جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

دراسة حالة– بلدية حساني عبد الكريم ولاية الوادي 2015/2010 -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخـــصص: سيـــاســـــة عـامـــة وإدارة محليـــــة

• إعداد الطالب:

– غريسي علوي علي

* إشراف الأستاذ:

– أ. شكيمة ياسين

الموسم الجامعي: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

الآية 105 من سورة التوبة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي والدي العزيزين الذين وفرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى وإنجاز هذا العمل هما "ليمام، الزهرة"

كما أهدي عملي هذا إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي: سامي ، اليمين، عليلو، علاء وأخواتي: حنان، سلطانة، سهام، وهيبة، لطيفة وبالأخص الكتكوتة الصغيرة حياة.

وإلى كل أعمامي المولدي ، عبد الرحمان ،كمال ، الساسي وأحمد العيد

إلى جدتي الغالية التي تفارق مخيلتي رحمة الله عليها.

إلى زملائي في العمل بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالوادي

وأخص بالذكر: مدير المعهد زيان، ومدير الدراسات بالنيابة، و مساعدي التكوين فريد صالحي وعياشي عمر حسن الذين مدوا لي يد المساعدة. وكانوا دائما بجانبي

وفي الأخير أتقدم بشكري الخاص إلى كل أساتذة قسم العلم السياسية

بجامعة حمه لخضر بالوادي وأخص بالذكر الاستاذ عبد الحميد فرج

وإلى كل طلبة دفعة الماستر 2016/2015 تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

وخاصة الطالب : مضو محمد علي.

شكر وتقدير

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الآية 07 من سورة إبراهيم

فحمدا لله على نعمة التوفيق التي منها علينا ، وأتممت بها عملي

كما لا يفوتني شكر الأستاذ شكيمة يسين على إشرافه وحسن توجيهه لنا

ومساعدته بمختلف النصائح لإتمام مذكرتنا فلك أستاذ أسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر

كما أتقدم بفائق العبارات التقدير والاحترام إلى أعضاء اللجنة المناقشة

على تكرمهم باستقراء محتوى المذكرة

شكرا لكافة الأساتذة الذين درسوني لكافة الأطوار إجلالا، تقديرا ، واحتراما

شكرا لكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد وأخص بالذكر فيصل مود صاحب مكتبة نوميديا

بقسار.

الطالب: غريزي علوي علي

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	-أ-
فهرس المحتويات	-ب...هـ-
فهرس الجداول	-و-
فهرس الأشكال	-ز-
مقدمة	**01**
مدخل منهجي ومفهومي ونظري	**04**
الفصل الاول: مظاهر وسمات الجماعات المحلية في الجزائر	**09**
تمهيد	**10**
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنظام الإدارة المحلية في الجزائر	**11**
المرحلة الأولى: إبان الحكم العثماني (1519-1830)	**11**
المرحلة الثانية: إبان الحكم الاستعماري (من 1830 إلى غاية 1962)	**12**
المرحلة الثالثة: بعد الاستقلال (عهد الحزب الواحد)	**13**
المرحلة الرابعة: مرحلة التعددية الحزبية	**13**
المرحلة الخامسة: البلدية (في ظل القانون البلدي الجديد رقم 10/11)	**14**
المبحث الثاني: النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر	**15**
أولا/ نظام المقاطعات	**15**
ثانيا/ نظام المحافظات	**16**
ثالثا: نظام الجماعات المحلية « الولاية- البلدية »	**19**
المبحث الثالث: أشكال الجماعات المحلية	**21**
أولا/ أهمية ومكانة الإدارة المحلية في الجزائر	**21**
ثانيا/ البلدية	**21**

ثالثا/ الولاية	**25**
رابعا/ خصائص ومميزات الجماعات الإقليمية الجزائرية	**28**
الفصل الثاني: الأدوار المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر	**40**
تمهيد	**41**
المبحث الأول: صنع السياسات المحلية	**42**
أولا/ القطاع الحكومي	**42**
ثانيا/ المجتمع المدني	**44**
ثالثا/القطاع الخاص	**46**
المبحث الثاني: سياسات وبرامج الجماعات المحلية في الجزائر	**51**
– برامج التنمية المحلية	**52**
1- برامج التجهيز	**52**
أ) البرنامج البلدي للتنمية (PCD)	**52**
ب) البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)	**53**
2- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية	**53**
أ) برنامج الإنعاش الاقتصادي P.S.R.E (2001-2004)	**53**
ب) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	**54**
ج) الصناديق الخاصة	**54**
المبحث الثالث: تقويم الأدوار المحلية في عملية التنمية	**56**
I-معوقات التنمية المحلية	**56**
أولا/ المعوقات الاجتماعية	**56**
ثانيا/ المعوقات الاقتصادية	**57**
ثالثا/ المعوقات البيئية	**59**
رابعا/ المعوقات السياسية	**61**
خامسا/ المعوقات الإدارية	**62**
II- تحديات التنمية المحلية في الجزائر	**62**

أولا/ التحديات الاجتماعية	**62**
ثانيا/ التحديات الاقتصادية	**65**
ثالثا/ التحديات البيئية	**69**
رابعا/ التحديات السياسية	**69**
الفصل الثالث: دور بلدية حساني عبد الكريم في تحقيق التنمية المحلية	**71**
تمهيد	**72**
المبحث الأول التعريف ببلدية حساني عبد الكريم	**73**
أولا/ الموقع الجغرافي	**73**
ثانيا/ الموقع الإداري	**73**
ثالثا/ لمحة تاريخية	**74**
رابعا/ الوسط الطبيعي	**75**
خامسا/ المنـــاخ	**77**
سادسا/ التطور السكاني لبلدية حساني عبد الكريم	**81**
سابعا/ الشغـل	**85**
المبحث الثاني: واقع القطاعات التنموية لبلدية حساني عبد الكريم	**87**
أولا/ قطاع الأشغال العمومية والتهيئة الحضرية	**87**
ثانيا/ الري	**88**
ثالثا/ الجوانب الثقافية و الرياضية الشبانية	**88**
رابعا/ الصحة	**89**
خامسا/ الكهـرباء و الغـــاز	**89**
سادسا/ السيـــــاحة	**89**
سابعا/ قطاع التربية والتعليم والتكوين	**92**
ثامنا/ الفلاحة وتربية المواشي في بلدية حساني عبد الكريم	**94**
تاسعا/ السكن	**98**
المبحث الثالث:الديمقراطية التشاركية للنهوض بالتنمية المحلية لبلدية ح س ك	**102**

أولاً : مشاركة المواطن في التسيير المحلي	**102**
ثانياً : دور منظمات المجتمع المدني	**103**
ثالثا/ دور الإعلام في المشاركة المحلية	**104**
رابعا: معوقات التسيير المحلي لبلدية حساني عبد الكريم	**105**
الاستنتاجات	**108**
قائمة المراجع	**112**
الملخص	

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول(01): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009) الوحدة: مليار دج	55
الجدول رقم (02): معدل درجات الحرارة بولاية الوادي	77
الجدول رقم(03): كمية الأمطار المتساقطة بولاية الوادي	78
جدول رقم (04): نسبة الرطوبة بولاية الوادي	80
جدول رقم (05): التطور السكاني للبلدية خلال السنوات 1987- 2015	81
جدول رقم (06): معدلات النمو للسنوات مابين 1987-2015	82
جدول رقم (07): قيمة الكثافة السكانية لسنة 2015	83
جدول رقم (08): توزيع السكان على التجمعات السكانية (2015)	84
جدول رقم (09): التركيب الاقتصادي للسكان	85
جدول رقم (10): توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات (2011)	86
جدول رقم (11): يوضح المدارس الابتدائية بالبلدية	92
جدول رقم (12): يوضح مؤسسات الطور المتوسط بالبلدية	93
جدول رقم (13): يوضح مؤسسات الطور الثانوي بالبلدية	93
جدول رقم (14): التوزيع العام للأراضي الفلاحية	95
جدول رقم (15): المساحة الزراعية المستغلة	95
جدول رقم (16): الزراعات المحمية	96
جدول رقم (17): أنواع النخيل وقيمة إنتاجها	96
جدول رقم (18): أنواع الأشجار المثمرة وقيمة إنتاجها	96
جدول رقم (19): المستثمرات الفلاحية	97
جدول رقم (20): الأنواع الحيوانية	97
جدول رقم (21): تطور الحضيرة السكنية (1998-2011)	98
جدول رقم (22): توزيع المجالي للسكنات الجاهزة حسب التجمعات السكانية	99
جدول رقم (23): التوزيع المجالي للمساكن حسب القجمعات السكانية	100

فهرس الأشكال

الشكـــل	الصفحة
الشكل (01): مخطط يوضح الموقع الجغرافي لبلدية حساني عبد الكريم – الوادي	74
الشكل (02): مخطط يوضح معدل درجات الحرارة بولاية الوادي	78
الشكل (03): مخطط يوضح كمية الأمطار المتساقطة بولاية الوادي	79
الشكل (04): مخطط يوضح مستوى الرطوبة بولاية الوادي	81
الشكل (05): مخطط يوضح التطور السكاني للبلدية خلال سنوات1987– 2015	81
الشكل (06): مخطط يوضح معدلات النمو للسنوات مابين 1987–2015	82
الشكل (07): مخطط يوضح توزيع السكان على التجمعات السكانية (2015)	84

مقدمـــــة

- **أهمية الموضوع:**

تزخر الأدبيات الحديثة بالعديد من المصطلحات النيوسياسية في حقول العلوم السياسية والإدارة ومنها التنمية التي تسعى جميع الدول لتحقيقها فهي لا تعتبر ظاهرة اقتصادية بحتة وإنما هي تغيير جذري يمس جميع الجوانب المتعلقة بحياة المواطنين لا سيما الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى منذ الاستقلال إلى وضع برامج وسياسات تهدف كلها إلى تحقيق وترسيخ عمليات التنمية وتعزيزها.

ويعتبر موضوع التنمية من المواضيع الشائكة ومركزا مهما بين مواضيع الفكر الاقتصادي الحديث والدراسات السياسية والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية فهي أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي. وفي مناطق محددة يبنى هذا العمل على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية فهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير جذري لطريقة التفكير في العمل والحياة على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب الأعضاء في كل المستويات عمليا وإداريا وهذه هي نظرة محي الدين صابر للتنمية. ومن جهة أخرى فهي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية وبناءا على مبادرة المجتمع في حالة إمكانية ذلك وإلا فسيكون الدور المنوط بالسلطات من خلال منهجية لبعثها وإثارتها بطريقة تضمن لها استجابة فعالة لهذه الحركة.

ومما سبق يجعلنا نتوقف على دور السلطات المحلية لتفعيل هذه التنمية في الجزائر حيث أن الاعتقاد السائد في هذا العصر الذي تسوده العولمة وأن التغيير يأتي من السلطة المركزية التي تملك وسائل وسلطة اتخاذ القرار، لكن هذا القول يبقى نسبيا لأن الإقليم أي الولاية أو البلدية، خاصة وأن هذا الأخيرة هي أنسب مكان يفسح المجال للمبادرة والفعل وتجسيد هذه التنمية في إطار سياسة محلية فمنذ الستينات اعتمدت الجزائر على سياسة تنموية محلية مبرمجة من طرف السلطات المركزية لكن رغم تغير النظام السياسي مع أواخر الثمانينات وبالضبط مع دستور 1989م من اقتصاد موجه تحكمه مبادئ الفلسفة الاشتراكية إلى اقتصاد تحكمه الفلسفة الليبرالية. لقد بقيت الجماعات المحلية إلى يومنا هذا تعاني من التبعية من حيث التموين إضافة إلى ذلك فهي تعاني من مشاكل متعددة. إن إعادة بعث التنمية المحلية ليس بالأمر السهل والتي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة من خلال

المخططات فقط بل لا بد من رسم إستراتجية جديدة للتنمية المحلية تنطلق من الإقليم المحلي، وتكون تصوراتها ومحتواها محدد من طرف الجماعات الإقليمية وهذا حتى يتناسب ذلك مع خصوصيتها المختلفة والاحتياجات اليومية للمواطن ويتجلى الاهتمام بالتنمية المحلية من طرف الدولة من خلال المخططات الخاصة بالجهات المحلية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب والهضاب العليا، برنامج الاستدراك والبرنامج الخماسي (الذي رصدت له الدولة 80 مليار دولار)، كذلك قانون البلدية 2011 وقانون الولاية 2012 وهذا ما يوضح مدى اهتمام السلطات بالجماعات المحلية (الولاية ، البلدية).

- **تقسيمات الدراسة:**

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري وثلاث فصول ومجموعة من الاستنتاجات.

حيث يتناول الفصل الأول مظاهر سمات الجماعات المحلية حيث درسنا الخلفية التاريخية لنظام الإدارة المحلية والنظام القانوني أشكال الجماعات المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان الأدوار المحلية لتحقيق التنمية المحلية والذي شمل دراسة صنع السياسات المحلية والسياسات برامج الجماعات المحلية تقويم أدوار المحلية للجماعات المحلية في الجزائر.

في حين يتعرض الفصل الثالث إلى دراسة تطبيقية لدور التنمية المحلية لبلدية حساني عبد الكريم، حيث عرفنا البلدية وواقعها التنموي لأهم القطاعات والديمقراطية التشاركية (دور الفواعل الغير رسمية في التنمية المحلية) بالبلدية.

وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة.

مدخل منهجي
ومفهومي ونظري

1- مدخل منهجي

أ- المشكلة البحثية

إن بعث التنمية ليس بالمسألة المعقدة، إنما هي مسألة تتطلب تضافر الجهود الوطنية والمحلية في إطار سياسات مبنية على أسس علمية وعملية تساهم فيها كل من الدولة والجماعات الإقليمية إن لم نغلب دور هذه الأخيرة بحكم كونها مفتاح أي تغيير متعلق بالتنمية المحلية و هذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ما هي مضامين السياسات المحلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :

- ✓ ما هي مظاهر و سمات الجماعات المحلية ؟
- ✓ ما هو دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ✓ ما هي الأفق التنموية لبلدية حساني عبد الكريم للنهوض بالتنمية المحلية ؟

ب-مجالات الدراسة:

1- المجال الزمني: حدود زمنية حيث تمتد حدود البحث الزمنية من جانفي 2010 إلى ديسمبر 2015.

2- المجال المكاني: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بلدية حساني عبد الكريم بولاية الوادي.

3- المجال الموضوعي: هو دراسة مجالس الشعبية المحلية بوصفها هيئات ذات درجة عالية من الأهمية في تسيير مختلف جوانب الحياة المحلية لتوضيح إدارة هاته الجماعات للتنمية المحلية في ظل الإصلاحات القانونية الأخيرة (قانون الولاية 2012- قانون البلدية 2011)

ج - الفرضيات:

- هناك علاقة تكاملية بين الاستقلالية وتحقيق التنمية، كلما زادت الاستقلالية المالي والسياسية للمجالس المحلية المنتخبة زاد التوجه نحو تحقيق تنمية محلية.
- هناك علاقة تكاملية بين الرقابة والشفافية، فكلما زادت الرقابة القانونية والشعبية على المجالس المحلية زادت الشفافية في تسييرها.
- هناك علاقة عكسية بين الفساد وتحقيق التنمية المحلية، كلما زاد سوء التسيير المحلي للموارد المالية والمادية للمجالس المحلية أثر سلبا على النهوض بالتنمية المحلية.

- هناك علاقة تكاملية بين التوافق وتحقيق التنمية، فكلما ذابت الخلفيات وزاد التوافق السياسي للمجالس المحلية المنتخبة أعطى قفزة نوعية للتنمية المحلية.
- هناك علاقة تكاملية بين الأداء والثقة فكل زاد أداء المجالس المحلية زادت الثقة الشعبية في برامجها التنموية.

د- الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

1- العلمية :

ذلك أن موضوع الإدارة المحلية ودورها في إدارة تحقيق التنمية المحلية يكتسب أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والسياسية و الإعلامية حيث لا تزال مادة أساسية للنقاش والجدل والتنظيم بين الباحثين انطلاقا من مكتسباتنا وخبراتنا سنقوم بالشرح والتفصيل لهذا الموضوع وإفائدة الطلبة الباحثين بالمعلومات القيمة خدمة للبحث العلمي .

ت- العملية :

تتمثل في الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي ما يسمح بالتقرب أكثر من الإدارة المحلية وشرحها والقيام بدراسة المخططات والمشاريع التنموية بها بالإضافة إلى كون إدارة التنمية المحلية ظاهرة يعايشها الأفراد والمواطنين، ونظرا لأهميتها الحساسة والدور الذي تلعبه ارتأينا لدراسته .

هـ-المناهج والإقترابات:

المنهج التاريخي :فهو لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها بل يقدم الصور للظروف و المحيط الذي يتحكم في الظواهر على اعتبار أن الدراسة تناولت التطور التاريخي للإدارة المحلية في الجزائر.

منهج دراسة حالة: والذي يتم من خلاله عرض واقع التسيير المحلي لبلدية حساني عبد الكريم .

الاقتراب القانوني: تم الاستعانة بهذا المقترب وهذا بغية الرجوع للنصوص القانونية والدستورية المتعلقة بنظام إدارة الجماعات المحلية

الاقتراب المؤسسي: والذي تم الاعتماد عليه لأنه يهتم بدراسة الجماعات المحلية من جانبها المؤسسي ويوضح علاقتها السلطات المركزية والإدارة عموما .

2- الدراسات السابقة:

من الكتب : لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة حول دور الجماعات المحلية والتنمية المحلية في الجزائر التي خدمت هذه الدراسة ومن بينها:

- شهوب مسعود ،**أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1986).

- محمد الصغير بعلي ،**القانون الإداري التنظيم الإداري النشاط الإداري** ،(الجزائر :دار العلوم والنشر والتوزيع 2004)

دراسات غير منشورة كما اعتمدنا في دراستنا على دراسة شويح بن عثمان،وهي أطروحة :

شويح عثمان **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية –**، (أطروحة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية (2010/2011).

3- الإطار النظري:

أ- تحديد المفاهيم الرئيسية :

<u>تعريف التنمية:</u>

هي تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف عبر تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والأهلي، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى بالتنمية المستدامة أو الطويلة الأمد.

<u>* تعريف المجتمع المدني:</u>

يُعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات الأهلية و الشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة و الأفراد، تتكون من هيئات اجتماعية و سياسية و اقتصادية و ثقافية و إيكولوجية ودينية، تدافع عن مصالح الشعب المشتركة و مصالح الأمة و الإنسانية قاطبة. و تسعى كذلك لخدمة أهداف المجتمع الأهلي ماديا و معنويا من أجل الرفع من مستوى التجمعات البشرية وتحقيق حاجياتها و إشباع رغباتها و توفير الرفاهية المطلوبة و التنمية المستدامة.

***تعريف الإدارة المحلية** (الجماعات المحلية):

أسلوب من أساليب التنظيم المحلي ويتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة مستقلة وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة.[1]

***التنمية المستدامة:** هي استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها وتناقص مقدارها للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت يسمح لها بالتجديد.

***التنمية المحلية:** هي الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة. [2]

***الحكم الراشد:** هو مجموعة وآليات تعمل على تفعيل العلاقة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساهمة في اتخاذ القرار أو بمعنى آخر هو اهتمام الإدارة بانشغالات المواطن وتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية. [3]

ب- الإطار النظري:

لتحليل التنمية يمكن الاعتماد على :

- يمكن هنا التطرق إلى المنظور البونابرتي للدولة الوطنية التي يحكمها جيش من الإداريين الغيورين على صلاحياتهم التنفيذية وسلطتهم المركزية ويرفضون التنازل عنها لصالح قوى أو مؤسسات أخرى تعطي ديناميكية للتنمية (الوطنية).
- ويمكن التركيز على المنظور الفرنسي دوبارنيز الذي تبنته الجزائر في مجال الصناعات المصنعة كآلية للتنمية الوطنية في سبعينيات القرن العشرين.
- **استراتيجيات النمو المتوازن :**

---

[1] محمد مورو، ***المجتمع الأهلي- آفاق معرفية متجددة*** ، (منشورات العرفان) ،ص84 .

[2] جوهر هشام . بن بو بكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المالية لولاية ورقلة** ، أطروحة ليسانس غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، ص25.

[3] المادة 02 من القانون رقم 06 المؤرخ في 21 محرم 1427هـ الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن قانون التوجيه للمدينة .

- ساهم مجموعة من المفكرين في صياغة هذه النظرية من أبرزهم روزنشتاين رودن وراغنار نوركس و آرثر لويس الذين تأثروا كثيرا بأفكار جون مينار كيز واعتمدوا في تحليلهم على مفهوم الدفعة القوية والاستثمار على جبهة واسعة لكسر الحلقة المفرغة للفقر.
- **تدخل الدولة** : يرى أنصار هذه النظرية أن تدخل الدولة ضروري لإحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع الذي قد يتأثر بالدورات الاقتصادية وانخفاض وارتفاع الطلب الفعال عن مستوى التشغيل الكامل ، كما أن استثمارات الأفراد غير كافية لضمان الدفعة القوية التي تستهدف تحقيق توازنات مختلفة . [4]

[4] عكنوش نور الصباح، **البرلمان والتنمية في الجزائر أي مستقبلا**، مجلة الفكر العدد السادس ص118 د. س.ن.

الفصل الأول:

مظاهر وسمات الجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد:

قصد التعرف على أساليب التسيير المحلي في الجزائر كان لابد من التطرق إلى نشأة وتطور الجماعات المحلية وأهم ما يميز هذا النظام عبر فترات زمنية متلاحقة وما فرضته ضرورات التغيير والتحول نحو التعددية السياسية والتوجه نحو تطبيق الديمقراطية المحلية لضمان تحقيق التسيير الأمثل الذي يمكن أن يلبي طموحات وآمال المواطن المحلي في تحقيق الرفاه المعيشي ومن أجل تحديد معالم نظام إدارة الجماعات المحلية بالجزائر كان لابد لنا من محاولة التعرف على أشكال هذه الإدارة.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنظام الإدارة المحلية في الجزائر

لقد عرفت الإدارة المحلية الجزائرية منذ نشأتها عدة مراحل وتطورات، والتي سنقوم بعرضها في هذا المطلب.

المرحلة الأولى: إبان الحكم العثماني (1519-1830):في فترة الحكم العثماني كان الهيكل الإداري مقسم إلى 03 أقسام وهي: دار السلطان يشمل العاصمة وضواحيها، بايليك الشرق وعاصمته قسنطينة، بايليك الغرب وعاصمته وهران، وبايليك التيطيري وعاصمته المدية.[1]

إضافة إلى دار الباي والبايليك يوجد إدارة الأرياف (البلديات) وتعرف بالأوطان، حيث كل وطن يحتوي على مجموعة من القبائل والأعراش يحكمها مجموعة من القياد بواسطة شيوخ بمثابة رؤساء البلديات في وقتنا الحالي يقومون بدور الوساطة بين الأهالي والإدارة وظيفتهم:

- الإشراف على أمناء الحرف.
- الإشراف على نظافة المدينة.
- مراقبة الأسواق عن طريق المحتسب.
- الحفاظ على الأمن والنظام العام.
- جمع الضرائب المفروضة على الأغنياء والمحلات واليهود. [2]

المرحلة الثانية: إبان الحكم الاستعماري (من 1830 إلى غاية 1962): تميز التنظيم البلدي إبان الاستعمار الفرنسي منذ 1830 إلى غاية 1962 خاصة بعد سنة 1844 بإنشاء هيئات إدارية تسمى بالمكاتب العربية تسير الدائرة المحلية بإشراف ضابط جيش الاحتلال،

---

[1] أرزقي شويتام، ***المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)***، (د ب ن: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص53-54.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص53-54.

ويقوم بالإشراف السياسي على السكان وقبض الضرائب، وفي سنة 1868 ظهرت ثلاثة أصناف من البلديات وهي: [1]

أ- **البلديات الأهلية:** أنشئت عموما في مناطق نائية ومناطق الصحراء، وتتميز إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري يتولى تسييرها من طرف أفراد الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان والأهالي وهي ناقصة الصلاحيات.

ب- البلديات المختلطة: وهي بلديات متواجدة في مناطق عسكرية إلا أنها خاضعة لحركة الاستيطان وتساير من طرف:

- متصرف إداري: من طرف الإدارة الاستعمارية يمتلك كل الصلاحيات بيده يساعده موظفين جزائريون.

- اللجنة البلدية: تتكون من أعضاء أوروبيون منتخبين لمدة ستة سنوات من طرف الفرنسيين وهم مواطنون من درجة أولى، ونسبة الجزائريين 1% (عضو مكلف بالحالة المدنية، القياد، شيوخ الجماعة).

ج- البلديات ذات التصرف التام (العمالة): وهي بلديات تتواجد في مناطق كثيفة بالأوروبيين وتقع في المدن الكبيرة والمناطق الساحلية، ويتم تسيير هذه البلديات عن طريق هيئتين:

1- المجلس البلدي: يسيره أعضاء منتخبين ولأول مرة يعطي الحق للجزائريين حق الترشح للانتخابات بشرط ألا تتجاوز نسبة الجزائريين الثلث (3/1) كما لا يستطيع الجزائري أن يكون رئيس البلدية أو أحد مساعديه.

2- رئيس البلدية: ينتخبه المجلس البلدي من أعضائه ويهدف للحفاظ على مصالح المستعمر.

[1] محمد الصغير بعلي، ***قانون الإدارة المحلية الجزائرية***، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002)، ص37.

المرحلة الثالثة: بعد الاستقلال (عهد الحزب الواحد): كان لمبدأ الحزب الواحد دور مهم في تشكيل وتوجيه ومراقبة هيئات البلدية، حيث لم تخلو أي وثيقة سياسية من إبراز مكانة البلدية في التنمية المحلية، حيث كرس الدستور 16 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكانة المهمة للبلدية في تنظيم الدولة واعتبارها أساس للمجموعة الترابية والإدارية في المادة التاسعة منه، ثم جاء أمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي معتبرا البلدية في نص مادته الأولى "هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية" ولم يخلو الميثاق الوطني 1976 من دعم سياسة اللامركزية من خلال مساعدة البلديات بوصفها قاعدة لتخطيط وتنفيذ إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي، وهذا ما أكد عليه كذلك دستور 1976 وبعد ذلك جاء الميثاق الوطني 1986 الذي حثّ على تطوير الدولة من خلال دعم اللامركزية في التسيير، وركز على وصف البلدية بأنّها أداة لتقريب الإدارة من المواطن. [1]

المرحلة الرابعة: مرحلة التعددية الحزبية: كرّس دستور 23 فيفري 1989 في المادة 40 بالنص على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما نص في المادة 15 على "أن البلدية هي الجماعة القاعدية للدولة". وبهذا دخلت الجزائر مرحلة انتخابية جديدة وذلك من خلال انتخابات محلية تعددية، سمحت للمواطنين بالتعبير عن انتماءاتهم السياسية بكل حرية وديمقراطية.

وعلى هذا الأساس صدر القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، وبالتاريخ 12 جوان 1990 أجريت أول انتخابات بلدية تعددية بلغت نسبة المشاركة فيها 65.15%.[2]

المرحلة الخامسة: البلدية (في ظل القانون البلدي الجديد رقم 10/11): عرفت المادة الأولى من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 "البلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية وتحدث بموجب

---

[1] السعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري***، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ن))، ص ص104-106.

[2] محمد بوضياف، ***الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية***، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، (د س ن))، ص133.

القانون" كما نصت المادة الثانية منه على أن "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة "دخل قانون البلدية الجديد حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية في 03 جويلية 2011، حيث جاء هذا القانون لتدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، وهذا ما يسمح بتعزيز طاقات البلديات في اتخاذ القرارات وتسير الموارد البشرية قصد تمكينهم من أداء دور هام في الإصلاحات التي تمت مباشرتها وتكيف الإطار القانوني والتنظيمي على الأعمال الجوارية التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في تسيير البلدية وسبل إسناد مهمة المصالح العمومية لمؤسسات خاصة من خلال نظام الامتياز. [1]

[1] عبد الكريم ماروك، ***الميسر في شرح قانون البلدية في الجزائر***، (الجزائر: منشورات زين الحقوقية، 2013)، ص30.

المبحث الثاني: النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر

تختلف أساليب تنظيم الإدارة المحلية ومستوياتهم من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، فنجد أن أسلوب الإدارة المحلية إما قائم على نظام المقاطعات وإما على نظام المحافظات أو نجده قائم على نظام الولايات.

أولا/ نظام المقاطعات: نجد أن النظام الانجليزي يقوم على نظام المقاطعات حيث مر نظام الإدارة المحلية في بريطانيا في العقود الماضية بعدة محاولات لتطوريها وكانت محاولات التغيير شديدة في بريطانيا، إذ كانت الإدارة المحلية فيها وحتى 1934 تتكون من مناطق إدارية ومحلية كالمقاطعات والمراكز (الحضرية ، الريفية) والأحياء (كبيرة وصغيرة)، غير أن في سنة 1972 صدر قانون نظام الحكومة المحلية govermment local وبدأ تطبيقه في إنجلترا عام 1974 وفي ويلز وايرلندا وفي اسكتلندا 1973. [1]

وبموجب القانون المحلي النافذ حاليا فإن بريطانيا مقسمة إلى ثلاثة مستويات، عدا مدينة لندن الكبرى لأغراض الحكم المحلي وهذه المستويات هي: المقاطعات- المراكز- الأبرشيات.

1- المقاطعات: تعتبر المقاطعات البريطانية أكبر الوحدات المحلية في النظام البريطاني، وقد استحدث قانون سنة 1972 التفرقة بين المقاطعات حيث ميز بين نوعين:

* **المقاطعات الحضرية وعددها 6 مقاطعات.**

* **المقاطعات غير الحضرية وعددها 39 مقاطعة.**

[1] مبارك كاهي، **الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى**، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم السياسية والإعلام،2007-2008)، ص25.

ونشير إلى أن عدد المقاطعات في ظل القانون الجديد قد تقلص عما كان في ظل القانون السابق حيث كان عددها 45 مقاطعة و79 مدينة شبيهة بالمقاطعة، وقد تم تقليص عدد المقاطعات إلى هذه الصورة عن طريق الإدماج المباشر.[1]

2- المراكز: تنقسم كل مقاطعة بريطانية إلى مجموعة مراكز، ويعتبر المركز المستوى الإداري الثاني في النظام المحلي، ويتميز هذا النظام بوجود نوعين من المراكز المحلية.

*** المراكز الحضرية وعددها 36 مركزا.**

*** المراكز غير حضرية وعددها 296 مركزا.**

وقد رأى المشرع البريطاني أن يكون عدد المراكز 332 مركزا حضريا وريفيا بعد أن كان عددها في ظل القانون السابق 1086 مركزا وبلدية، وترتب هذا التعديل زيادة في المساحة الجغرافية للمركز وزيادة حجمها السكاني.

3- الأبرشيات: (البلديات الصغيرة) بالإضافة إلى الوحدات السابقة نجد الأبرشيات وكانت في الأصل وحدات قد يكون لها مجلس، وتتمثل السلطات التقريرية فيها بالجمعية العمومية أي من جميع سكان الأبرشية، وقد حدد قانون 1992 قيام الأبرشيات في المقاطعة الريفية مع إجازة إحداث أبرشيات في المناطق الحضرية، حيث لا يزيد عدد سكان الأبرشيات في النظام البريطاني هن 300 نسمة، بينما يصل عدد الأبرشيات إلى 10250 أبرشية تقريب.[2]

ثانيا/ نظام المحافظات: يقوم النظام الفرنسي على مجالس المحافظات ومجالس البلديات، كما أن الاهتمام بهذا النظام يرجع إلى أنه يشكل أحد الأنماط الأساسية في نظم الإدارة المحلية في العالم، لما يتميز به من خصائص تجعله منفردا عن غيره من التنظيمات المحلية المعروفة.

---

[1] كامل بدير، ***نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة***، (لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1996)، ص ص16، 17.

[2] كامل بدير، ***مرجع سابق***، ص17.

وحدات الإدارة المحلية بفرنسا:

تنقسم الجمهورية الفرنسية إداريا إلى:

- منطقة (region).
- دائرة إدارية (Arrondissement).
- البلديات (Communes).
- محافظة (إقليم) (Departemen).
- مديرية (Canton). [1]

سنقتصر على ذكر أهم تقسيمين أساسيين وهما:

أ- المحافظات: تضم الجمهورية الفرنسية 96 محافظة تحتوي كل منها المتوسط على 426 بلدية، إلا أن هناك تفاوتا كبيرا في الواقع فهناك محافظات بها 900 بلدية بينما تضم المحافظات الأخرى 106 بلدية، وللمحافظة الفرنسية صفتين رئيسيتين هي:

- وحدة لا مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية يقوم على إدارتها مجلس المحافظة.
- وحدة إدارية لا مركزية يتولى إدارة شؤونها بهذه الصفة المحافظ.

تتفاوت المحافظات الفرنسية تفاوتا واضحا من حيث حجمها السكاني، أنشطتها الاقتصادية ومستوياتها الاجتماعية، مما ينعكس أثره على مجالات الإدارة المحلية سواء في نوعية الخدمات التي تقدمها وحجمها الكمي أو من حيث مصادر التمويل للخدمات المحلية.

ب- البلديات: تعتبر البلديات القاعدة الأساسية اللامركزية الإدارية في النظام الفرنسي، لأنها تعبر عن واقع اجتماعي، اقتصادي وتاريخي، فيما تعتبر المحافظات على عكس من ذلك أقسام إدارية حددها المشروع الفرنسي. [1]

---

[1] André Barllari، Pierr & Froncois Guédon. « Les collectivités territoriales »3éme édition d'organisation.paris.2005.p23.

يقوم النظام الفرنسي على ركيزتين أساسيتين هما:

- وحدة النمط.

- الشخصية المعنوية.

وبذلك تتماثل جميع البلديات الفرنسية سواء كانت ريفية أو حضرية كبيرة، أو صغيرة من حيث نظامها الإداري والقانوني، غير أنها قد تختلف في طبيعة النشاط الرئيسي في البعض من البلديات فقد تأخذ بلديات طابعا صناعيا أو تجاريا، بينما نجد بلديات أخرى تأخذ طابعا زراعيا. [2]

كما يقوم النظام في مصر على مجالس المحافظات ومجالس المراكز.

* **المحافظات:** وهي مجتمعات حضارية بالكامل أو مزيج من الحضرية والريفية والمحافظات الحضارية بالكامل لا يكون بها مراكز، فقد تكون مدينة واحدة كبيرة مقسمة إلى كما هو الوضع في محافظة القاهرة والإسكندرية. [3]

* **المراكز:** وهي تشمل عاصمة المحافظة والمدن الأخرى الموجودة بالمحافظة وكذلك مجموعة من القرى.

* **المدينة:** وهي موجودة في كل المحافظات، وقد تكون عاصمة المحافظة أو قد تشكل مع المركز ما يسمى بمركز المدينة.

* **الحي:** وهو أصغر وحدة محلية في المجتمعات الحضرية، ومع ذلك تختلف الأحياء من الحافظة إلى أخرى من حيث المساحة وعدد السكان والأحوال السياسية والاقتصادية.

---

[1] كامل يدير، ***مرجع سابق***، ص11.

[2] محمد صقر عاشور، ***الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن***، (بيروت، دار النهضة للنشر، 1979)، ص261.

[3] نجلاء فتحي عبده، ***لمحة عن نظام الإدارة المحلية***، متحصل عليه.

Kenan online.com/urerd/pladminist/post/230336 بتاريخ :2013/04/07 الساعة : 21:30

* **القرية:** وهي أصغر وحدة محلية في المجتمعات الريفية ومع ذلك فالقرى تختلف عن بعضها البعض من محافظة إلى أخرى من حيث الوضع القانوني ومستوى الصلاحيات المخولة لها. [1]

ثالثا: نظام الجماعات المحلية « الولاية– البلدية » :

تأخذ معظم الدول على اختلاف أنظمتها السياسية بنظام الإدارة المحلية حيث أصبح من مظاهر الدولة الحديثة وقد أخذت معظم الدول تتبع أسلوب اللامركزية المرفقية والإقليمية ممثلة في الإدارة المحلية، "البلدية والولاية" باعتبارها أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية.

فمع ازدياد وظائف مهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية أو ما يطلق عليه بالجماعات المحلية.

– نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية:

تعتبر الجماعات المحلية شخصيات معنوية تمثيلية مثل البلدية والولاية أو المصالح اللامركزية كالمديريات القطاعية التي تتمثل بتسيير وتطوير قطاع معين كالبناء السكن والصحة والتربية والنقل والاتصالات، كما أن هذه المصالح امتداد للسلطة المركزية على المستوى المحلي. [2]

1– الولاية: إن الولاية هي وحدة ومجموعة إدارية لا مركزية وإقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي بالأساس فني أو موضوعي.

تعد الولاية همزة بين الحاجات والمصالح والمقتضيات المنجزة عن مصالح الدولة ككل واحتياجات المصلحة العامة في الدولة. [3]

---

[1] نجلاء فتحي عبده، ***مرجع سابق.***

[2] عبد الحميد قرفي، ***الإدارة الجزائرية مقارنة سوسيولوجية***، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع)، ص72.

[3] عمار عوايدي، ***القانون الإداري***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005)، ص252.

كما تعتبر الولاية مقاطعة متميزة وتتمتع بمكانة خاصة في النظام المؤسساتي للدولة، وهي عمادها و تدخل هذه الأخيرة في مختلف مجالات الحياة المحلية.

والولاية هي المؤسسة الوعاء" التي تلتقي فيها السلطة اللامركزية pouvoir décentralisé والسلطة Pouvoire déconcentrie ومن ثم التمايز والفعالية، التي تجعل من الولاية أنجع مراكز القرار التي تستجيب لانشغالات المواطن وتحقق الانجاز الفعلي لمشاريع الدولة، والولاية تجمع الفاعلين التاليين: المجلس الشعبي الولائي، والوالي والمجلس التنفيذي. [1]

2- البلدية: هي عبارة هن جهاز تخطيطي له صلاحيات لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل. [2]

فالملاحظ من خلال هذا التعريف أن البلدية في عصرنا الحالي أصبحت تقوم بمهام جسيمة، لا سيما في المجال التنمية المحلية كأعمال التخطيط وإجراءات التنمية، كما أنها تشكل المكان المناسب الذي يمكن للمواطنين، من خلال مشاركة الدولة معها في تحقيق أهداف التنمية ببلديتهم.

فالبلدية في الجزائر وفي معظم الدول الأخرى هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية...الخ وفي إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يخولها لها القانون.

تدار البلدية في الجزائر من طرف المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، الذي يمثل الهيئة الشعبية التي تسهر على السير الحسن لشؤون البلدية.

---

[1] عبد الحميد قرفي، ***مرجع سابق***، ص81.

[2] إسحاق يعقوب القطب، ***التطوير الإداري للمدن العربية***، (الكويت:مجلة المدينة العربية، العدد 10 اكتوبر، 1983)، ص9.

المبحث الثالث: أشكال الجماعات المحلية

أولا/ أهمية ومكانة الإدارة المحلية في الجزائر: تعتبر الجماعات الإقليمية أهم صورة وأبرز مظهر لتطبيق سياسة اللامركزية وأحد آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورة لكيان الدولة واستقرارها استمرارها وامتدادها وفاعليتها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، ووسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر السريع وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من أجل التحكم في شؤون المجتمع وتسييره ، وتلبية الاحتياجات ووضع الخطط الواقعية، نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن ومعايشة مشكلاته الحقيقية.

والجماعات الإقليمية في النظام الجزائري تقوم على أساس دستوري وقانوني، حيث نصت مختلف المواثيق والدساتير والقوانين الجزائرية على نظام الإدارة المحلية (الجماعات المحلية)، فقد ورد في الجماعات المحلية سلطات فعلية تتطلب مراجعة إدارية جذرية وأن تجعل من المجلس يحوز على قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. [1]

ثانيا/ البلدية:

1- تعريف البلدية: تعرف البلدية بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون"[2]، ولها إقليم واسم ومركز[3] وبالتالي تقوم البلدية على أسس قانونية وتقنية، وتعتبر اللبنة الأساسية في التنظيم السياسي والإداري للدولة الجزائرية.

2- هيئات البلدية: لا يمكن للبلدية أن تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله من خلال هيئتان منتخبتان وطاقم إداري، نصت عليهما المادة 13 من القانون البلدي كما يلي "هيئتا البلدية هما، المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي".

---

[1] محمد بلقسام حسن بهلول، ***سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م)، ص95.

[2] قانون رقم 90-08، المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أفريل سنة 1990 يتعلق بالبلدية.

[3] المادة (02) من نفس المرجع السابق.

أ) المجلس الشعبي البلدي: هيئة منتخبة، لها مكانة مرموقة في المصادر التشريعية حيث نصت أحكام الدستور على أن المجلس الشعبي هو "الإطار الذي يعبر من خلاله الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية"[1] ويشكل "إطار التعبير عن الديمقراطية محليا"[2] ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[3]، وقد حدد القانون البلدي الصادر سنة 2011م المهام الموكلة عليه، والتي تشمل جوانب متعددة تمس المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والتربوي والبيئي والعمراني والتنظيمي والأمني، كما بين قانون الانتخابات طريقة تشكيل المجلس والمتمثلة أساسا في الانتخاب بصفة مطلقة مع اعتماد آلية نسبية، بهدف توسيع دائرة المشاركة الشعبية وتمكين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية من التواجد بالمجلس كما حددت القوانين الشروط الواجب توفرها في من يرغب أن يكون من بين أعضائه وهي[4]:

* التمتع بالجنسية الجزائرية وبلوغ 25 سنة والتمتع بالحقوق الوطنية وعدم وجود موانع الأهلية.

* عدم شغل بعض الوظائف المؤثرة على مصداقية العملية الانتخابية مثل "القضاة والولاة ومن في حكمهم".

ويمارس المجلس مهامه من خلال الدورات التي يعقدها على مدار السنة كانت عادية أو استثنائية تتخللها مداولات تمس جميع الشؤون المتعلقة بتسيير البلدية والبرامج التنموية، "يعالج المجلس الشعبي البلدي، من خلال مداولاته، الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية"[5]، كما يشكل المجلس لجانا متخصصة دائمة أو مؤقتة، منها لجنة الاقتصاد

---

[1] المادة (14) من دستور 1989م، ودستور 1996.

[2] المادة (84) من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية.

[3] المادة (16) من دستور 1989م، ودستور 1996م.

[4] الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم بموجب القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 07 فبراير 2004م.

[5] المادة (85) من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية.

والمالية، ولجنة التهيئة العمرانية والتعمير، ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، كما يمكنه تشكيل لجان فرعية أخرى حسب حاجة البلدية.

ب) رئيس المجلس البلدي: يشكل الهيئة التنفيذية للبلدية، ويتمتع بازدواجية الاختصاص، التي تشمل تمثيل البلدية من جانب والدولة من جانب آخر.

* تمثيل البلدية: يشكل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، ويتمتع بصلاحيات متعددة منها:

– يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية والتظاهرات الرسمية والجهات القضائية.

– رئاسة المجلس: من حيث إدارة الجلسات والتحضير للدورات والدعوة للانعقاد وتسيير الجلسات.

– إدارة أموال البلدية والمحافظة على حقوقها: كتحصل الإيرادات وصرف النفقات وإبرام الصفقات ومراقبتها وإعداد واقتراح الميزانية والحساب الإداري، والتوظيف والسهر على وضعية المصالح والمرافق والمؤسسات البلدية.

* تمثيل الدولة: يتمتع رئيس البلدية بصلاحيات واسعة منحها إياه القانون البلدي وغيره من النصوص التشريعية الأخرى تمكنه من أداء مهامه المتعددة والمتنوعة وخاصة المتعلقة بتمثيل الدولة والتي تمس المجالات التالية:

– الحالة المدنية: يتمتع بصفة ضابط الحالة المدنية.

– الشرطة القضائية: تحت سلطة النيابة العامة.

– الشرطة الإدارية: المحافظة على النظام العام الذي يشمل الحفاظ على الأمن العام والصحة والسكينة وتنفيذ القوانين والتنظيمات.

3) صلاحية البلدية: حدد قانون البلدية من مواده من 84 إلى 111 الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي عبر آلية المداولات والتي تمس المجالات التالية:

أ. التهيئة والتنمية المحلية: أوجب القانون على البلدية إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه، والذي ينبغي أن يكون منسجما مع مخطط الولاية ومخططات التهيئة العمرانية، وتبادر وتشجع كل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في حدود إمكانياتها ومقدرتها، والنشاطات الاجتماعية التي من شأنها التكفل بالفئات الهشة والمحرومة ومساعدتها في مجال الصحة والشغل والسكن.

ب. التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز: يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات، واحترام الأراضي وقواعد استعمالها ومراقبة عمليات البناء والمحافظة على البيئة والتراث العمراني من حيث الطبيعة والآثار والطابع الجمالي والمعماري وحماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

ج. التعليم الأساسي وما قبل المدرسي: تتخصص البلدية بإنجاز التعليم الأساسي وما قبل المدرسي وتشجع النقل المدرسي وتتخذ كل إجراء من شأنه تشجيع التعليم ما قبل المدرسي وترقيته.

د. الأجهزة الاجتماعية والجماعية: تتكفل البلدية بإنجاز وصيانة المراكز وقاعات العلاج وجميع الهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه والمساجد والمدارس القرآنية ودعم الجمعيات ذات الاهتمام والعلاقة، ومشاريع فك العزلة مثل المسالك والطرق البلدية وغيرها من الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

هـ. السكن: يقع على عاتق البلدية توفير شروط الترقية العقارية والمساهمة في النظافة العمومية خاصة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والقمامة ونظافة الأغذية في الأماكن العمومية ومكافحة التلوث وحماية البيئة.

ل. الاستثمارات الاقتصادية: يمنح القانون للبلدية حق اتخاذ كل مبادرة من شأنها تنشيط الحياة الاقتصادية المحلية عبر تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية، ولها أن تخصص مبلغا استثماريا تودعه لدى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية حسب ما تقرره القوانين والتشريعات الخاصة، كما لها أن تنشئ مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي من أجل تسيير مصالحها والمساهمة في تحقيق التنمية.

ثالثا/ الولاية:

أ) تعريف الولاية: تعتبر الوحدة الإدارية الأولى في إقامة النظام الإداري اللامركزي، كجماعة إقليمية، ونظرا لأهميتها وضرورتها لكيان الدولة وبسط نفوذها وأداء مهامها لم يستغني عنها أي نظام قديما وحديثا مركزي أو لا مركزي، والجزائر عرفت هذا التنظيم غبر تاريخها الطويل، إلا أنه بعد حصولها على سيادتها ،بادرت إلى إعادة تنظيم التراب الوطني بدافع من تجسيد سياسة اللامركزية المنصوص عليها في مختلف الدساتير والمواثيق، من بينها صدور الأمر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969م الذي يعتبر مصدر التنظيم الولائي، حيث نصت المادة (03) منه على أن "يتولى إدارة الولاية، مجلس شعبي منتخب بطريق الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة، ويديرها والي "كما نصت المادة (36) من دستور 1976 على اعتبار "الولاية هيئة بجانب البلدية" وعرفها القانون رقم 09/90 في مادته الأولى والثانية "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة وتنشأ بقانون، ولها إقليم واسم ومقر".

2) هيئات الولاية: يتولى تسيير مصالح الولاية هيئتان حددتهما المادة 08 من قانون الولاية لسنة 1990م وهما:

أ) المجلس الشعبي الولائي: يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة إدارية لا مركزية إقليمية تداولية، يلعب دورا مهما وأساسيا في التنمية المحلية، تخطيطا ومصادقة ومتابعة ومراقبة، وتحديدا للأولويات وتعبيرا عن طموحات المواطنين[1]، يتكون من أعضاء يتراوح عددهم من 35 عضوا كحد أدنى بالنسبة للولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة 2 55 عضوا للولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة "ينتخبون لمدة خمس سنوات وهم بدورهم ينتخبون رئيسا من بينهم للمجلس، يستعين في أداء مهامه بطاقم إداري يكون ديوانا، يختارهم من بين موظفي الولاية وفقا لشروط معينة، ولجن استشارية دائمة ومؤقتة

[1] أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص81.

منها لجنة الاقتصاد والمالية، ولجنة التهيئة العمرانية والتجهيز، ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، والتي من شانها تقديم العديد من المقترحات الواقعية والمواضيع الحيوية التي تمس مباشرة مصالح واحتياجات المواطن، كما يقوم المجلس بمهام متعددة ومتنوعة سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية وعمرانية.

ب- الوالي: يشكل الهيئة الثانية للولاية والتنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، والسلطة السياسية والإدارية للحكومة على المستوى المحلي يتم تعيينه بمرسوم رئاسي، وقد نصت المواد 83 إلى 105 من القانون 09/90 على المهام والصلاحيات المنوطة به وهي:

* صلاحية الوالي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي:

- يتولى تنفيذ القرارات التي تسفر عن مداولات المجلس الشعبي الولائي، وتقديم تقريرا حول ذلك عند كل دورة عادية، إطلاع المجلس عن النشاط السنوي للدولة في الولاية.

- يطلع رئيس المجلس بصفة دورية خلال الفترات الفاصلة بين الدورات عن سير تنفيذ المداولات والاقتراحات.

- يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب القانون وأمام القضاء في جميع الدعوات ما عدا تلك التي تكون بين الدولة والجماعات المحلية.

- يعد ميزانية الولاية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها باعتباره آمرا بالصرف.

- يسهر على إشهار مداولات المجلس وعلى إقامة وحسن سير مصالح الولاية ومؤسساتها العمومية ومراقبتها.

- يقدم حصيلة النشاط السنوي للولاية أمام المجلس الشعبي الولائي ومناقشته.

* صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للدولة:

- ينشط وينسق ويراقب عمل مصالح الدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية باستثناء (العمل التربوي والتنظيم في ميدان التربية والتكوين، وعاء الضرائب وتحصيلها،

الرقابة المالية للنفقات العمومية وتصفيتها، إدارة الجمارك، مفتشية العمل، مفتشية الوظيف العمومي، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعتها أو خصوصيتها إقليم الولاية).

– يسهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتنفيذ القوانين والتنظيمات، و مسؤول عن المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العامة، لتنفيذ ذلك وتطبيق القرارات المتخذة وضع تحت تصرفه مصالح الأمن، كما يمكنه تسخير الأشخاص والممتلكات في إطار التشريع المعمول به .

3) صلاحية الولاية: تضمنت المواد من 55 إلى 82 من قانون الولاية لسنة 1990م صلاحيات الولاية في المجالات التالية:

أ. الصلاحيات الاقتصادية والفلاحية: تقوم الولاية في هذا المجال بالمهام التالية:

* المصادقة على مخطط الولاية المتضمن التنمية الاقتصادية.

* اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية من خلال تشجيع الاستثمارات الاقتصادية.

* حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وترقيتها ووقايتها من الكوارث والآفات الطبيعية.

* مواجهة أخطار الفيضانات والجفاف وتنقية المجاري والقيام بأعمال التشجير وحماية البيئة والغابات و الصحة الحيوانية والمياه الصالحة للشرب وتطوير الصغير والمتوسط.

ب. الهياكل الأساسية والاقتصادية: تتولى الولاية القيام بالأعمال المرتبطة بأشغال الطرق الولائية وصيانتها وتصنيفها وترقية هياكل استقبال الأنشطة والتنمية الريفية خاصة في مجالي الإنارة وفك العزلة.

ج. النشاط الاجتماعي والثقافي: تتكفل الولاية بإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات، وتشجع وتساهم في برامج ترقية التشغيل والقيام بأعمال الوقاية الصحية ومساعدة الفئات المعوزة والمهمشة، وإنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وتنمية التراث الثقافي والسياحي .

د. السكن: تساهم الولاية وتشجع إنشاء مؤسسات وشركات البناء العقاري والتعاونيات وترقية برامج السكن الايجاري وإصلاح وإعادة البناء والتعاون مع البلديات.

رابعا/ خصائص ومميزات الجماعات الإقليمية الجزائرية:

1- جماعة إقليمية: تتكون الدولة من مجموعة من الأقاليم أصغر من الرقعة الجغرافية للدولة الواحدة والتي تنشأ عن طريق عملية التجزئة[1]، وتعبر عن طبيعة النظام السياسي المعتمد.

إن خاصية الإقليمية تعبر بشكل واضح وصريح عن اعتماد الدولة الجزائرية لنظام اللامركزية الإقليمية الذي يقوم على مبدأ تقسيم إداري للدولة يحدد وحداتها المحلية وتميز المصالح المحلية عن المصالح الوطنية والاختصاص الإقليمي، حيث تباشر البلدية والولاية صلاحياتها في نطاق حيز جغرافي معين وإلا كانت قراراتها وأعمالها معرضة للإلغاء والطعن بسبب تجاوز الاختصاص الإقليمي وقد نص قانون البلدية والولاية في المادة الثانية "أن للبلدية إقليم واسم ومركز" و"للولاية إقليم واسم ومقر" ذلك أن نظام الإدارة المحلية يقوم أساسا على تقسيم إداري لإقليم الدولة، يحدد نظام وأحجام الوحدات المحلية، ويتوقف نوع هذا التقسيم على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في أقاليمها"[2]، وتواجه عملية التقسيم الإداري العديد من الصعوبات، منها مشكلة تحديد عدد الوحدات الإدارية المحلية، ومشكلة تحديد مستوياتهم، وتحديد العلاقات التي تربطها ببعضها البعض، وترجع هذه الصعوبات إلى تعدد العوامل المؤثرة على تلك المشكلات، والتي غالبا ما تكون موضع اعتبار عند تقسيم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، ومن هذه العوامل "تجانس المجتمعات المحلية وتوافر القوة المالية والعمالة الفنية والمهنية والمشاركة الشعبية"[3]، ويستند تحديد حجم الوحدات المحلية إلى هدفين رئيسيين أحدهما ديمقراطي وثانيها إداري.

---

[1] إبراهيم مشورب، ***التخلف والتنمية في الدراسات لااقتصادية***، (لبنان: دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002م)، ص138

[2] كامل بربر، ***نظم الإدارة المحلية-دراسة مقارنة***، (لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996م)، ص07.

[3] شيهوب مسعود، ***مرجع سابق***، ص175.

* الهدف الديمقراطي: ويتمثل في تقريب الإدارة من المواطنين وتمكين المنتخب المحلي من التفاعل بكفاءة وفاعلية مع ناخبيه والقيام بواجباته تجاههم دون كبير عناء والتعرف عليهم،[1] وتحقيق التمثيل الشعبي الحقيقي نتيجة الاختيار المبني على معرفة المواطنين على أغلب المترشحين، وتوسيع نطاق المشاركة لأكبر عدد من المواطنين.

* الهدف الإداري: يتمثل في تلبية الحاجات المحلية والقيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، ويتطلب ذلك الحجم الملائم والكافي الذي يتيح فرص واحتمالات توافر الموارد الطبيعية والاقتصادية الضرورية للتمويل المحلي وإقامة المشاريع والتجهيزات الجماعية[2] وتخفيف العبء الضريبي على المواطنين بتوزيعه على مجموعة سكانية أكبر، ويسمح بتواجد الإطارات الكفؤة التي تزود القوائم الانتخابية بالعناصر المختصة ومن الموظفين المحليين ذوي الخبرة.

2- شخصية معنوية: البلدية والولاية مجموعة أشخاص وأموال تتكاتف لتحقيق أهداف مشروعة بموجب اكتسابها للشخصية القانونية التي تمكنها من التمتع بالحقوق والتحمل الالتزامات، فالشخصية المعنوية هي السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة والاعتراف بها يشكل المبدأ الأساسي اللامركزي.

والأشخاص في نظر القانون عموما نوعان –أشخاص طبيعية وهم الأفراد وأشخاص معنوية يعترف لها القانون بالأهلية القانونية في اكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات (الالتزامات) [3]، وعلى هذا الأساس فالإدارة العامة بأنواعها المركزية واللامركزية ليست سوى أجهزة لأشخاص معنوية عامة، كالدولة والولاية والبلدية[4]، والتي تعرف بالأشخاص المعنوية الإقليمية.

---

[1] كامل بربر، ***مرجع السابق***، ص10.

[2] شاهر علي سليمان الرواشدة، ***الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها***،(الأردن: دار مجدلاوي، 1987م)، ص85.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، ***مبادئ وأحكام القانون الإداري***، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002م)، ص85.

[4] سليمان الطماوي، ***الوجيز في القانون الاداري***،(لبنان: دار المنهل اللبناني، 1979م)، ص27.

إن اكتساب الشخصية المعنوية العامة يترتب عليها عدة نتائج تتمتع بها الجبهة المعترف لها وهي:

* الذمة المالية المستقلة: تتمتع الهيئات اللامركزية بذمة مالية مستقلة[1] تتمثل في الميزانية الخاصة بها، فلكل من الولاية والبلدية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، ولها حق الاحتفاظ بالفائض في إيراداتها ولا تتبع إلى ميزانية الدولة، كما أنها تتحمل بنفقاتها.

* الأهلية القانونية: تتمتع بالأهلية القانونية في الحدود التي يعينها ويقررها قانون إنشائها[2]، وهو ما يمكنها من القدرة على اكتساب الحقوق والتحمل بالمسؤوليات، وممارسة كافة التصرفات التي تدخل في ميدان نشاطها وتخصصها المحدد في قانون إنشائها.

– حق التقاضي: يترتب على ثبوت الشخصية المعنوية أهلية التقاضي[3]، ومن ثم لها أن تقاضي الغير كما يكون له حقه مقاضاتها مباشرة ولا يرفع دعوة ضد الدولة.

– موطن مستقل: وهو ما أُورده قانون البلدية والولاية في المادة 02 لكل منهما أن للبلدية إقليم واسم ومركز وإن للولاية إقليم واسم ومقر وهو المكان الذي تخاطب فيه ويوجد فيه مركزا ادارتها.

– نائب يعير عن إرادتها: لكل شخص معنوي نائب يعبر عن إرادته في تولي شؤونه ويمثله أمام الجهات المختلفة[4] ، فرئيس البلدية هو ممثلها أمام الجهات القضائية وفي كل أعمال الحياة المدنية والإدارية، وكذلك بالنسبة للولاية التي يمثلها الوالي حسب تشريع الإدارة المحلية الجزائري.

– الشخصية القانونية العمومية: وفقا لهذا الحق فهي تشارك الدولة في السلطة العامة وتتمتع بجميع امتيازات السلطة التي يقرها تشريع البلدية والولاية المحدد لمهام رئيس البلدية فيما يخص تمثيل الدولة.

---

(1) نواف كنعان، ***القانون الإداري الاردني***، (الأردن: دار مجدلاوي، 1993م)، ص181.

(2) عبد الله ادريسي، ***محاضرات في القانون الإداري المغربي***، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 1995م)، ص130.

(3) محي الدين القيسي، ***مبادئ القانون الإداري العام***،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 1999م)، ص253.

(4) عمار عوابدي، ***القانون الإداري***، (الجزائر: دوي المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط5، 2008م)، ص175.

– الملكية العمومية لأموالها: المال الذي تملكه الولاية والبلدية مالا عاما يخضع للحماية الاستثنائية سواء كان منقولا أو عقارا إلا إذا كان مالا خاصا حدده التشريع المعمول به في تصنيف الأملاك المحلية.

– الطبيعة العامة لموظفيها: موظفو الشخص المعنوي العام يعتبرون موظفون عموميون يخضعون للقانون الإداري ولا يعتبرون أجراء يرتبطون بعقد عمل طبقا للقانون الخاص.

– خضوع نشاطها للقواعد الإدارية: نشاط الشخص المعنوي العام تحكمه القواعد الإدارية مثل قاعدة دوام سيره بانتظام وقاعدة المساواة بين المنتفعين وقاعدة قابلية نظامه للتغير بما يلائم حاجات المواطنين وجميع ما تقوم به البلدية والولاية يجب إن يتم وفق القانون 90-08 و 90-09 لعام 1990م.

3- هيئة مستقلة: يمثل استقلال الهيئات اللامركزية جوهر الاختلاف بين اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري الذي يبقى مجرد صورة من صور المركزية الإدارية لأنه يقوم على أساس أو فكرة التفويض في الاختصاص التي تتضمن الرئاسة السلمية بين الطرفين (المفوض والمفوض إليه) [1]، بينما تقوم في الهيئات اللامركزية على أساس نقل وتحويل السلطات والاختصاصات إلى الهيئات والأجهزة اللامركزية بنص القانون والتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويشكل استقلال الهيئات المحلية جدلا كبيرا في الأوساط الإدارية والسياسية والفكرية.

* مفهوم الاستقلال المحلي: التعريف اللغوي للاستقلال يعني من يسير ذاتيا بواسطة قوانينه الخاصة ومن هذه الزاوية فإن المجموعات المحلية الجزائرية ليست مستقلة وإنما تابعة وحتى نظم الاستقلال المحلي الواسع لا تتمتع إلا باستقلال محدود حسب هذا التعريف[2]، لأنها مقيدة بقوانين الجمهورية وليست مستقلة نهائيا عن السلطة المركزية، أما المفهوم

---

[1] محمد الصغير بعلي، ***دروس في المؤسسات الإدارية***، (الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، بدون سنة)، ص ص 51، 52.

[2] شيهوب مسعود، ***أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر***،(الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص191.

الوضعي للاستقلال فيعني أن الاستقلال البلدي هو حق القيام بنوع من الاختيار أو المبادرة، وفي الحالة العكسية ترجيح حقوقها وانتزاعها ولو ضد سلطات الدولة[1]، غير أن هذا التعريف أيضا يصطدم بمدى هذه الحقوق ضيقا واتساعا، ومعايير تحديدها.

* معايير الاستقلال: تقاس درجة الاستقلالية بعدة معايير أهمها:

– معيار المهام التاريخية: يدور هذا المعيار حول تلك الشؤون التي أصبحت تقليديا من مهام البلدية ومفروضة عليها، كمهام الحالة المدنية والنظافة والسهر على النظام العام.

– معيار الاختصاص الحصري: مستقلة في الشؤون التي اختصاصها الحصري أي ما خصتها به القوانين والتشريعات دون غيرها وما نصت عليه من مهام وصلاحيات بصورة مباشرة ومحددة وفق الأسلوب الانجليزي.

– معيار انعدام رقابة الملائمة: مستقلة عندما تتمتع بالسلطة تقدير الملائمة أي عدم وجود رقابة قبلية لأنها تقتضي معرفة رأي الوصاية قبل اتخاذ أي قرار.

– معيار سلطة القرار: ينظر إلى مدى ما تتمتع به من سلطة تقرير واسعة دون النظر إلى محتوى الرقابة الممارسة.

– معيار المهام المحلية: تعتبر مستقلة في ممارسة المهام التي اعتبرها القانون شؤون محلية وفق الأسلوب الفرنسي.

* مظاهر الاستقلال:

تتمتع البلدية والولاية بالاستقلالية المالية والإدارية، فالذمة المالية للبلدية والولاية مستقلة عن الذمة المالية لكل منهما عن الأخرى والدولة ممثلة في ميزانيتها المستقلة، أما الاستقلالية الإدارية فإنها تتمثل في وجود أجهزة تنظيمات داخل البلدية والولاية هما الجهاز التنفيذي وجهاز المداولة (هيئة تنفيذية وهيئة تداولية) ويتم إنشاؤها بواسطة قانون مما يعطيهما حماية من تدخل السلطات المركزية أو العليا، هذه الاستقلالية تضمنتها ونصت عليها مختلف

(1) JAQUES MEYLAN. ***Problémés actuels de l'autonomie communale***. (Revue de droit suisse. N°91 ;1972) ;P50.

المواثيق والقوانين المتعلقة بالإدارة المحلية الجزائرية، فقد جاء في ميثاق البلدية أن الهيئات البلدية تتخذ في نطاق اختصاصها القرارات المقيدة المفيدة، دون أن تعرض الأمر مسبقا على سلطة الدولة، ودون أن تتدخل سلطات الدولة لتحل محلها في اتخاذ القرارات أو تعديلها، ويجب ألا تمارس الرقابة المسموح بها قانونا بكيفية غير متطابقة مع مفهوم اللامركزية[1]، وتأكيدا على استقلالية الجماعات المحلية نص الميثاق الوطني لسنة 1976 على أنه ينبغي اللامركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل وأن للمجالس الشعبية وحدها حق البت في كل الميادين المندرجة في إطار اللامركزية[2].

وترسخ ذلك في القوانين المنشئة والمنظمة لعمل الجماعات المحلية فقد جاءت قوانين البلدية والولاية المتعاقبة سواء في ظل نظام التخطيط والتوجه الاشتراكي والحزب الواحد أو في ظل التوجه الجديد بعد 1989م، منها ما ورد في قانون البلدية لسنة 1967م أنه يفصل المجلس الشعبي البلدي في قضايا البلدية بالقرارات التي يتخذها بعد المداولة وفي قانون 1990م أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون وتستطيع تنفيذ مداولاتها بحكم القانون بعد 15 يوما من إيداعها لدى الولاية، والمداولة هي التي يعالج المجلس الشعبي البلدي من خلالها الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية، كما يمكنها أن تبادر بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططها التنموي وبكل إجراء من شانه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لا سيما في مجالات الصحة والشغل والسكن ونفس الأمر بالنسبة للولاية عن طريق مجلسها الشعبي المنتخب حيث نصت المادة 55 من قانون الولاية على أنه يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصه عن طريق المداولة.

ويتخذ الاستقلال القانوني عدة مظاهر أهمها:

---

[1] شيهوب مسعود، ***مرجع سابق***، ص194.

[2] ***المرجع نفسه***.

– تعمل السلطات المحلية بداءة ولا تملك سلطة الوصاية إلا التعقيب على أعمالها وليس لها حق توجيه الأوامر والتعليقات السابقة على العمل كما لا تحل محلها بداءة.

– رقابة السلطة المركزية تمارس في الحالات التي يوجد فيها نص صريح وبالشروط المحددة ودون توسع فيها.

–لا يحق للسلطة الوصاية أن تعدل من محتوى قرارات المجموعات المحلية فلها أن ترفضها كلية أو تصدق عليها كلية أو إلغائها في حالة مخالفتها للقانون.

– الجماعات المحلية مسؤولة كاملة عن النتائج المترتبة على تنفيذ قراراتها رغم حالة حلول وتصديق السلطة والوصية الذي يعني مجرد عدم الاعتراض.

– حق الجماعات المحلية في الاعتراض على تصرفات سلطة الوصاية تجاهها والطعن في ذلك أمام الجهات القضائية المختصة.

4– هيئة منتخبة (جهاز منتخب): تمثل هذه الميزة الركن الثاني لقيام الإدارة المحلية، والبلدية والولاية من أشخاص القانون العام التي يتم تشكيل هيئاتها القيادية عن طريق الانتخاب بصفة كلية ومطلقة أو نسبية، كوسيلة رئيسية وديمقراطية مفتوحة لعموم الناس بشروط يحددها القانون وبنص الدستور، غير أنه في حالات استثنائية يمكن اللجوء إلى التعيين مثلما حدث غداة الاستقلال وخلال المرحلة الانتقالية سنة 1989م وكذلك بعد حل البلديات المنتخبة في 1992م، وهذا العنصر محل خلاف بين فقهاء القانون الإداري إذ يرى فريق أن اعتماد مبدأ الانتخاب يعطي لاستقلالية الإدارة المحلية معناها الحقيقي وبالتالي تحررها من التبعية للسلطة المركزية[1]، ويكرس المعنى القانوني للامركزية الإقليمية، ويرى فريق آخر أنه يؤدي إلى إسناد مهمة تسيير الشؤون المحلية إلى غير أهلها وهو ما لا يتفق والمعنى الفني والإداري للامركزية الإقليمية [2]، ويغلب الجانب التمثيلي السياسي على جانب

[1] علي خطار شنطاوي، ***الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن وفرنسا***، (الأردن: المركز العربي للخدمات الطلابية، 1994م)، ص108.

[2] شيهوب مسعود، ***مرجع سابق***، ص14.

الكفاءة والفعالية ، ويرى فريق ثالث أن عدم اعتماد أسلوب الانتخاب يدل على غياب الطابع الديمقراطي التمثيلي وبالتالي انعدام البعد السياسي للامركزية الإقليمية.

عن أنصار مبدأ الانتخاب يسوقون العديد من الحجج والمبررات السياسية والإدارية والنفسية والقانونية نستعرض بعضا منها فيما يلي:

أ-الحجج السياسية: يعتبر الانتخاب من المميزات الرئيسية والمستلزمات الضرورية الأكيدة والقوية المعبرة عن ديمقراطية الإدارية الحديثة والإدارة المحلية خصوصا، ويشكل الوسيلة المثلى لتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة في إدارة مصالح المجتمعات المحلية الخاصة، كما يساهم في تدريب المواطنين على كيفية الانتقاء السليم والاختيار الحر للقيادات المحلية، وإفراز وإعداد نخبة محلية تحوز حدا أدنى من الخبرة التي تؤهلها لعضوية المجالس وتسيير الهيئات المحلية والمصداقية والثقة لدى عموم المواطنين، فالانتخابات مدرسة لتلقين الديمقراطية وتعلم ممارسة الحرية المحلية[1]، والجماعات المحلية تثمل بالنسبة لقضية الحرية ما تمثله المدارس بالنسبة لقضية العلم والتعليم، ويعطي للهيئات الوطنية والمحلية الشرعية التي تمكنها من مواجهة الضغوطات المختلفة.

ب- الحجج الإدارية والنفسية: تولي أمر تسيير الهيئات المحلية من قبل أصحاب المصلحة من سكان الإقليم يجعلهم أكثر حرصا على تلبية حاجيات المواطنين وبكفاءة أعلى لأنهم أدرى من غيرهم بها وبمتطلبات الإقليم لأنها تمس حياتهم مباشرة وتعود بالسلب أو النفع عليهم كما أن الرغبة في الحفاظ على منصب المسؤولية والاستمرار فيها وكسب ثقة الناخبين يدفعهم للعمل أكثر لإرضائهم، أما اللجوء إلى مجرد تعيين موظفين في المجالس المحلية فلا يمنحها ذلك صفة المحلية، ولا يوفر لهؤلاء الموظفين القدرة على الإحساس بالمشكلات المحلية وتفهمها، وبالتالي عدم القدرة على التعاطي معها بإيجابية والعجز على حلها وبالتالي غياب عنصري الكفاءة والفعالية المميزة للعمل الإداري، وهو ما تفطن إليه القائمون على عملية التشريع في أغلب البلدان واعتمادهم على الانتخاب في تشكيل

[1] علي الصاوي، ***الإدارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية***، (مصر: مكتبة نهظة الشرق، القاهرة ، 1995م)، ص124.

المجالس المحلية، وأن يكون المترشحون ممن يقيمون بالمحليات ، حتى يتيح للمواطنين اختيار الأكفأ والأقدر والأصلح والأقرب إليهم شعورا وسلوكا وفكرا وموطنا.

ت- الحجج القانونية: يعتبر الانتخاب من الوجهة القانونية شرطا لازما لقيام اللامركزية الإقليمية الذي يمنحها الاستقلالية والتي يدونها تنعدم الإدارة المحلية حسب الرأي القائل "الإدارة لامركزية متى كانت منتخبة ومركزية متى كانت معينة"[1]، وتمشيا مع هذا الرأي أخذت أغلبية الدول بمبدأ الانتخاب بصفة مطلقة، ونصت على ذلك مختلف المواثيق والقوانين، حيث جاء في المادة 14 من الدستور إن المجلس الشعبي البلدي يشكل "الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية" وفي المادة 16 يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، نظرا لأهمية الفعل الانتخابي في تشكيل وتكوين الجماعات المحلية أعطته السلطات العمومية أهمية وعناية فائقة عبر جملة من القواعد القانونية، تدور حول الناخب والمترشح والعملية الانتخابية والمنازعات الانتخابية وفي هذا السياق يقول الأستاذ سعيد بوشعير "يبدوا إن اعتماد الانتخاب بدل التعيين في تشكيل المجالس الشعبية البلدية جاء تنفيذا لأحد اهتمامات القيادة السياسية الهادفة إلى بناء الدولة من القاعدة عن طريق إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وبالتالي كسب ثقتهم من جهة وإقامة قاعدة متينة هيكليا وسياسيا على أساس اللامركزية من جهة ثانية[2].

5- خاضعة للرقابة: إذا كانت الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فهذا لا يعني عدم خضوعها لرقابة الأجهزة المركزية وهذه الخصيصة تشكل الركن الثالث لقيام الجماعات المحلية كمكونات إقليمية للدولة، وهي أحد المهام الأساسية المتميزة المنصوص عليها دستوريا في المادة 162 منه، على أن المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة مكلفة في تطابق العمل التشريعي والتنفيذي مع الدستور ، وفي ظروف استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها وتمتد الوصاية او الرقابة على الجماعات المحلية إلى

---

[1] شيهوب مسعود، ***مرجع سابق***، ص16.

[2] سعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري***، (الجزائر: دار الهدى ، ط2، 1993م)، ص76.

هيئاتها ومجالسها والأشخاص وأعمالهم وتصرفاتهم، فهي رقابة شاملة ومتعددة المستويات والمراحل، وتأخذ عدة صور ونماذج.

أ) نماذج الرقابة (الوصاية): تتعدد نماذج الرقابة على الإدارة المحلية تبعا للنظام السياسي والإداري المطبق في كل دولة، ونظرا لذلك نقتصر على عرض النموذج الفرنسي والنموذج الانجليزي بسبب أن أغلبية الدول العربية وغيرها تأخذ بأحدهما.

- النموذج الانجليزي: تتمتع المجالس المحلية البريطانية بكيان متميز، ذلك أن الحكم المحلي في هذا البلد هو نظام الحريات الواسعة، وهذا بطبيعة الحال انعكس على تمتع المجالس المحلية باستقلال واسع تجاه السلطة المركزية، التي لا تقوم إلا بإشراف خفيف على الهيئات الحكم المحلي، ورغم ذلك توجد شبكة من الرقابة والإشراف على المجالس المحلية تكونت من التقاليد البريطانية والممارسة الفعلية والتفاهم المتبادل بين المجالس المحلية والسلطات المركزية[1]، مما نتج عنه مفاهيم راسخة وثابتة لمعاني ومدلول الرقابة الممارسة على المجالس المحلية من عدة جهات كالرقابة المركزية (التفتيش) والرقابة التشريعي والمالية والرقابة القضائية والشعبية.

- النموذج الفرنسي: عرف النموذج الفرنسي مرحلتين أساسيتين[2]:

– المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة بالتدخل الواسع للسلطات المركزية وممارسة رقابة شديدة على الجماعات المحلية تقع على الأشخاص والهيئات والأعمال، وتشمل الإيقاف والعزل والإقالة للأعضاء، والتصديق والإلغاء بالنسبة للتصرفات ، والحلول والوصاية التقنية بالنسبة للهيئات.

– المرحلة الثانية: يتسم هذا التوجه الجديد بتخفيف الرقابة على الجماعات المحلية اقتداء بالنموذج البريطاني وتميز بـ:

✓ إلغاء الوصاية وتعويضها بالرقابة القضائية.

✓ إلغاء الرقابة المالية ونقلها من السلطة المركزية إلى الغرف الجهوية للمحاسبة وهي رقابة توجيهية تستهدف رفع كفاءة الجماعات المحلية.

---

[1] شيهوب مسعود، مرجع سابق، ص204.

[2] علي خطار، ***مرجع سابق***، ص110.

✓تخفيف الرقابة التقنية والتي تجسدت في عدم فرض السلطة المركزية أية إجراءات على السلطة المحلية إلا إذا كانت صادرة طبقا للقانون.

ويشكل النموذجان مرجعا تأخذ به غالبية الدول حسب ظروف الإدارة المحلية بها ومدى ملائمة كل منهما لذلك، فما هو النموذج الذي به المشرع الجزائري.

نستخلص مما سبق ذكره في هذا الفصل أن نظام إدارة الجماعات المحلية في الجزائر قد شهد تطورا كبيرا في إطار سيرورته من بداية النشوء إلى غاية وقتنا الحالي خاصة في ظل ما عرفه من تعديلات في إطار الإصلاح الإداري الأخير الذي مس قانون الولاية(2012) والبلدية (2011) باعتبارهما أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية، فقد هدف المشرع الجزائري في هذا الإطار إلى توفير آليات قانونية تضمن السير الحسن للجماعات المحلية لتصحيح اختلالات التسيير، وفتح المشاركة أمام المواطن المحلي التي سادت في ظل القانون السابق ولعل أهم ما يميز الإدارة المحلية في الجزائر وجود رقابة وصائية للسلطة المركزية مما يطرح فكرة الاستقلالية النسبية في تسيير الشؤون المحلية والتبعية للجهات المركزية.

الفصل الثاني:

الأدوار المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

التنمية لا تحدث بصورة عفوية و إنما هي عملية مخططة ومنظمة معلومة البدايات محددة الأهداف تتطلب خطط وبرامج تساهم في تطوير وتغيير واقع المجتمعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وترمي إلى زيادة مستمرة في الدخل الفردي وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين والرفع من قدراتهم .ولكن وكي تحقق التنمية أهدافها وتضمن حسن سير وتنفيذ برامجها وإنجاز مشاريعها و مخططاتها يجب أن تتم بواسطة أجهزة ومؤسسات على أساس مخطط ومنظم وتوظيفها بكفاءة عالية ومن هذه الأجهزة الإدارة المحلية (الجماعات المحلية)

المبحث الأول: صنع السياسات المحلية

أولا/ القطاع الحكومي:

يعد تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية من الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها، جراء سياسات التحرر الاقتصادي، وازدياد دور القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة الاجتماعية وعلى العلاقة بين الطبقات والفئات المختلفة بحكم تأثيرها على نسق توزيع الفرص والموارد في المجتمع.

ولقد ساد اعتقاد خاطئ لفترة وجيزة تمثل في أن عملية التحرر الاقتصادية سوف تؤدي إلى تقليص وانسحاب دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتترك جل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب بمعنى أن يكون دور الدولة هامشي ومحدود إلا أن هذا التصور سرعان ما اتضح قصوره وخصوصا في حالة الدول النامية وأعيد النظر في دور الدولة في عمليات التنمية بحكم الدور الذي قامت به الدول تاريخيا في حياة تلك المجتمعات.

إذ يمكن اعتبار ما يحدث هو إعادة تجديد شكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد، بحيث لا تكون الدولة هي المالك المباشر لأغلب الأصول الاقتصادية، بل تباشر مسؤولياتها من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية، ونظم الحوافز التي تأخذ بها والتشريعات التي تعمل وفقا لها.

فالدولة هنا لا تعد منسحبة من الحياة الاقتصادية بل ممارسة لأدوارها بطرق وآليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور في المجتمع،[1] باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة تقوم برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، ***التنمية المحلية***، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011)،ص234.

كالقطاع الخاص والمجتمع المدني،[1] على اعتبارها سلطة قانونية وتنفيذية مؤهلة وقادرة على إجراء التغيرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية،[2] فمن ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في مجال عمليات التنمية المحلية نذكر:

الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطار عملية التنمية والمسؤولة عن وضع الإطار السياسي والقانوني والإداري، وهذا يعتبر السند القانوني لعملية التنمية، ويمكن أن نقول أن وجود دولة قوية تستند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة وتعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية، كما لها دور رئيسي في صياغة إستراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها، ويقع على عائق الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعوائدها، وهذا يؤدي إلى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها، كما تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية و مالية فهي القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي[3]، فالدولة سوف تظل دوما، وأيا كان شكل نظامها الاقتصادي أو السياسي هي المسؤولية بشكل رئيسي، عن المؤشرات الكلية في الاقتصاد مثل: نسبة التضخم، استقرار سعر الصرف، نسبة البطالة وعجز الموازنة العامة، فالدولة هي التي تسن القوانين وتضع الإجراءات المنظمة للحياة الاقتصادية، وتضع نظم التأمينات والجمارك، والقواعد الخاصة بالصحة العامة ...الخ، كما أن الدولة تتولى من خلال أجهزتها من التأكد من تطبيق هذه، أو إذا كانت أجنبية أو وطنية، خاصة أو عامة أو تعاونية وفي الأخير هي التي تقوم بتوقيع الجزاء القانوني على الوحدات التي لا تلتزم بالتشريعات المنظمة للعملية الاقتصادية، إذا كان دورها كذلك في المجال الاجتماعي يزداد أهمية في مراحل التحرر الاقتصادي، لان عملية التحرر الاقتصادي وما تتطلبه من إعادة هيكلة للوحدات الانتاجية

---

[1] خيرة شباط، ***التنمية المحلية المستدامة في الجزائر–دراسة حالة ولاية سوق اهراس–***، مذكرة الماستر غير منشورة، (جامعة باجي مختار عنابة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013)/ ص24.

[2] أمينة عثماني، الفرطاس زوليخة، ***الحم الراشد والتنمية المحلية المستدامة***، ملتقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصي مرباح ورقلة ، 2010،ص36.

[3] خيرة شباط، ***مرجع سابق***، ص24.

والخدمية، وبإطلاقها قوى العرض والطلب، ترتب مجموعة من الآثار التي يمكن أن تحدث إختلالات اجتماعية ذات شان : كالارتفاع معد البطالة، تزايد الفروق الطبقية، ارتفاع أسعار بما يتجاوز قدرة الفئات محدودة الدخل، وتزايد الفوارق الطبقية، وعلى هذا الأساس، فقد تنبهت المنظمات الدولية، ومخططو سياسات التحرر الاقتصادية إلى أهمية دور الدولة غي التنمية الاجتماعية، ليس فقط لاعتبارات إنسانية وأخلاقية، ولكن أيضا لضمان استمرار هذه السياسات في جو من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذلك مفاهيم مثل: النمو أصبحت من المفاهيم المتداولة والمقبولة على نطاق واسع كعنصر أساسي في مفهوم التنمية الشاملة، فقد خصص البنك الدولي كتابه السنوي لعام 1997 عن دور الدولة، وبعث الحيوية في مؤسساتها على أساس الشفافية والمحاسبة بما يمكنها من القيام بدورها بفعالية وكفاءة، وهذا الدور الذي ينبغي أن يتوجه إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن سياسات التحرر، وذلك من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، تشجيع المشروعات الصغيرة، وإعداد برامج لإعادة التأهيل والتدريس، وتحسين خدمات التعليم والصحة وحماية الفئة المستضعفة وبالتالي سوف تظل الدولة هي الدرع الواقي الذي يحمي الفئات الفقيرة باعتبارها الأمان للمجتمع ككل [1].

ثانيا/ المجتمع المدني.

يقصد بالمجتمع المدني التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، وذلك بهدف تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها بالاعتماد على الأساليب السلمية، وفي إطار الالتزام بقيم التعددية والتسامح والتنافس السلمي[2].

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعدها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، فالمجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف ، ***مرجع سابق***، ص234-236.

[2] حسين توفيق ، ***الدولة و التنمية في مصر (الجوانب السياسية دراسة مقارنة)***، (القاهرة : مركز الدراسات وبحوث التنمية ،2000) ص 50،51.

في تحقيق الرقي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية، كونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة

استجابتها للمطالب[1] ، كما يرجع ازدياد قوته إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، وذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أدى إلى ظهور أهمية المجتمع المدني في المشاركة الفعلية في العملية التنموية، كما أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما لا غنى عنه في التنمية المحلية، وذلك من خلال مساعدة الحكومة المحلية عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم التمويل المالي أو تقديم شكل أفضل من الخدمات لفئات المواطنين،[2] كما تنامت أدوار منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وأصبحت تلبيتها محلة وضرورة لتامين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وكان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ومن بين المجالات التي تعمل في إطارها منظمات المجتمع المدني نذكر منها:

– توفير الخدمات فالمجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف و المناطق النائية.

---

[1] G.Thomas wiss covernance. **Good govarnance and global governance** ، (conceptual challenger third world quarty. 2000).london.pp 213-217

[2] عبد النور ناجي ، ***الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة***، (عناية: منشورات باجي مختار، 2010)، ص83.

– المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، كما له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصيانة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

– المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل و التفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه[1] .

ومن ثم فان مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الغير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشاده للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، ويمكن القول بأن هذه المؤسسات الغير حكومية أو التطوعية قد أخذت تميزا كبيرا في الدول المتقدمة وحتى النامية على حد سواء حيث أصبحت تماثل الحكومة في التنمية لمحلية من خلال العمل التطوعي، وعليه فمؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق التنمية المحلية وترشيدها من خلال علاقاتها بين الفرد والسلطات العمومية وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية[2]، فالمجتمع المدني يوفر بيئة سليمة لتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومساءلتها، وعليه فالمجتمع المدني لا يعتبر درعا وافيا لنجاح البرامج التنموية فقط وإنما يضمن نجاحها واستمرارها.

ثالثا/القطاع الخاص.

لقد ازدهر دور القطاع الخاص في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه وتسيره المجالس المنتخبة إلى نظام حكم يشارك

---

[1] سعيد ياسين موسى، ***دور منظمات المجتمع المدني في التنمية*** ،2002، منشور على الموقع:
.www.zouba-arabic/articles/art20260112-2htm-22

[2] نورة تلايجية ، ***برامج التنمية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2006/2005)،ص135.

فيه إلى جانب المجالس المنتخبة القطاع الخاص،[1] إذ يعرف هذا الأخير بأنه: هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفع الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي بالتالي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن [2].

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحسين جودة المنتجات وخدمة التنمية وتطوير الاقتصاد المحلي ونموه بقوة الدفع الذاتية القائمة على المبادرة والمخاطرة والمنافسة، ومن هنا تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد المحلي يستفيد منها جموع المواطنين، متمثلة في خدمات وسلع ذات جودة عالية ورقابة ذاتية مباشرة على أداء الوحدات الإنتاجية والخدمية من خلال امتلاك أسهم في هذه الوحدات، ومن ثم تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية والاجتماعية.

كما يسهم القطاع الخاص من خلال تعاونه مع المجتمع المدني وأجهزة الدولة في توفير الخبرة والإمكانات المعرفية اللازمة للعمليات التنموية، كتوفير القروض للإسكان وتأمين التعليم والمنح التعليمية، وتوفير مناصب عمل لتشغيل الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل، والإسهام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدريب الأفراد سواء بإكسابهم خبرات ومهارات فنية إدارية عن طريق التشغيل، أو من خلال عمله منفردا أو في إطار تعاونه مع الجامعات ومراكز البحوث والتدريب والتطوير، من اجل ربط مخرجات التعليم بالحياة الحقيقية لسوق العمل وتامين الوظائف ومكافحة البطالة التي تعد أهم عائق لتنمية، وفي إطار هذا التعاون يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تامين قدر من الشفافية في الكثير من القطاعات من خلال قدرته على نشر المعلومات و إصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، كما يساهم استثماره في الصحة في تحسين

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، ***دور الإدارة المحلية و البلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة***، (د.ب.ن) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (د.س.ن)،ص31.

[2] عبد محمد فاضل الربيعي، ***الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية*** ،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2004)،ص49.

الصحة العمومية وسد عجز القطاع العم عن أداء هذه الخدمة بفعالية بسبب موارده المحدودة أو طاقاته الاستيعابية الضيقة [1].

إذ يعتبر القطاع الخاص أحد الأعمدة الأساسية في شركاء التنمية وبالتالي بدأ يظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية رأس المال، أو المسؤولية العامة للقطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستهدف الربح فقط فإنما هدفه تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يهيأ له فرصة الحصول على ذلك الربح[2]، فلقد ظهرت الحاجة إلى القطاع الخاص بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية لاعتمادها توجهات غير صائبة في التسيير، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من اجل تدبير مرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز.. وهذا بدوره يتيح آليات جديدة التدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية[3]، وتختلف طرق القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية حسب واقع كل نظام وتكيفه مع ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص من جهة، ومدى الثقة التي تمنح القطاع الخاص من جهة أخرى، لكن العامل المشترك أن القطاع الخاص أصبح شريك أساسي في التنمية المحلية في معظم الدولي الليبرالية، وأصبح يؤثر حتى على الناحية السياسية من خلال فرصه أو رفضه بعض التشريعات، وهو ما يجسد الشراكة الفعالة لعنصر المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، وعلى مستوى التنظيمي فإن من مظاهر تدخل القطاع الخاص والشراكة مع الجماعات المحلية هو تعاقد الدولة معه

---

[1] وحيدة بورغدة، ***تمثيلية الجماعات المحلية في الجزائر في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة واستشراف في قانوني الولاية و البلدية*** ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح، يومي 13/12 ديسمبر 2010، ص195.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، ***مرجع سابق*** ، ص 246.

[3] عبد النور ناجي ، ***مرجع سابق***، ص85.

بصفة مباشرة، وعقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام (كالبلدية)، ومنح امتياز تسيير مرفق عام لمدة طويلة. [1]

ولقد ظهرت مبادرات رجال الأعمال في دعم الجهود التنموية والعمل الاجتماعي وذلك من خلال دعمه للجهود الأهلية وتقديم المساعدات الفنية لمؤسسات المجتمع المدني سواء فيما يتصل بالتدريب، وتوفير أجهزة حاسب آلي، والتدريب على تخطيط المشروعات، توفير خدمات كلية تحول جزئيا من نشاط يهدف إلى الربح بالإضافة إلى الدعم للفئات المحتاجة لهذه الخدمات. [2]

إن أمام القطاع الخاص الآن مسؤولية كبيرة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، إذ لم يعد للدولة استثمارات إنتاجية إلا ما هو إستراتيجية أو ذو طبيعة احتكارية، وسيكون دورها وضع الخطط للقطاع الخاص والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، كما نشط دور القطاع الخاص في المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وعلى مختلف العصور والأحوال فدوره في التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها الصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وعلميا، ووضع الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية المختلفة واقتراح حلول لها كمشكل الإسكان، كما يساهم القطاع الخاص بدور مساعد في مساعدة الجمعيات الخيرية والجمعيات الغير حكومية الأخرى وغيرها من الأعمال والإسهامات الاجتماعية[3] .

كما أن تدخل القطاع الخاص في المجال الصحي ساهم في تقليص الضغط القائم على المستشفيات العامة الحكومية[4] ، إضافة لهذا فإن تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص يعتبر أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية مما يدعوا إلى البحث

---

[1] محمد الطاهر عزيز، ***آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، 2010/2009)، ص ص 51، 52.

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، ***مرجع سابق***، ص ص246، 247.

[3] عبد محمد فاضل الربيعي، ***مرجع سابق***، ص ص 69، 70.

[4] المرجع نفسه، ص72.

المستمر عن ملائمة وفعالية السياسات التنموية المحلية وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التدبير. [1]

[1] عبد النور ناجي ، ***مرجع سابق***، ص85.

المبحث الثاني: سياسات وبرامج الجماعات المحلية في الجزائر

سبق وأن اشرنا أن المشرع الجزائري، قد أعطى وخول للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال التنمية المحلية التي تعتبر مكملا للبرامج التنموية على المستوى الوطني، فقد بدأ الاهتمام مبكرا بالتنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية، من خلال تطبيق المخطط الثلاثي الاول(1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1974) ، والثاني (1974-1977)، والتي من خلالها تم التنازل عن بعض البرامج الخاصة لصالح الجماعات المحلية، وتعميق التوجه نحو العمل المحلي أكثر. [1]

فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية، وذات طابع لامركزي إعداد وتسييرا، والتي عرفت بالمخططات البلدية للتنمية (PCD)، وإلى جانبها البرامج القطاعية غير المركزة (PSD)، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي، واستقرار السكان والنشاطات.

ولقد شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية المحلية في لجزائر وقناعة واضحة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة اجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا، ومتزامنا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد الاجتماعية والثقافية والنشاطات الانتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر.

وهذا ما يؤدي إلى استقرار السكان وتحقيق التمركز الصناعي، وتنظيم القضاء الريفي، إلى جانب كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالمية، والتخفيف من حدة الهجرة الداخلية نحوها وعبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية.

- برامج التنمية المحلية:

[1] أحمد شريف، ***تجربة التنمية المحلية في الجزائر***، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (40)، السنة (06)، (2009)، ص26.

تعتبر البرامج المحلية، وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية في ميدان التجهيز، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين، وهذا على ضوء الأهداف التنموية الوطنية المسطرة.

والتنمية المحلية كما أشرنا، يتم تجسيدها من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

1- **برامج التجهيز:** حسب ما قضت بد المادة 05 من المرسوم رقم 380/81، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والآخر قطاعي على مستوى الولاية.

أ) البرنامج البلدي للتنمية (PCD) [1]:

هو عبارة عن مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ويهدف هذا البرنامج أساس إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعما للقاعدة الاقتصادية، ويشمل محتوى هذا المخطط عادة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية، تجهيزات الانجاز، والتجهيزات التجارية.

وتنص المادة 86 من قانون البلدية رقم 08/90 على أنه "على البلدية إعداد مخططها والسهر على تنفيذها"، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني، بالتالي فهو يعد بمثابة مكمل الاستثمارات التي تباشر السلطات العمومية.

ب) البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) [2]:

---

[1] P.C.D : programme Communaux de Développement
[2] P.C.D : programme Sectoriel Déconcentré.

هو مخطط دو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها.

والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية. [1]

2- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج تنموية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي مست كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذه البرامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، فبفضل تطور السوق البترولية، استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب تميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية، وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى اقل من 19% مما ساعدها على تسطير هذه البرامج الجديدة، واهم هذه البرامج:

أ) برنامج الإنعاش الاقتصادي P.S.R.E[2] (2001-2004):

وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات، أي يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، منها 114 مليار دج للتنمية المحلية.

ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى التكفل بالجوانب البيئية للتنمية.

ب) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

---

[1] المادة 60 من قانون الولاية.

[2] P.S.R.E : Programme de Soutien à la Relance Economique.

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المختلفة في الفترة السابقة (2001-2004)، والى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهة الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، من جهة ومن جهة أخرى مساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية، والري والفلاحة والتنمية الريفية.

يغطي هذا البرنامج الفترة (2005-2009): ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية.

ج) الصناديق الخاصة:

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، أهمها الصندوق الوطني الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال، مقارنة بالمناطق الشمالية.

ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية، وتتمثل البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق عملية إعادة تنشيط الواحات، مشاريع الاستصلاح المكثف وخاصة مشاريع تكثيف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات، بالإضافة إلى حماية وتثمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأملاك الأثرية والتاريخية.

بالإضافة إلى برنامج ولايات الهضاب العليا الذي يضم 19 ولاية، والذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي، وتوفير شروط استقرار النشاطات، وبعض التشغيل، من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية.

وعلى هذا فكل هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وتحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى التي من خلالها يتم تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

في سبيل ذلك، وجهت أحجاما كبيرة والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009) الوحدة: مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2004/1998	2009/2005
البرامج البلدية للتنمية PCD	14.03	18.20	35.51	39.61	41.80	45.47	27.01	221.08	200
البرامج القطاعية للتنمية PSD	27.51	29.42	49.16	80.97	158.78	242.49	187.81	776.16	1708.5
المجموع	42.54	47.62	84.01	120.58	200.58	287.96	82..214	997.24	1908.5

المصدر: وزارة المالية

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية، وكانت انجازاتها كبيرة نسبيا إلا أنها عرفت نجاحات وإخفاقات لا تزال تعترض طريق التنمية وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، منها الإدارية والمتعلقة أساسا بالجماعات المحلية وتسييرها والفنية والاجتماعية الاقتصادية، خاصة في ظل الاعتماد على الإعانات والمساعدات المقدمة من طرف الحكومة من جهة، والاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى[1].

[1] أحمد شريف، ***مرجع سابق***، ص28

المبحث الثالث: تقويم الأدوار المحلية في عملية التنمية

I- معوقات التنمية المحلية

يوجد عدة معوقات للتنمية المحلية في الجزائر ومن أهمها:

أولا/ المعوقات الاجتماعية:

يعد مشكل الفقر من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، فقلد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات إلى تفاقم ظاهرة الفقر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف يؤثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر، في إطار إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية الكثيفة لرأس المال مما اثر في مستوى التشغيل، بالإضافة إلى الاعتماد على إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة، بالتالي الاستغناء كليا عن العمالة وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية بغية تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة وانخفضت القدرة الشرائية عام 1992م وتدهور مستوى معيشة الأفراد حيث نجد ما يقارب 14 مليون جزائري يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية.[1]

كما تعاني الجزائر من مشكلة البطالة فلقد تميز سوق العمل في الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة حيث أن المؤشرات الحالية حول معدلات البطالة في الجزائر تبشر بأنه من الصعب تحقيق نتائج ايجابية في

---

[1] مراد ناصر، ***الاصلاح الصريبي في الجزائر و آثارها على المؤسسة والتحريض الاستثماري***، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1997/1996م)، ص147.

مجال التنمية المحلية[1] ، كما يلاحظ تراجع في مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي الإنساني الذي يصبو للوصول الى تحقيق الحياة الكريمة، فبالنسبة للجزائر يلاحظ تراجع مؤشر النمو البشري فيها منذ بداية السبعينات نتيجة لتأثير سلبيات الهيكلة فيها خلال هذه الفترة الزمنية التي عرفت أيضا تراجع معدلات التشغيل مع تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر. [2]

ثانيا/ المعوقات الاقتصادية.

إن اكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية هو مشكل التمويل المحلي إذ نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية وذلك من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى اعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية. [3]

---

[1] سميرة العابد، زاهية عيان، ***ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات***، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص177.

[2] سامية دبابش، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر عير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص130.

[3] طيب سليمان مليكة، ***إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة***، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 04/03 مارس 2008، ص ص06، 07.

ففي ضعف معدلات النمو يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003 غير أنها مازالت بصفة عامة متواضعة[1]، هذا ما يؤثر على سير التنمية بصفة أن النمو الاقتصادي يعد من أهم الركائز لأي دولة، كما انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافئ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور[2]، كما يعد مشكل المديونية عائقا كبيرا، الأمر الذي يهدد التنمية في الجزائر، رغم أن هذه الأخيرة تخلصت تقريبا من مديونيتها الخارجية إلا أنها مازالت تحت تأثيرها. [3]

كما تعد العولمة من معيقات التنمية إذ تحد من مسار التنمية نتيجة أثراها السلبية، ومن بينها فرض سيطرة السياسة الغربية، والسيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة كشراء مواد خام الدول المتخلفة بأقل الأثمان وإعادة تصنيعها ثم بيعها بأغلى الأسعار وفي إنتاجية جديدة مثلا في الجزائر تصدر الحديد ثم تستورد مصنعا بأغلى الأثمان. [4]

كما أن اعتماد الجزائر على قطاع واحد كقطاع النفط أو إهمالها للقطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والصناعات المعملية أدى إلى تزايد الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات وقد قاد هذا إلى عدة إختلالات نذكر منها:

- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية مما يجعل مساهمتها في الإيرادات ضعيفة.
- تواضع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام، صحيح أن معدل الاستثمار في الجزائر هو في حدود، أو أكثر من المتوسط العالمي المقدر بـ 21% إلا إن هذا المعدل يبقى دون معدل الدول سريعة النمو مما يضمن لهذه الدول القدرة على ضمان استدامة النمو.
- ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة على حساب النفقات الرأسمالية.

---

[1] محمد الطاهر قادري، ***آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر***، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2006/2005)، ص ص207، 208

[2] إلياس بوجعاد، ***حماية البيئة وآثرها على التنمية المستدامة في الجزائر***، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008، ص11.

[3] سامية دبابش، ***مرجع سابق***، ص133.

[4] عمر شريف، ***الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة***، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة، سكيكدة ، الجزائر، يومي 22/21 أكتوبر 2008، ص05.

لقد قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة 2004 بالجزائر 2619 دولار أمريكي فصنفت كرابع دولة عربية وهذا ما لا يساعد على تحقيق التنمية، أما فيما يخص نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي فوصلت إلى 6.16 ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى تركيز الجزائر في صادراتها عادة على منتوج واحد كالنفط[1]

عن النمو الاقتصادي في الجزائر نمو عابر، وهو مرتبط بالظروف البترولي العالمي، فكلما بقية أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة فغن النمو سيتوقف لذلك لابد من الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية وذلك من اجل تحقيق نمو حقيقي ولا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها. [2]

ثالثا/ المعوقات البيئية.

لقد تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة فيما يتعلق بالبيئة التي تعد عنصر أساسي وإذ أسيء استخدامها فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية كما هو الحال في الجزائر، فتلوث البيئة ظهر نتيجة لارتفاع النمو السكاني حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات، إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات المتعفنة شديدة الخطورة على الصحة، كذلك من المشاكل الموجودة في الجزائر نجد ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان وغيرها من ملوثات الهواء والتي ينجر عنها تكاليف صعبة وإنتاجية حيث أصبح المسؤول الأول عن الوفيات المبكرة كما تفوق 300 ألف على 70000 ألف سنويا، كما أدى إلى

---

[1] عمر عبو، هودة عبو، ***جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة***، ملقتى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص14.

[2] ناجي بن حسين، ***التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد***، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد(5)، (2008)، ص34.

حالات السعال المزمن وأمراض التنفس المزن وغيرها، من بين المناطق المتأثرة بهذا الوضع سكان حي واد سمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الاسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة، وهذا التلوث يظهر من خلال القيود المفروضة على النشاط الصناعي في الأوقات المحرجة، وتأثير الأمطار الحمضية الناتجة عنه في الغابات والأجسام المائية وفي المحيط الطبيعي[1]، ورغم إدراك الحكومة أهمية البيئة فقد ازداد التلوث البيئي حدة وهذا راجع لعدة أسباب وعوامل نذكر منها:

– إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية فمنذ الاستقلال حتى الثمانينات كانت الجزائر تهتم بالتنمية الاقتصادية، ولم تتدرج البيئة ضمن مخططات التنموية.

– تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها، حيث أن جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن وبالتالي ساهم في تلويث البيئة.

– ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، ذلك أن محطات إعادة تطهير مياه الصرف تعاني من مشاكل عديدة كقلة المياه وسوء الاستغلال، هذا ما أدى إلى ضعف مردودها وبالتالي ساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم التلوث.

– سوء استغلال موارد الطاقة وهذا يسهم في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية حينما وصل سنة 2006 إلى 12 مليون طن، ضف إلى نقص الاعتماد على مصادر الطاقة الغير ملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والكهربائية المستخرجة من الرياح. [2]

كما تعرف الجزائر زحفا مستمرا للرمال الصحراوية في المنطقة الجنوبية، حيث بدا الغطاء النباتي في الانحلال بسبب قلة الأمطار والجفاف ضف إلى ذلك المعدل السنوي

---

[1] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، ***الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة***، الإسكندرية، دار الشباب الجامعة، 2009، ص ص370، 371.

[2] مراد ناصر، ***مرجع سابق***، ص ص150، 151.

لتساقط الأمطار الذي بلغ 150ملم في السنة والمؤشرات تؤكد فقدان الجزائر لـ08 هكتارات بسبب التصحر والعمران الفوضوي. [1]

كما تعتبر النفايات المنزلية مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية، بالإضافة تشويهها لجمال المناظر الطبيعية، فالإحصائيات تشير إلى أن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل 0.5 كغ من النفايات الحضرية، إضافة على النفايات التي تخلفها المصانع، حيث توجد في الجزائر 3000 مفرغة فوضوية تستقبل 30000 طن يوميا من النفايات المنزلية و 185000طن سنويا من النفايات الخاصة والخطيرة، ومقابل هذه الوضعية لا توجد أي مفرغة مراقبة ولا أي مركز للدفن التقني منجز ومسير القواعد التقنية، كما أنه لا يسترجع إلا أقل من 2% من النفايات القابلة للتثمين.[2]

رابعا/ المعوقات السياسية.

تعد المعوقات السياسية الصخرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تقف في طريق التقدم وتعيقه وتقوم باستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، كما تلعب اللامركزية دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث هذا الجانب السياسي–اللامركزية– هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشكلات الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها[3]، حيث نلاحظ في الجزائر على الرغم من المجهودات السياسية المبذولة إلا أنها لا

---

[1] مهدية ساطوح، ***البيئة في الجزائر واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها***، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، يومي 22/21 اكتوبر 2008، ص04.

[2] أحسن طيار، عمار شلابي، ***إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر***، الملتقى الوطني الرابع حول البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008، ص28.

[3] الأمين العوض حاج احمد وآخرون، ***الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية***، أوت 2007، المحمل من الموقع:

www.walfare.gov.sbworkshoptanmia2.pdf ، يوم التحميل: 2015/04/15.

تزال تواجه العديد من المعوقات كضعف الديمقراطية وحداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته في المساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية وغياب حقوق الإنسان[1] وكذلك تهميش لدور المرأة إذ أن التميز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية يعد عائقا مهما من عوائق التنمية ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير حكومية وبصورة متزايدة بأن الوضع المدني للمرأة يشكل عائقا أمام التنمية المحلية المستدامة. [2]

خامسا/ المعوقات الإدارية

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات مع تعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق المشاريع التنموية وذلك من خلال الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين وكذلك العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة الإدارية والمجربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية، بالإضافة إلى جعل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية وكذا البطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات. [3]

II- تحديات التنمية المحلية في الجزائر

أولا/ التحديات الاجتماعية:

1- تحدي ظاهرة الفقر: لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، كانت الدولة الجزائرية قد تخلت عن السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنة 1991 بعدما كانت تهتم بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، وقامت بتعويضها بمساعدة مباشرة للفئات

---

[1] منى هرموش، ***دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة لحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص113.

[2] سامية دبابش، ***مرجع سابق***، ص ص130، 131.

[3] محمد الناصر مشري، **دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- حالة ولاية تبسة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2008)، ص79.

المحرومة، كما أن اهتمام الحكومة المتزايد بمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في:

– نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل.

– تفعيل دور المنظمات الغير حكومية في القضاء على الفقر.

– تشجيع الاستثمار وتحقيق والانتعاش الاقتصادي.

– يجب على الدولة أن تتدخل لحماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الطبقة المحرومة.

– تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الإفراد.

– يجب تبني سياسة اقتصادية واجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء، ودراسة انعكاسات السياسة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي مع تعويض الفقراء عن طريق تقديم أهم المنح للتخفيف من معاناتهم.

– مراعاة الدولة للبرامج المعتمدة للربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية، وذلك عن طريق تكثيف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرامج ومقتضيات انتقال إلى اقتصاد السوق.[1]

2– تحدي تفشي البطالة: لقد اتخذت الجزائر منذ سنة 1987 عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:

– النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني: والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.

[1] سامية دبابش، ***مرجع سابق***، ص ص136–138.

– الإجراءات الخاصة بالاستثمار: ترمي إلى تدعيم الاستثمار وترقيته والمحافظة على الشغل والتي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة ومراكز دعم النشاط الحر وإعادة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

ولقد ساهمت هذه الإجراءات في تقليص حجم البطالة لحد ما، ولكن على الرغم من انخفاضه إلا أن مستواه يبقى مقلقا وهذا حسب طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشائها فمعظمها مناصب مؤقتة، ضف إلى مستوى تأهيل اليد العالمة نجد معظم الراغبين في العمل غير المؤهلين والقلة يكون لهم مستوى جامعي، كذلك فإن توزيع الشغل كان حسب القطاعات الاقتصادية حيث نجد هيمنة لقطاع التجارة والخدمات والإدارة بينما قطاع الصناعة والفلاحة يحتل نسبة ضئيلة[1]، كما أن الجزائر قد بادرت من اجل التخفيف من حدة تفاقم البطالة إلى وضع ترتيبات لمكافحة البطالة وذلك عن طريق إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم تأتي إلا في أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عمدت إلى مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية،[2] ولزيادة مكافحة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية من اجل زيادة المقررة الاستيعابية للعمالة.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي لأن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل.

– إقامة المنشآت القاعدية والاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع على توفير فرص عمل كافية.

– الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

---

[1] مراد ناصر، ***مرجع سابق***، ص ص144– 146.

[2] عمار رواب، صباح غربي، ***التكوين المهني والتشغيل في الجزائر***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، 2011، ص69.

- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقيم مختلف مراحل التشغيل.
- تحسين نظام المعلومات الإحصائيات حول التشغيل. [1]

كما أن الشركات الكبيرة والصغير كثيرا ما تنشأ وتتنافس في المناطق الحضرية، وذلك راجع لتضافر العديد من العوامل، كالقرب من الأسواق والبني التحتية وتوفر اليد العاملة ووجود علاقات مع الموردين، مع توفر المعلومات مع شركات أخرى، كل هذا يساهم بدرجة ما في تحقيق تنمية محلية في المناطق الحضرية، كما تمثل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة على المستوى المحلي، توافر السكن، وفرص التدريب ووسائل النقل العامة وتوافر المهارات، التحفيز الأمن والخدمات الصحية والتعليمية...الخ العمود الفقري لتحقيق التنمية المحلية، مع اعتبار أن النشاط الأكثر أهمية وفعالية الذي يمكن للجماعات المحلية تنفيذه هو تحسين العمليات والإجراءات القانونية التي يجب أن يقوم رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية ذاتها. [2]

ثانيا/ التحديات الاقتصادية:

تتمثل في:

1. ضعف النمو الاقتصادي: ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصاد للدولة، وذلك من خلال:

- تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة.
- إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية
- ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإرادات وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري. [3]
- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

---

[1] عبد المجيد قدي، ***المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية***، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص40.

[2] خيرة شباط، ***مرجع سابق***، ص99.

[3] مراد ناصر، ***مرجع سابق***، ص144.

– التخطيط السليم للموارد البشرية في البلاد. [1]

2.تحديات الأمن الغذائي: تعد التنمية الزراعية مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي ولتجسيد هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية[2]، كما لا بد من حسن استغلال الأراضي الزراعية والمبادرة بإصلاح مساحات جديدة خصوصا في المناطق الصحراوية والهضاب العليا وكذلك الاعتماد على كفاءة المورد البشري في تحقيق الأمن الغذائي،[3] كما لابد من إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية وزيادة نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتحصين ضد أخطار الاحتكار الدولي للغذاء بالإضافة إلى إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية والتجارية كما يجب تبني سياسة زراعية شاملة تمكننا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت أو حيوانية وبين حاجياتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على الصنيع والتصدير للأسواق الخارجية، كما يعتبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي المتوفرة والحد من أثار التصحر بالإضافة إلى استغلال العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي، ولابد كذلك من الاستغلال الرشيد والكفء للأراضي الزراعية والحد من آثار التصحر بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني للموارد المائية في مجال الزراعة[4] .

---

[1] محمد أحمد داني، ***اللامركزية للألفية الثالثة الميلادية***، أوراق بحثية، العدد05، أفريل 2008، ص80.

[2] إبراهيم توهامي، عتيقة طرفاني، ***الزراعة والأمن الغذائي***، ملقتى جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة ، 2010، ص103.

[3] عامر عامر أحمد، ***محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر***، مجلة البحث، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010، ص33.

[4]الطاهر بلعيور ،كمال ضلوس،**البلدان العربية في مواجهة أزمة الغذاء و مشكلة الفقر واقع و تحديات** ،ملتقى جامعة 20أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية ، سكيكدة، 2010،ص 449.

3.تحديات الطاقة الشمسية: تعد الجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في الاعتماد على سياسة طاقوية من اجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة التي تستجيب لحماية البيئة متى اعتمدنا تطبيق واستغلال هذا النوع من الطاقات[1] وهناك عدة تحديات:

– ضرورة إنشاء بنك معلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية للاستخدام الطاقة الشمسية .

– تنشيط طرق التبادل العلمي بين البلدان العربية والدول الرائدة في هذا المجال من خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية .

– وضع برنامج وطني للتنمية باستخدام الطاقة المتجددة .

– تحسين وسائل لتحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية[2] .

ثالثا/ التحديات البيئية

أمام التدهور المستمر الذي تشهده البيئة من خلال سنوات متلاحقة ،وبحكم تاثير القضايا البيئية الدولية وإشكالاتها المطروحة و المقاربات الحديثة لمعالجتها، حيث قام المشرع الجزائري، بإصدار القانون رقم 03–10 المتضمن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، وتتبع ذلك صدور جملة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة و مبادئها، ويمكن للجزائر ان هي صخرت كل إمكانياتها من الموارد الابتعاد عن المشاكل البيئية والخروج من منطقة الخط، من اجل ذلك نرى من الضروري:

– تعبئة وغرس في أذهان أفراده (اقتصاد الماء) كما فعل المجتمع الغربي مع عنصر الطاقة (اقتصاد الطاقة) في الفلاحة مثلا يمكن تكوين الفلاحين على التقنيات الجديدة للري وهذا من اجل التخلي عن استخدام الطرق التقليدية لري الأراضي الزراعية ، التي تستهلك كمياه كبيرة

---

[1] حدة فروحات، **تمويل المشاريع البيئية في الجزائر – دراسي حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة –**، مذكرة ماجستير غير منشورة **(جامعة قاصدي مرباح ورقلة:** كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،2007)، ص155.

[2] عمر الشريف ، **الطاقة الشمسية و حماية البيئة كاستراتيجيه لتحقيق التنمية** ، ملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة ، جامعة 20اوت 1955،سكيكدة،يومي 22/21اكتوبر 2008،ص07.

من المياه على عكس استعمال التقنيات الحديثة التي تخفض من نسبة ضياع المياه (كسقي بالتقطير).

– إعطاء أهمية بالغة لإعادة استعمال المياه القذرة في المجال الفلاحي والصناعي بدلا من استعمال المياه العذبة .

– تعبئة كل الإمكانيات العلمية و التقنية المتوفرة حول الموضوع، مع تشجيع كل مبادرة.

– نقل التكنولوجيا التي تمكننا من تسخير الطاقة الشمسية لتحويل المياه البحر الى مياه عذبة نقية .

– إعادة الاعتبار لوسائل مكافحة تلوث المياه وتدعيمها.

– بناء السدود وحفر الآبار و بناء حواجز مائية لتجميع مياه الأمطار .

– تطوير عمليات توزيع المياه و تحسينها .

– سن القوانين و التشريعات الخاصة بحماية البيئة .

– تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة.

– تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

– تحسين إدارة حماية وصياغة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك[1].

– زيادة نسبة المساحات الخضراء حول المدن الصناعية وهذا لتفادي الغازات والغبار التي تطلقه هذه الصناعة[2] .

– دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية و تطبيقاتها .

– التزام كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، بمراعاة مصالح الغير وذلك باستخدام أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية تجنبا للإلحاق الضرر بالبيئةّ.

– كما ينص القانون حماية البيئة الجزائري، أن يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عن اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة .

---

[1] سامية دبابش، ***مرجع سابق***، ص145،146.

[2] الياس بوجعادة، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنتنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008،ص13.

– المساهمة في استبدال كل نشاط مضر بالبيئة بآخر اقل خطورة و حتى لو كان تكلفه هذا النشاط الجديد مرتفعة مادام مناسبا للقيم البيئية موضوع الحماية [1].

– كما أنه على كل شخص أن يتحمل المسؤولية الكاملة جراء إلحاق نشاطه أضرار بالبيئة وذلك بتحمل نفقات كل التدابير الوقاية من التلوث و التقليص منه إصلاح البيئة. [2]

رابعا/ التحديات السياسية

تقع على الجزائر مجموعة من المشاكل وللقضاء عليها آو على الأقل التخفيف منها تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات والتحديات أهمها:

– تفعيل المشاركة من خلال إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.

– ينبغي أن يتميز الحكم الراشد بالتنمية السياسية والمشاركة غير النخبوية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الخاصة بالحكم والإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع دون إقصاء سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي وبصورة ديمقراطية إنسانية دستورية وقانونية[3] .

كما يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها: إصلاح هياكل الدولة و إصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد[4].

---

[1] بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، **تدابير حماية بيئة في الجزائر أو الفجوة بين القرار و التنفيذ (دراسة ميدانية)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، منتدى ورقلة، بدون صفحة .

[2] ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة التلويث البيئة دراسة مقارنة**، (الأردن :دار الثقافة للنشر للتوزيع،2008)، ص114.

[3] محمد أحمد داني ، ***مرجع سابق***،ص80.

[4] محمد خليفة ، **مداخلة بعنوان إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، ص04.

نستخلص ما أن برامج التنمية المحلية التي أنيط أمر تنفيذها بالجماعات الإقليمية، وهي من الضخامة و الشمولية ما يؤكد المكانة البارزة التي تحتلها في إستراتجية التنمية الوطنية. كما أبرزنا خلاله الأسس العامة التي استندت عليها السلطات الجزائرية في عملية التنمية المحلية.

والمتمثلة في التدخل الحكومي عن طريق الهيئات المحلية والمشاركة الشعبية واعتماد اللامركزية والتهيئة الإقليمية، وبينا أهم البرامج التي تتكفل الجماعات الإقليمية بتنفيذها وحجمها ونسبتها من البرامج الوطنية ،مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج الاستدراك مع إبراز أهم النتائج المحققة في بعض القطاعات مثل التعليم ،الشؤون الاجتماعية، الثقافية والبيئية التي ساهمت نسبيا إلى حد ما في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان، وعلى الرغم من تلك النتائج الإيجابية لبرامج التنمية المحلية إلا أنها صاحبتها العديد من السلبيات و الصعوبات بسبب عدم كفاية وملائمة وسائل التدخل الضرورية لتنفيذها. كما شمل دراستنا للفصل تقويم أدوار التنمية المحلية من خلال المعوقات والتحديات.

الفصل الثالث:

دور بلدية حساني عبد الكريم

في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

الهدف من هذا الفصل هو تناول طرق التسيير المحلي باعتبار بلدية حساني عبد الكريم نموذجا يمكن من طرح العديد من المسائل التي تمس جانب الإدارة المحلية سواء بإبراز أساليب التسيير الإداري والمالي وواقع التنمية بالبلدية ،والتي تعكس إمكانيات هذه الأخيرة، وتبرز مدى فعالية السلطات المحلية في تسيير الشؤون المحلية مع إبراز أهم المعوقات التي تواجه سير عمل البلدية .

المبحث الأول التعريف ببلدية حساني عبد الكريم

أولا/ الموقع الجغرافي:

تعد بلدية حساني عبد الكريم من أهم بلديات ولاية الوادي، ذلك أنها تمثل همزة وصل بين الولاية والجمهورية التونسية، ولموقعها الاستراتيجي على مستوى الطريق الوطني رقم 16 الذي يربط تقرت–الوادي–عنابة ، وأيضا لقربها من مقر الولاية، حيث تقع بلدية حساني عبد الكريم في واحات سوف، على مسافة 14 كم من مقر الولاية. وتتواجد المنطقة بين خطي عرض 34° و 38° شمالا، وخطي طول 04° و 56° شرقا. وتتربع البلدية على مساحة 58 كلم^2.

ثانيا/ الموقع الإداري :

تقع بلدية حساني عبد الكريم شمال شرق مقر الولاية الوادي، وقد صارت بلدية بعد التقسيم الإداري لسنة 1984. وهي إحدى بلديات دائرة الدبيلة. يحدها من:

- الشمال: بلدية سيدي عون
- الجنوب: بلدية الوادي
- الشرق: بلديتي الطريفاوي والدبيلة
- الغرب: بلديات قمار، تغزوت وكوينين.

وتضم بالإضافة إلى مقر البلدية ثلاث قرى هي: الذكار، الغربية والزقم، وهذه الأخيرة هي أقدمها وأكثرها سكانا.

وتتميز بلدية حساني عبد الكريم بأنها الأصغر مساحة من بين بلديات ولاية الوادي، حيث تقدر مساحتها بـ: 58 كلم^2 فقط. [1]

[1] مقابلة مع: كمال سويد، **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية حساني عبد الكريم**، 2015/04/20 مع 11:36

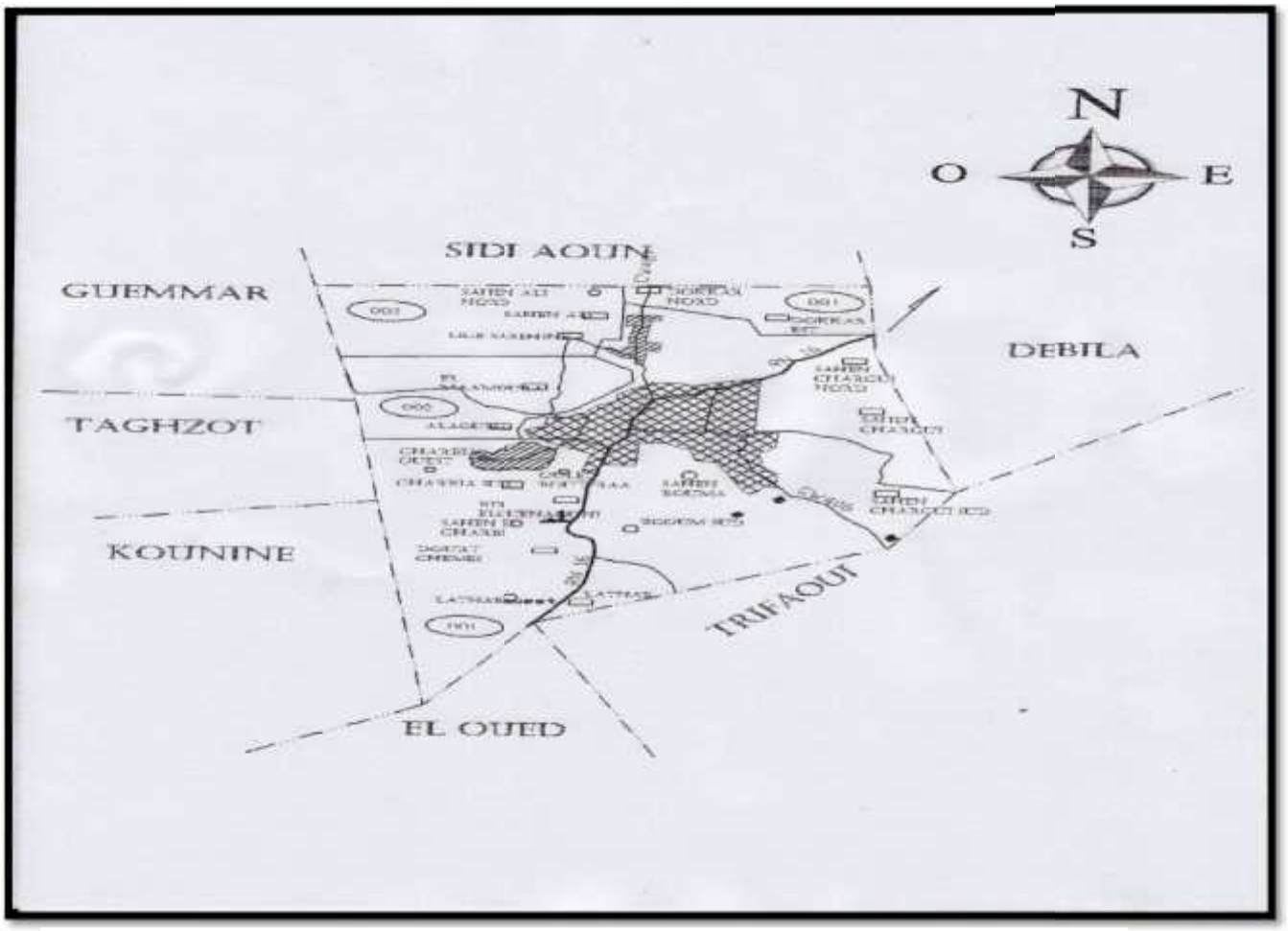

الشكل (01): مخطط يوضح الموقع الجغرافي لبلدية حساني عبد الكريم – الوادي

ثالثا/ لمحة تاريخية:

ترجع نشأة المنطقة إلى قرية الزقم، التي تعد حسب المراجع التاريخية إحدى أقدم قرى ولاية الوادي، حيث استقر بها السكان نظرا لطبيعتها المتميزة بزراعة النخيل عالية الجودة. وتحوي هذه القرية مسجد "الشيخ محمد العدواني " الذي يعد من أعرق مساجد "سوف" ، حيث كان المسجد خلية هامة لنشاط جمعية العلماء المسلمين إبان الثورة، ومركزا للتعليم القرآني ومحاربة البدع والخرافات، ضم ثلة من العلماء الذين درسوا به الفقه والتوحيد والتفسير. أشهرهم: الطاهر معمري، محمد محضي، أحمد غولي، محمد الساسي معامير، إبراهيم أحمودة.

أما بلدة حساني عبد الكريم، فقد كانت تسمى في السابق " البهيمة "، ثم سميت بهذا الاسم نسبة إلى الشهيد " حساني عبد الكريم ". وقد كانت عبارة عن تجمع ثانوي تابع لبلدية الوادي. وعلى إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 صنفت بلدية و ألحقت بدائرة الدبيلة. وهي تضم التجمعات الثانوية المذكورة آنفا: الزقم، الذكار والغربية. واختيرت البلدة مقراً للبلدية نظرا لتوسطها التجمعات الثانوية الثلاث، ولتمركزها على جانبي الطريق الوطني رقم 16.

رابعا/ الوسط الطبيعي:

1- تضاريس ومورفولوجية المنطقة:

تلعب التضاريس دورا هاما في توجيه وتجانس النسيج العمراني ومد المنشآت التحتية؛ إذ تعد المتحكم الرئيسي في تحديده.

تتقسم بلدية حساني عبد الكريم، كأكثر بلديات الولاية، بكثرة الرمال التي تغطي السطح على شكل كثبان مختلفة الشكل والارتفاع، تتخللها غيطان النخيل.

أراضي المنطقة مسطحة، قليلة الانحدار- ما عدا المرتفع المتمركز بين مدخل قرية الزقم ومقر البلدية- وهي مكسوة غالبا بطبقة رملية.

2- <u>جيولوجيا المنطقة:</u>

إن التحليل الجيوتقني للأرض يعتمد أساسا على الطبيعة الجيولوجية والتركيب الصخري، وهذا لتحديد قوة تحمل التربة ومد المنشآت العمرانية عليها، وذلك بمعرفة الأزمنة الجيولوجية للمنطقة وخصائصها والحركات التكتونية التي تعرضت لها. وعلى ضوء هذه المعرفة الجيولوجية، يمكننا تفادي المناطق المعرضة للإنزلاقات والأخطار المختلفة.

ومن خلال تحليل الخريطة الجيولوجية للمنطقة نلاحظ :

- من فوق، طبقة من الطرشة (الترشة -عندنا-) وهي طرية نوعا ما، تستعمل أحيانا لصناعة الجبس عندما يكون في العمق. هذه الطبقة سهلة السحق في الصحون بحيث تتشكل من بلورات دقيقة تعطي مظهرا صلصاليا (خزفيا). ثم نجد طبقة من الرمل الدقيق سمكها 1م تقريبا تغطي "اللوس"، أو حجر البناء، وهو مشكل من بلورات حديد معمرة

بالتراكب، يمكن أن يتواجد على شكل طبقات متواصلة، قنوات مختلطة مع الرمل، طبقات منعزلة أو أعمدة تظهر على أنها تشكلت حول جذور جبسية قديمة. [1]

- تحتها نجد الصلصلة أو "السميدة" على شكل صفائح متواصلة أو على شكل طبقات قاسية جدا، وهي مشكلة من بلورات الحديد مثل "اللوس" ولكن أكثر دقة وخاصة أكثر تراصا.

- أخيرا حجر "التافزة" أو حجر الجبس، وهو حجر قاس نوعا ما، يقوم أهل المنطقة بتسخينه للحصول على جبس البناء.

وللملاحظة، فإن التشكيلات الجيولوجية لها تأثير مباشر وفعلي على هيدرولوجية المنطقة.

3- هيدروغرافية المنطقة:

✓ **المجاري المائية السطحية :**

إن انعدام المجاري المائية المؤقتة والدائمة ، جعل مياه الأمطار تتسرب مباشرة إلى باطن الأرض، لتساهم هذه الأخيرة في تغذية طبقة المياه السطحية. ومعظم مياه هذه المنطقة غير صالحة للشرب وهي مستعملة للسقي فقط.

✓ **<u>المياه الباطنية:</u>** وتتمثـل فـي:

أ-<u>طبقة المياه السطحية:</u>

وهي طبقة مائية حرة غير ارتوائية، خاضعة للضغط الجوي، ينحصر عمقها بين 10 و 60 م، وهي عبارة عن خليط من الرمل والجبس ونسبة قليلة من الملح، ولا يتجاوز صبيب هذا النمط 0.5 إلى 10 ل/ثا . يغلب عليها اللون البني مع ارتفاع نسبة الملوحة، بالإضافة إلى اختلاطها بمياه الصرف الصحي للبلدية.

ب- **<u>طبقة المياه شبه العميقة:</u>**

وهي عبارة عن طبقة مائية محصورة، يتراوح عمقها ما بين 250 إلى 300 م. وهي مكونة من رمل وحصى متوسط وخشن. يتراوح صبيب هذه الطبقة من 20 إلى 30 ل/ثا.

[1] مقابلة مع: كمال سويد، **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية حساني عبد الكريم**، مرجع سابق.

ج- طبقة المياه العميقة:

وهي طبقة مائية ارتوازية مكونة من الحجر الرملي إلى الرملي. يتراوح عمقها ما بين 1800 إلى 2000 م، وبصبيب يقدر بـ 50 إلى 230 ل/ثا يستعمل للاستهلاك اليومي.

خامسا/ المنـــاخ:

يسود بلدية حساني عبد الكريم مناخ صحراوي جاف، يتميز بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة صيفا، واعتدالها شتاء.

وللمناخ أثر كبير على المنطقة، سواء على الجانب السكاني، العمراني، الاقتصادي، الزراعي، الغطاء النباتي أو التهيئة. لذا فإنه يجب التطرق إلى جميع عناصر المناخ، كل على حدى، بناء على المعطيات المناخية للمنطقة.

1- **الحـــرارة:**

على ضوء المعطيات المناخية المسجلة لسنة 2010، فإن المعدل السنوي لدرجة الحرارة بالمنطقة يقارب 23°م. و بالنسبة للمعدل الشهري الأقصى فإنه قدر بـ 35°م وذلك في شهر جويلية، أما المعدل الشهري الأدنى فقدر بـ 12°م. مع ملاحظة أن درجات الحرارة تتجاوز الخمسين خلال النهار في بعض أيام الصيف، وتقل عن الصفر بعدة درجات خلال بعض ليالي الشتاء. كما نلاحظ تباينا كبيرا في درجات الحرارة خلال اليوم الواحد بين الليل والنهار نظرا لوجود عامل "الرمل" بالمنطقة.

الجدول رقم (02): معدل درجات الحرارة بولاية الوادي.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
معدل درجة الحرارة	12.5	15.5	19	22.5	25	31	35	34.5	29	22.3	16.5	12	22.9

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2010

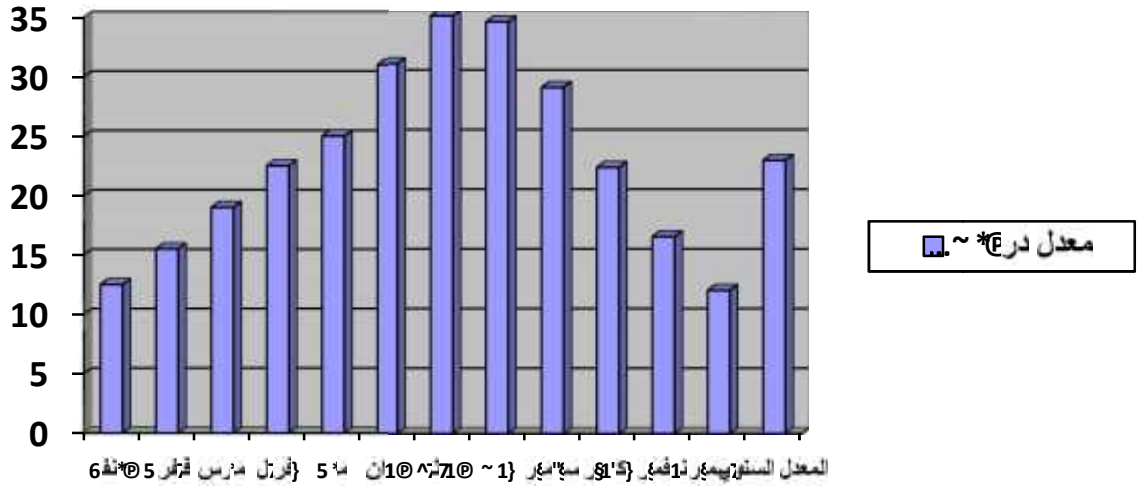

الشكل (02): مخطط يوضح معدل درجات الحرارة بولاية الوادي

2- **التساقط:**

تعرف منطقة وادي سوف بصفة عامة بنقص كبير في كمية التساقط. فقد تسقط الأمطار من شهر نوفمبر إلى شهر فيفري على شكل أمطار دقيقة وخفيفة، لكنها في بعض الأحيان تكون بكثرة على شكل أمطار فجائية، قد تؤدي إلى كوارث على المحيط، ونذكر على سبيل المثال أمطار سنة 1969 التي خلفت أضرارا كبيرة بالمساكن والمحاصيل الزراعية. ومن خلال الجدول أسفله، نلاحظ أن التساقط يتسم بالضعف وعدم الانتظام.

الجدول رقم(03): كمية الأمطار المتساقطة بولاية الوادي

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
كمية الأمطار المتساقطة (ملم)	13.9	2.4	0	9	1	4	0	0	2	8	5	0.6	45.9

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2010

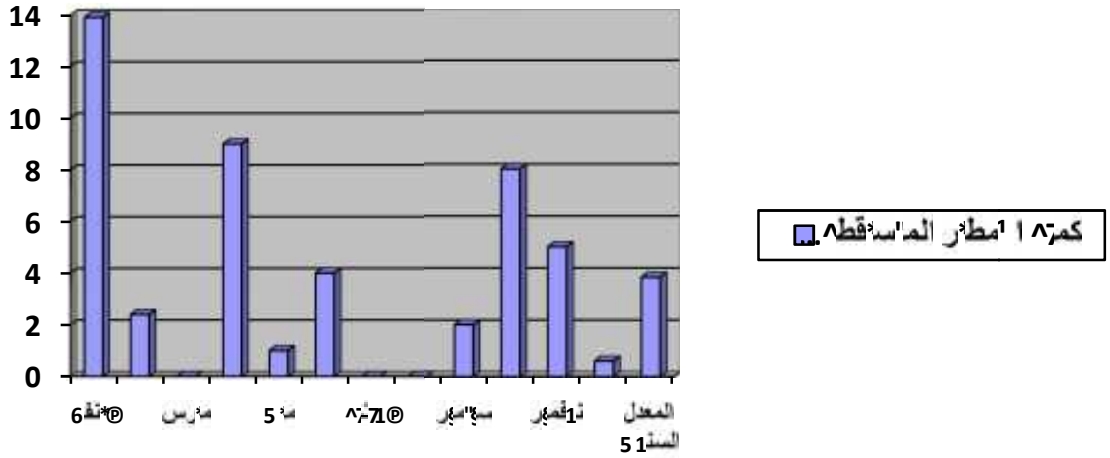

الشكل (03): مخطط يوضح كمية الأمطار المتساقطة بولاية الوادي

من خلال المنحنى البياني،نلاحظ أن منطقة سوف بعامة تعتبر منطقة جافة. وقد يمتد الجفاف إلى جميع الفصول، بما في ذلك فصل الشتاء، لكن بدرجات حرارة أقل.

3- **<u>الريـــاح:</u>**

تتعرض منطقة سوف إلى هبوب رياح نشطة على مدار السنة تقريبا، وهذه الرياح هي:

- الرياح ذات الاتجاه (شرق–شمال شرق)، وهي المسيطرة
- الرياح ذات الاتجاه (جنوب–غرب) التي تمتاز بحرارتها المرتفعة. وتعرف محليا بـ "الشهيلي".[1]

عموما تكون الرياح في فصل الربيع قوية، وهي فترة تلقيح النخيل، وتكون محملة بكميات كبيرة من الرمال، مما يعطي السماء اللون الأصفر الفاقع. ويمكن أن تدوم عدة أيام متتالية، وتصل سرعتها إلى أكثر من 50 كلم/سا. وببلدية حساني عبد الكريم، تلعب الرياح دورا هاما نظرا لسطحيتها، حيث أنها تعمل على تشكيل الكثبان الرملية ونقلها من مكان لآخر. ويبرز تأثيرها حسب الحرارة التي تنقلها ودرجة تجفيفها.

ويميز أهل المنطقة الرياح إلى ثلاثة أقسـام:

[1] مقابلة مع عبد المجيد حشاشن، **الأمين العام لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/22 على الساعة 10:30

* الصحراوي:

وتتراوح سرعتها ما بين 13 و16 كلم/سا، فهي ذات سرعة كبيرة، وتهب في فصل الربيع (مارس، أفريل، ماي) بالاتجاه الشمالي الغربي، وخطرها يتمثل في شل حركة المرور وتعمل على دفن الغيطان بالرمال.

* الشهيـلي:

ويهب في فصل الصيف (جوان، جويلية، أوت)، ويكون محملا بهواء حار وبالتالي يعمل على رفع درجات الحرارة، مما يؤثر على الزراعات لكونه يسرع من عمليتي التبخر والنتح. وتتراوح سرعته ما بين 10 و 17 كلم/سا، وهي تأتي من الجنوب.

* البحــري:

وهي رياح تهب في فصل الخريف (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر) تكون محملة بدرجة معتبرة من الرطوبة، وهي ذات اتجاه شرق غرب، تتراوح سرعتها بين 10 و 11 كلم/سا. [1]

4- **الرطوبــة:**

وهي ميزة مناخية نجدها خاصة في واحات النخيل المعروفة محليا بـ "الغوط". وقد بلغ المعدل العام للرطوبة سنة 2010 نسبة 42.25 %، حيث سجلت أعلى نسبة في شهر جانفي بـ 60 %، أما أدنى نسبة فكانت في شهري جوان و جويلية بـ 29 %.

جدول رقم (04): نسبة الرطوبة بولاية الوادي

الأشهـر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	**المعدل السنوي**
نسبة الرطوبة %	60	47	40	45	36	29	29	31	44	48	50	48	**42.25**

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2010

[1] مقابلة مع: عبد النور حساني، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2016/04/09 على الساعة: 09:30

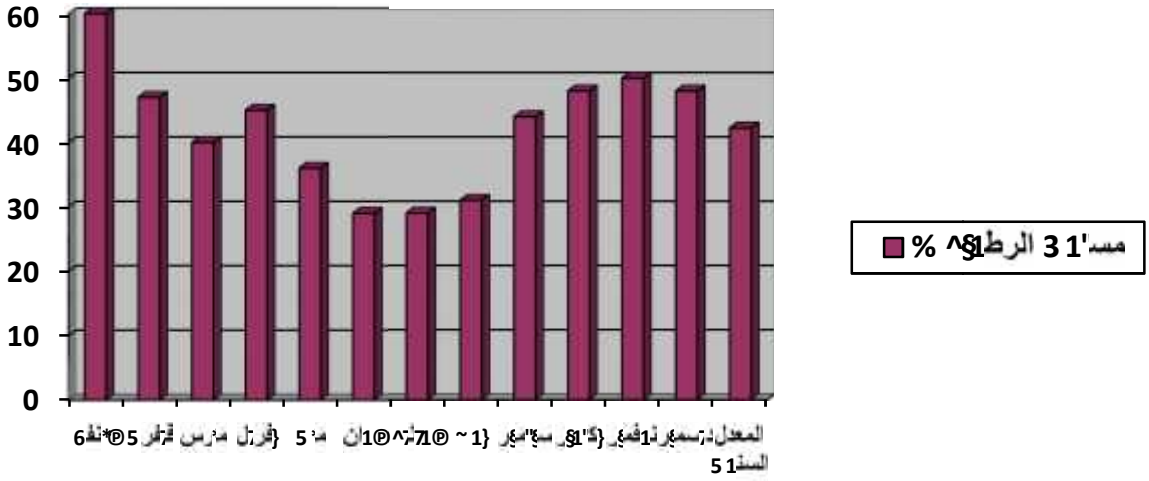

الشكل (04): مخطط يوضح مستوى الرطوبة بولاية الوادي

سادسا/ التطور السكاني لبلدية حساني عبد الكريم:

جدول رقم (05): التطور السكاني للبلدية خلال السنوات 1987- 2015.

السنـوات	1987	1998	2008	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان	12612	17146	22755	24793	25512	26252	27013	27797

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية الوادي + APC حساني عبد الكريم

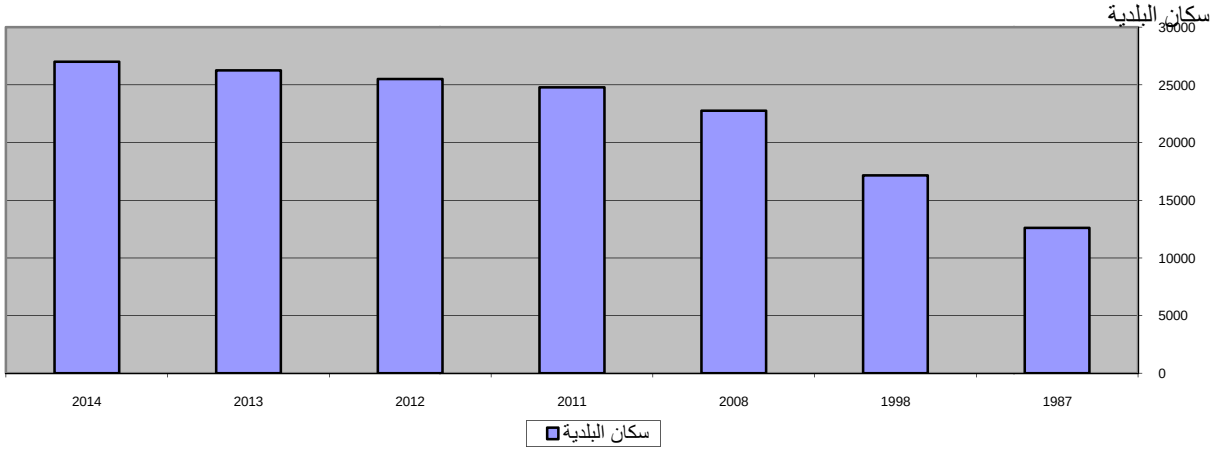

الشكل (05): مخطط يوضح التطور السكاني للبلدية خلال السنوات 1987- 2015.

من خلال الجدول والمخطط البياني نلاحظ أن التطور السكاني لبلدية حساني عبد الكريم عرف تزايدا ملحوظا ما بين 87-98 بنسبة تقدر بـ 3.95 %، وتستمر الزيادة بنسبة 3.22% خلال 10 سنوات ما بين 1998-2008، لتستقر عند 2.9 % خلال السنوات الخمس الأخيرة.

إذن يمكن أن نقول إن البلدية عرفت تزيدا ديمغرافيا معتبرا، لذا يجب وضع سياسة تنموية مناسبة لتنظيم المنطقة.

1- معدلات النمـو:

جدول رقم (06): معدلات النمو للسنوات مابين 1987-2015.

السنـوات	(1987-1998)	(1998-2008)	(2008-2015)
معدل النمـو %	3.95	3.22	2.9

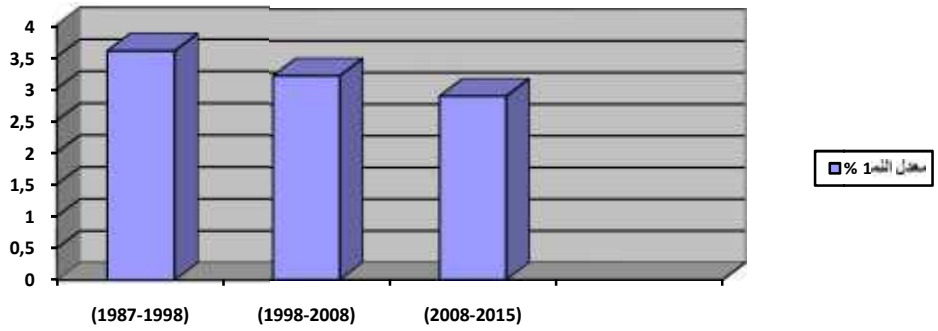

الشكل (06): مخطط يوضح معدلات النمو للسنوات مابين 1987-2015

من خلال تعداد السكان مابين سنتي 1987 و2013 يمكن أن نلاحظ أن الزيادة التي عرفتها البلدية في عدد السكان كانت بمعدل أقل من 4 % بين سنوات (1987-1998) و (1998-2008)، ثم ارتفع معدل النمو بين (2008-2015) ليستقر في حدود المعدل الوطني والولائي (2.6 %) وذلك عند نسبة 2.9 %. وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها تحسن ظروف المعيشة للسكان، التحسن الصحي والتوعية الصحية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر وبشكل مباشر غي حجم و نمو السكان سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب،

منها ما هو طبيعي كزيادة معدل الولادات وتراجع معدل الوفيات، ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي يتحكم في حركية السكان داخليا و خارجيا.

مقابلة مع حشاشنة عبد المجيد الأمين العام لبلدية حساني عبد الكريم 18|03|2015

2- التوزيع السكاني في البلدية:

2-1- الكثافة السكانية:

جدول رقم (07): قيمة الكثافة السكانية لسنة 2015

البلدية	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كلم²)	الكثافة السكانية (ن/ كلم²)
حساني عبد الكريم	27796	58.00	479

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية الوادي+ APC حساني ع ك (2015)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بلدية حساني عبد الكريم تتميز بكثافة سكانية عالية مقارنة ببقية بلديات الولاية، وهذا راجع بالأساس لكونها أصغر البلديات مساحة. [1]

2-2-التحليل الديمغرافي:

تعتبر الدراسة السكانية لمجتمع ما عنصرا أساسيا في فهم سلوك ونمط معيشة هذا المجتمع، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها أثناء إعداد مخططات التنمية لارتباط النمو السكاني بالمجال العمراني وتقدير احتياجات السكان في مختلف ا لمجالات (سكن، تجهيزات، مرافق، ...الخ). فالعنصر البشري هو الذي يحدد السياسات الاقتصادية، وهو الذي يوجه أي تخطيط أو أي استصلاح للمجال، إذ أن هذه الدراسة تتمخض عنها تخمينات وتقديرات مستقبلية للتطور الديمغرافي، وذلك في آجال قد تكون قريبة، متوسطة أو بعيدة المدى انطلاقا من تطبيق معايير منطقية بدرجات متفاوتة.

وتقدم الدراسة السكانية في ثلاث مستويات على شكل تحليلي للعوامل المؤثرة في تحديد الاحتياجات اللازمة:

أولا: إبراز هذه العوامل

ثانيا: شرح العوامل وتبيينها

[1] مقابلة مع: عبد النور حساني، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، مرجع سابق.

ثالثا: تحديد دور هذه العوامل.

هذا التحليل يأخذ بعين الاعتبار تطور السلوك الاجتماعي ونمط المعيشة، وتطور المرافق ومدى الطلب عليها في الزمن والمكان.

2-3- توزيع السكان على التجمعات العمرانية:

إن فهم توزيع السكان وأسبابه لمنطقة ما يمكننا من إسقاط مشاريع التنمية المستقبلية وتوزيعها توزيعا أمثلا وتفادي العشوائية في هذه العملية.

جدول رقم (08): توزيع السكان على التجمعات السكانية (2015)

التجمعات السكانية	التجمع الرئيسي		ت.ث الزقم		ت.ث الذكار		ت.ث الغربية	
	العدد (نسمة)	النسبة %	العدد (نسمة)	النسبة %	العدد (نسمة)	النسبة %	العدد (نسمة)	النسبة %
التوزيع السكاني	6516	23.44	17189	61.84	2054	7.39	2038	7.33

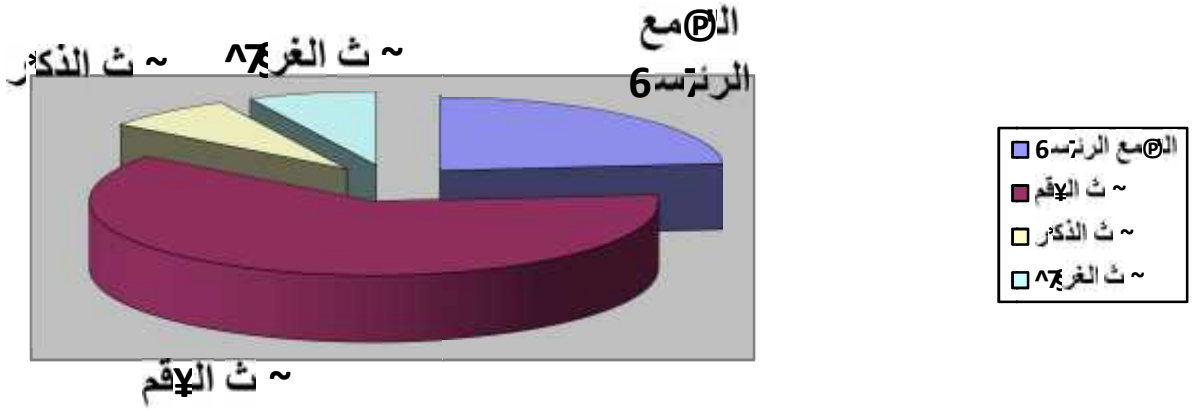

الشكل (07): مخطط يوضح توزيع السكان على التجمعات السكانية (2015)

من خلال الجدول والمخطط أعلاه، نلاحظ أن هناك اختلالا كبيرا في توزيع السكان عبر مجال البلدية، وهذا ما يوضحه التذبذب في نسب التوزيع من تجمع لآخر. ونجد أن أكبر نسبة لتركز السكان توجد بالتجمع الثانوي "الزقم" وهذا راجع لقدم نشأة هذا التجمع ولتوفره على العديد من المرافق والتجهيزات العمومية الضرورية، ويليها التجمع الرئيسي المتمثل في مقر بلدية حساني عبد الكريم، ثم التجمعات الثانوية "الذكار" و "الغربية" بنسب

ضعيفة. لذا يجب القيام بدراسة تمكن من تحقيق التوزيع الأمثل للسكان ضمن شبكة عمرانية متوازنة، وذلك بالاستغلال الأمثل لإمكانيات البلدية ككل. [1]

سابعا/ الشغــل

إن معرفة التركيبة الوظيفية للسكان في مجتمع ما تمر بمرحلتين هامتين: أولاهما دراسة التركيب الاقتصادي للسكان، وثانيهما: دراسة توزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومن ثم يمكننا تحديد الوظيفة السائدة للبلدية، و مستوى معيشة السكان، وأيضا ضبط حاجتهم إلى مناصب الشغل اللازمة والملائمة لهم.

1- التركيب الاقتصادي لسكان البلدية:

جدول رقم (09): التركيب الاقتصادي للسكان

البلدية	عدد السكان	السكان في سن الشغل (19-59سنة)	عدد المشتغلين	عدد طلبات التشغيل	معدل الشغل %	عدد البطالين	معدل البطالة %	معدل الإعالة %
حساني عبد الكريم	25588	13234	5309	972	0.21	7925	1.26	4.82

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية (2011)

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الشغل لبلدية حساني عبد الكريم يساوي 021 %، وهو معدل ضعيف مقارنة بإمكانيات البلدية الفلاحية التي يمكن من خلالها توفير مناصب شغل أكثر، وهذا يعود أساسا إلى أن البلدية لم تستفد من البرامج التنموية في هذا المجال بشكل كاف. ومن جهة أخرى نجد أن معدل البطالة يقدر بـ 1.26 %، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة الإعانة إلى 4.82 %، أي أن كل شخص يعيل 5 أفراد.

إن ارتفاع نسبة البطالة من المظاهر السلبية التي تميز الاقتصاد الجزائري بشكل عام، وهي تساهم بشكل واضح في انخفاض مستوى المعيشة للسكان، كما أنها تعتبر بطالة هيكلية تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى.

[1] مقابلة مع: كمال سويد، **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/15 على الساعة: 11:00

2- **التوزيع الوظيفي للسكان:**

إن للتركيب الاقتصادي أهمية كبرى في نمو التجمعات السكانية، فمن خلال أبراز القوة العاملة وغير العاملة يمكننا معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتلك المنطقة، والتي بدورها تؤثر على الناحيتين النوعية و التوسعية للعمران.

جدول رقم (10): توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات (2011)

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		الخدمات		الإدارة		الأشغال ع		التجارة		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القيم	1858	35	372	07	478	09	212	04	743	14	956	18	690	13

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية (2011)

يمكن معرفة توزيع العاملين عبر مختلف القطاعات من خلال النسب المدونة في الجدول، والتي تمكننا من معرفة النتائج التي أفرزها هذا التوزيع، بحيث نلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى إجمالي القوة العاملة، حيث تقدر بـ 35 %، وهذا ما يؤكد استحواذ النشاط الفلاحي على البلدية، كغالب بلديات الولاية، ما يكسبها صفة ريفية أثر منها حضرية. يليها قطاع التجارة بنسبة 18 %، الخدمات بـ 9 %، ثم القطاع الصناعي بنحو 07 %، باعتبار البلدية تحوي عدة وحدات إنتاجية وتحويلية تابعة للقطاع الخاص. كما يمكن ملاحظة أن القطاع الخاص والأعمال الحرة تشكل أكبر نسبة تشغيل اليد العاملة على مستوى البلدية.

إن معرفة التركيبة الوظيفية للسكان في مجتمع ما تمر بمرحلتين هامتين: أولاهما دراسة التركيب الاقتصادي للسكان، وثانيهما: دراسة توزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومن ثم يمكننا تحديد الوظيفة السائدة للبلدية، و مستوى معيشة السكان، وأيضا ضبط حاجتهم إلى مناصب الشغل اللازمة والملائمة لهم. [1]

[1] مقابلة مع: مراد هيمة، **نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لحساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/17 على الساعة 14:30

المبحث الثاني: واقع القطاعات التنموية لبلدية حساني عبد الكريم

أولا/ قطاع الأشغال العمومية والتهيئة الحضرية

اهم المشاريع التنموية

- ✓إعادة الاعتبار للساحات الخضراء على مستوى البلدية (2012).
- ✓إنجاز و دراسة وتوسعة لمقر الفرع البلدي بالزقم (2012).
- ✓إعادة الاعتبار لسور مقبرة الزقم (2013)
- ✓إنجاز ميضة لمسجد زيد بن ثابت بالذكار(2013)
- ✓إنجاز أكشاك بالساحات الخضراء بالزقم و الذكار(2015)
- ✓إنجاز طرق حضارية بحي المنظر الجميل وحي عبد الحميد بن باديس وحي القديمة بالزقم (2013).
- ✓تهيئة و توسيع الإنارة العمومية عبر أحياء البلدية (2013).
- ✓إنجاز و إعادة الاعتبار و صيانة الساحات الخضراء عبر أحياء البلدية(2015).
- ✓إنجاز طريق يربط حي 20 سكن مجمع ريفي بحساني عبد الكريم بالطريق البلدي 624 على 1350 م\ط (2013).
- ✓إنجاز تهيئة حضرية وإنارة عمومية بحي الأمل بالزقم(2013).
- ✓إنجاز طريق يربط طريق الازدهار بالطريق الولائي رقم 409 على مسافة 1230م\ط (2013).
- ✓دراسة و إنجاز موقف الحافلات بحساني عبد الكريم ،الزقم و الذكار(2013).
- ✓إنجاز تهيئة حضارية بالذكار وسط الشطر الثاني (2013)
- ✓تكملة إنجاز توسعة لمقر البلدية ، الشطر الثاني(2013).
- ✓إعادة الاعتبار لسور مقبرتي الزقم (2013).
- ✓إنجاز سور بمقبرة الذكار الشطر الثالث(2013).
- ✓إنجاز تهيئة حضارية بحي الحرية بحساني عبد الكريم (2013)
- ✓توسعة شبكة الكهرباء وصيانة الإنارة العمومية على مستوى تراب البلدية .
- ✓إنجاز تهيئة و إنارة عمومية للطريق الوطني الرئيسي بحساني عبد الكريم (2013)

- ✓إنجاز 03 ساحات ألعاب و تسلية بالزقم (2015).
- ✓إنجاز 03 ساحات ألعاب و تسلية بالذكار و الغربية و حساني عبد الكريم (2015).
- ✓إتمام تهيئة لانجاز تهيئة حضارية بحي الحرية بحساني عبد الكريم (2015).
- ✓إنجاز موقف سيارات و إعادة الاعتبار لمقر البلدية و السور الخارجي (2015).
- ✓إنجاز طرق حضارية بالزقم على مسافة 03 كلم(2015).
- ✓إنجاز طرق حضارية بحساني عبد الكريم (2015).
- ✓إنجاز تهيئة حضارية و إنارة عمومية بحي أم مريم بحساني عبد الكريم (2015).
- ✓إنجاز ساحة خضراء بمفترق الطرق الزقم حساني عبد الكريم الدبيلة(2015).
- ✓إنجاز تهيئة حضارية بالذكار الشمالي وحي الازدهار بحساني عبد الكريم وحي البشير الإبراهيمي بالزقم وحي العتيق بالغربية 2015).

ثانيا/ الـري

اهم المشاريع التنموية

إنجاز بئر ارتوازية بحي المعمورة بحساني عبد الكريم (2010)

تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بالذكار ،الزقم ،الغربية و حساني عبد الكريم (2014)

دراسة توسعة شبكة الصرف الصحي عبر أحياء البلدية (2015).

إعادة الاعتبار وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بحي المعمورة بحساني عبد الكريم، الغربية و الزقم على مسافة 4320 م (2015). [1]

ثالثا/ الجوانب الثقافية و الرياضية الشبانية

اهم المشاريع التنموية

إنجاز ملعب ماتيكو بالزقم (2013)

انجاز توسعة لمقر مكتبة البلدية (2014)

تجهيز مكتبة البلدية في وسط نصف حضري (2013)

[1] مقابلة مع: عبد المجيد ناني، **رئيس مكتب التجهيز ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/02/25 على الساعة 10:45

تكسية أرضية لملعبين بالزقم بالعشب الاصطناعي (2014)
إنجاز قاعة نصف أولمبية بجساني عبد الكريم (2015) .
إنجاز سور لملاعب ماتيكو بالزقم و حساني عبد الكريم مع التهيئةوالإنارة(2015)
إنجاز سور لقاعة متعددة النشاطات بالذكار (2014).
تكملة إنجاز توسعة مقر مكتبة البلدية (2015).
إنجاز مدرج لملعب كرة القدم بالزقم (2014).

رابعا/ الصحة:

أهم المشاريع في قطاع الصحـــة
إنجاز مؤسسة عمومية للصحة الجوارية بالزقم (2014).
إعادة الاعتبار لوحدات العلاج بالزقم المركزية ،الذكار و الغربية (2014).
إنجاز سور لوحدة العلاج بحساني عبد الكريم وسط (2015). [1]

خامسا/ الكهـــرباء و الغـــــاز

أهم المشاريع التنموية:

- ✓إحصاء البلدية ل11 حي غير مستفيد من الكهرباء ، تم إنجاز في 08 أحياء و03 أحياء ما زالت لم يتم فيها الإنجاز (2015).
- ✓إنجاز شبكة كهربائية بحي الهلبة بحساني عبد الكريم(2015).
- ✓إنشاء شبكة كهربائية بحي 05 جويلية جنوبا بالزقم (2014). [2]

سادسا/ السيـــــــاحة

إن السياحة الصحراوية تلعب الدور الداعم و الأكثر نجاحا في اقتصاديات الدول في ظل اعتماد دول العالم اليوم في اقتصادها على التمويل الذاتي و تسخير الإمكانيات الطبيعية لدعم مواردها.

وهنا تحديدا يأتي دور المجالس المحلية في حماية الموارد السياحية الصحراوية والحفاظ على استدامتها و رفع مستوى الخدمات العامة فيها ، وكما تعمل على إدارة الأزمات

[1] مقابلة مع: عبد الحميد حشاشن، **الأمين العام لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/27 على الساعة 10:00
[2] مقابلة مع: مراد هيمة، **نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي بحساني عبد الكريم**، مرجع سابق.

السياحية وتعزيز الأمن السياحي كجزء من منظومة الأمن الشامل و العمل على رفع وتجويد الخدمات السياحية و تحفيز الشركات السياحية الوطنية على تسويق برامج سياحية تستهدف الأسواق الإقليمية والدفع بالشركات السياحية إلى تنظيم برامج سياحية نوعية وتشجيع الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية و دعمها .

كما تعمل هذه المجالس على إيجاد مجموعة من المحاور السياسية والقانونية باتجاه تحقيق التنمية في القطاع السياحي، وأبرزها تأهيل المناطق الصحراوية في الجزائر وتطوير خدماتها وإدراج أنماط السياحة الصحراوية في البرامج السياحية، وتشجيع السياحة الجبلية كالمشي والطيران و التخييم و مراقبة الحيوانات والاستمتاع بأسباب الراحة في الأكواخ .[1]

أما عن قطاع السياحة في بلدية حساني عبد الكريم تتميز بـ:

أ) **عاصمة البلدية** فتتجلى مظاهر السياحة في البيت الذي سكنته **إيزابيل إبرهاردت** فقدمت إلى حساني عبد الكريم (البهيمة سابقا) [2] –1 –سنة 1901 م وقطنت بمسكن هناك واعتبر كمعلم سياحي بالبلدية ،فقد روت وصولها للوادي يوم 04 أوت 1899 وغادرتها لتعود بعدها سنة 1900 رغبة في الإقامة الدائمة فيها لحسن أخلاق أهلها و انبهارها بطبيعة المنطقة واعتنقت الإسلام عن طريق زاوية الشيخ الهاشمي وتعرضت لحادثة عنيفة بالبهيمة (حساني عبد الكريم حاليا) وذلك في 29 جانفي 1901م بعد كادت أن تقتل من طرف أحد مشايخ الزاوايا الذي اتهمها بالكفر قبل إسلامها[3]2

ب) **الزقم**

يظهر الإرث الثقافي ببلدة الزقم من خلال تاريخ العدواني(محمد بن محمد بن عمر الرحماني السوفي اللجي) و الذي ذكره في كتابه "تاريخ العدواني" أن وطنه هو سوف وبالضبط إحدى جهات سوف وهي اللجة إذ يقول "كنت ذات يوم نائما ببلادنا اللجة "

---

[1] آمنة سلطاني، **دور المجالس المحلية في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر – المعوقات و التحديات –**، (مداخلة الدكتورة في ملتقى دور الجماعات المحلية 02 و03جوان 2014).

[2] Andre-roger voisin ، ***le souf mongraphie*** ، (el-oued el-walid 2003)، p87

[3] موساوي اسماعيل، موساوي أسماء، ***مفكرة نهاية القرن العشرين (1999 – 2000)***، (الوادي: المطبعة العصرية 1999)، ص 100

وتحدث عن عودته إلى وطنه سوف وقريته اللجة بعد أن انتهى من مهمته الروحية في المشرق صحبة الشيخ البكري.

وهو فخور ببلاده سوف رغم فقرها لأنها في نظره هي بلاد الحرمة و المنعة ، وهو صاحب المقولة (لا تجتمع الحرمة مع النعمة)، وقد وصف سوف عدة أوصاف ، منها أنها بلاد المنعة (أي الملاذ و المهرب) ، وانها مانعة الهارب ، ويمكن من هذه الزاوية أن نقول عن العدواني أنه"مؤرخ سوف". والتقاليد الشعبية تذكر أن العدواني كان من كبار متصوفة زمانه ، وأنه دفين الزقم ،وأن هناك مسجد له ثمانية قرون جدده وأحياه وكان يتعبد فيه فنسب إليه .كما تذهب التقاليد الشعبية إلى أن الضريح الموجود بالجبانة الرئيسية بالزقم وهو ضريح عادي هو ضريح العدواني. [1]

ج) الذكار – الغربية :

وأما قرية الذكار والغربية فطابعهما السياحي المتمثل في الغوط الذي يعتبر محمية عالمية، إذ أن أهل سوف إذا أرادوا غرس نخلة بحثوا في الأرض قليلا حتى يصلوا الماء فيغرسوها هناك ،بحيث

تكون أصولها (عروقها) في الماء (أي قرب الماء لا فيه مباشرة) ثم يردون عليها الرمل فلا تحتاج إلى السقي أبدا . ويعالجون ابعار الإبل تحت أصولها ولولا ذلك لماتت و هكذا يفعلون بسائر الفواكه والخضر و البقول). [2]

ولكن يبقى قطاع السياحة غير مهتم به على مستوى بلدية حساني عبد الكريم خاصة بالمعلم السياحي لإيزابيل (منزلها) حيث يلقى التهميش رغم وجود جمعيات ناشطة في هذا المجال كجمعية إحياء التراث بحساني عبد الكريم و كذلك الغوط الذي في طريقه إلى الاندثار و تخلي الفلاح عليه و عدم اهتمام السلطات المحلية به زاد الطين بلة و كذلك نقص الاهتمام بتاريخ العدواني بالزقم رغم أن هناك جمعية تأخذ اسم العدواني واحتفالات سنوية مخلدة له .

---

[1] محمد بن محمد بن عمرالعدواني، ***تاريخ العدواني***، (لبنان: دار المغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 2005)، ص ص 18 –20

[2] ابرهيم بن محمد الساسي، ***العوامر الصروف في تاريخ الصحراء وسوف***،(تونس: دار التونسية للنشر 1977)، ص80.

سابعا/ قطاع التربية والتعليم والتكوين

1- المدارس الابتدائية:

جدول رقم (11): يوضح المدارس الابتدائية بالبلدية

المؤسسات	عدد التلاميذ المتمدرسين			عدد الأفواج	عدد المُدرِّسين	عدد الحجرات	ملاحظات
	ذكور	إناث	المجموع				
تجيني الطاهر	315	263	578	18	21	15	/
عطية عبد الله	74	65	139	6	7	6	/
بره جلول	97	75	172	6	7	6	/
بره العربي	55	62	117	6	7	6	/
لعبيدي عبد الرحمان	99	125	224	10	11	8	/
مصباحي عبد الله	154	122	276	12	14	9	/
كلكامي إبراهيم	287	244	531	18	21	14	/
عوني عبد الرحمان	143	119	262	10	11	8	/
زكور علي	268	204	472	16	18	10	/
الشيخ العدواني	126	102	228	9	10	8	/
صادقي بلقاسم	196	217	413	12	14	10	/
حثروبي بوبكر	85	75	160	6	7	6	/
إ.حي البشير الابراهيمي	71	62	133	6	7	6	
المجموع	1970	1735	3705	135	155	112	

2- المدارس المتوسطة:

جدول رقم (12): يوضح مؤسسات الطور المتوسط بالبلدية

المؤسسات	عدد التلاميذ المتمدرسين			عدد الأفواج	عدد المُدرِّسين	عدد الحجرات	ملاحظات
	ذكور	إناث	المجموع				
حمودي عبد الرحمان	196	193	389	12	20	14	/
معمري عبد الرحمان	215	188	403	14	24	16	/
مناني محمد الساسي	180	220	400	13	24	14	/
عصامي عبد العزيز	162	153	315	12	19	13	/
متوسطة الشهيد غريسي علوي الجيلاني بالذكار	78	71	149	07	11	11	/
متوسطة الغربية	132	155	287	10	18	11	/
المجموع							

3- المدارس الثانوية:

جدول رقم (13): يوضح مؤسسات الطور الثانوي بالبلدية

المؤسسات	عدد التلاميذ المتمدرسين			عدد الأفواج	عدد المُدرِّسين	عدد الحجرات	الملاحظات
	ذكور	إناث	المجموع				
ديدي صالح	148	210	358	13	28	20	/
حساني عبد الكريم	334	347	681	19	41	12	/
الزقم الجديدة	156	186	342	12	26	16	
المجموع							

أما المشاريع التنموية فهي:

*إنجاز مجمع مدرسي بالزقم(2014)

*ترميم 12مطعم مدرسي على مستوى تراب البلدية (2014)

*إنجاز 5 حجرات دراسية لمدرسة صادقي بلقاسم بالزقم(2015)

*إنجاز مطعم مدرسي لثانوية حساني عبد الكريم(2014)

*إنجاز قاعتين رياضيتين بكل من ثانويتي حساني عبد الكريم و ثانوية ديدي صالح بالزقم (2012)

*إنجاز وتجهيز مطعم مدرسي بابتدائية برة جلول بالذكار ب200 وجبة(2015)

*ترميم 04 مدارس ابتدائية على مستوى تراب البلدية (2014)

*أما قطاع التكوين فقد تدعم بمعهد وطني متخصص في التكوين المهني وسيفتح أبوابه أمام المتربصين في غضون 2016. [1]

ثامنا/ الفلاحة وتربية المواشي في بلدية حساني عبد الكريم

1- الفلاحة:

تتميز بلدية حساني عبد الكريم، على غرار أغلب بلديات ولاية الوادي، بطابعها الفلاحي الزراعي، خاصة زراعة النخيل ومنتوج البطاطا، وتملك البلدية مقومات كثيرة للنهضة ولتكون رائدة في هذا المجال، لكن في مقابل هذا هناك العديد من المشاكل التي تعيق هذا التطور من بينها صعود وملوحة المياه، كما أن الفلاح لازال يعتمد على الوسائل التقليدية، في انتظار الدعم والمساعدة لاستعمال التقنيات المتطورة التي تضمن وفرة المنتوج كما ونوعا.

كما أن تربية المواشي بأنواعها تدخل ضمن اهتمامات أهل المنطقة على الرغم من صغر مساحة البلدية بصفة عامة وعدم توفرها على مساحات للرعي بصفة خاصة.

أ- **غراسة الغـــوط:**

تتميز الزراعة بالمنطقة بعملية حفر الغيطان التي تمتد على مساحات شاسعة قد تصل إلى مئات الأمتار طولا وعرضا، أما العمق فيصل إلى 16 مترا.

وعند الانتهاء من حفر الغوط، يشرع في غرس "الحشان"، وهي غرسة فتية يتراوح عمرها مابين 3 إلى 6 سنوات، وذلك على مستوى لا يبعد عن الماء إلا بحوالي مترين تقريبا. وبعد أيام من انتهاء العمل والسقي، تمتد جذور الحشانة في الماء عشرات السنتمترات، وحينئذ تستقر، ويتركها الفلاح تحت رعاية الله، إذ تشرب النخلة دون أن يبذل

[1] مقابلة مع: عبد النور حساني، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/09 على الساعة 10:00.

أي عناء في سقيها فيما بعد، ولا يأتيها إلا مرتين في العام، مرة عند التأبير وأخرى وقت الجني.

ب- <u>التوزيع العام للاستهلاك المجالي على مستوى البلدية:</u>

جدول رقم (14): التوزيع العام للأراضي الفلاحية

البلديــة	المساحة الزراعية الإجمالية (S.A.T) (هـ)	المساحة الزراعية المستغلة (S.A.U) (هـ)	المساحة المسقية (هـ)	الأراضي غير المنتجة (هـ)	مساحة الغابات (هـ)
حساني عبد الكريم	1791.46	1560	1291	231.46	14.5

<u>المصدر:</u> فرع الفلاحة بالدبيلة (2013)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المساحة الزراعية المستغلة فعلا (S.A.U) تحتل نسبة 60 % من المساحة الإجمالية (S.A.T)، أي أنها عرفت تزايدا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا بفعل عملية الاستصلاح. وتعتبر زراعة النخيل الزراعة الأولى بالمنطقة، تليها زراعة الزيتون و البطاطا، ثم تأتي بعدها زراعة الأشجار المثمرة وأنواع أخرى.

وعندما نعرف أن السقي هو الشرط الأساسي لديمومة الفلاحة بالمنطقة، فإن ظاهرة صعود المياه أصبحت أكبر عائق في سبيل تطور وتنمية هذا القطاع.

ج- <u>توزيع الأراضي المستغلة وقيمة إنتاجها الفلاحي:</u>

جدول رقم (15): المساحة الزراعية المستغلة

نوع الزراعة	النخيل	البطاطا	الطماطم	البصل الأخضر	الثوم	الجزر	اللفت	الفول الأخضر	الجلبانة	الزيتون	البيوت البلاستيكية
المساحة (هـ)	556	588	60	65	40	10	02	2.5	0.5	46.08	12.8

<u>المصدر:</u> فرع الفلاحة بالدبيلة (2013)

بالإضافة إلى زراعة النخيل، تعتمد بلدية حساني عبد الكريم على زراعة الخضروات المتمثلة في البطاطا والطماطم. وقد بلغ عدد الفلاحين سنة 2013 بالبلدية 1690 فلاحا. أما بالنسبة للسقي فتستعمل مياه الآبار العميقة، والتي ينخفض منسوبها في بعض الأحيان،

مما يوقع الفلاح في ورطة من أمره ويسبب له تراجعا ملحوظا في الإنتاج. أضف إلى هذا ظهور مرض حشرة حفارة الطماطم بقوة مؤخرا، مما اضطر الفلاحين إلى الاستعانة بالبيوت البلاستيكية على الرغم من تكلفتها الباهظة. [1]

جدول رقم (16): الزراعات المحمية

نوع الزراعة	الطماطم	الفلفل الحار	الفلفل الحلو	الخيار	الكوسة	خضروات أخرى
المساحة (هـ)	0.8	10	0.8	0.4	0.4	0.4

د- <u>أنواع الأشجار المثمرة المتواجدة بالمنطقة:</u>

جدول رقم (17): أنواع النخيل وقيمة إنتاجها

البلدية	دقلة نور			الغرس			الزيتون		
	العدد الإجمالي للنخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج (قنطار)	العدد الإجمالي للنخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج (قنطار)	العدد الإجمالي للنخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج (قنطار)
حساني عبد الكريم	49210	28202		12584	1258.3		12584	1258.3	

<u>المصدر:</u> فرع الفلاحة بالدبيلة (2013)

جدول رقم (18): أنواع الأشجار المثمرة وقيمة إنتاجها

البلدية	النخيل		الزيتون	
	عدد النخلات المنتجة	الإنتاج (قنطار)	عدد الأشجار المنتجة	الإنتاج (قنطار)
حساني عبد الكريم	49210	28202	12584	1258.3

<u>المصدر:</u> فرع الفلاحة بالدبيلة (2013)

[1] مقابلة مع: عبد النور حساني، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، مرجع سابق.

هـ- المستثمرات الفلاحية المتواجدة على مستوى البلدية:

جدول رقم (19): المستثمرات الفلاحية

عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية	عدد المستثمرات الفلاحية الفردية	عدد المستثمرات الفلاحية الخاصة
00	335	485

المصدر: فرع الفلاحة بالدبيلة (2011)

2- تربيـة المـواشـي:

تتميز بلدية حساني عبد الكريم بطابع فلاحي رعوي، يهتم بدرجة أولى بغرس أشجار النخيل والخضروات، وبدرجة ثانية بتربية الأغنام والماعز، بالإضافة إلى تربية الأبقار والإبل، بحيث قدر عدد الأغنام بـ 5395 رأسا، وقدر عدد الماعز بـ 30842 رأسا حسب إحصاءات رسمية. أما عدد رؤوس الأبقار فبلغ 145 بقرة منها 48 بقرة حلوبا. أما الإبل فبلغ عددها 56 رأسا. هذا بالإضافة إلى تربية الدواجن التي تكتسي أهمية كبيرة بالمنطقة نظرا لوجود مربين قدماء وصلت شهرتهم وإنتاجهم إلى درجة اعتماد شركات بترولية كبرى خارج الولاية على تموينهم لها بهذا المنتج. وقد بلغ عدد الموالين سنة 2013 بالبلدية 260 موالا.

جدول رقم (20): الأنواع الحيوانية

النـوع	أغنـام	مـاعز	أبـقار	إبـل	دواجـن		أحصنة	بغال	حمير
					لحم	بيض			
العدد (رأس)	5827	32547	162	74	6000	44000	30	20	120

أما عن المشاريع التنموية الفلاحية ببلدية حساني عبد الكريم فهي :

- ✓ إنجاز مسالك فلاحية بالذكار على مسافة 2.3كلم (12015).
- ✓ إنجاز مسالك فلاحية بالغربية على مسافة 1كلم (2015).
- ✓ غرس الأشجار عبر أحياء البلدية (2014).

✓إنجاز شبكة الكهرباء الفلاحية لمنطقة الزقب الفلاحية و الصحن الشرقي بالزقم وحي المعمورة شمالا(2014). [1]

تاسعا/ السكن:

في هذا الملف الخاص بالسكن في بلدية حساني عبد الكريم، سنقوم بتحليل شامل لمختلف العناصر المشكّلة للنسيج العمراني من سكنات، مرافق، شبكات مختلفة، كيفية استغلالها وتوزيعها على المجال، وهذا بالاعتماد على استخدامات الأرض لمعرفة كيفية التنظيم المجالي لاستنتاج النقائص المسجلة وإدراجها ضمن الاحتياجات الضرورية للبلدية.

1- <u>الحضيرة السكنية:</u>

إن السكن مسألة معقدة الفهم، فهي تعبر عن احتياج جماعي، وإنتاج ثقافي، كشهادة لمراحل تطور أي مجتمع، لذا يجب التطرق إلى:

أ-تطور الحضيرة السكنية:

للوصول إلى الوضعية الحالية، يجب التعرف أولا على الوضعية السابقة، وهذا من أجل اعتماد برنامج سكني يتماشى مع طبيعة البلدية.

جدول رقم (21): تطور الحضيرة السكنية (1998-2011)

البلدية	إحصاء 1998				إحصاء 2011			
	عدد السكان (نسمة)	مجموع عدد السكنات	عدد السكنات المشغولة	معدل إشغال المسكن (ف/م)	عدد السكان (نسمة)	مجموع عدد السكنات	عدد السكنات المشغولة	معدل إشغال المسكن (ف/م)
حساني عبد الكريم	17146	2392	2162	7.16	25587	3870	3870	6.61

<u>المصدر:</u> المصلحة التقنية لبلدية حساني عبد الكريم (2011)

[1] مقابلة مع: مراد هيمة، **نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي**، مرجع سابق.

يمثل الجدول أعلاه تطور الحضيرة السكنية لبلدية حساني عبد الكريم، والذي من خلاله نلاحظ ارتفاع عدد المساكن منذ إحصاء 1998 بـ 1388 مسكن خلال 13 سنة، أي بمعدل 107 مسكن في السنة، وهذا يعكس التوسع العمراني الذي شهدته البلدية نتيجة للمؤهلات التي تمتلكها.

أما بالنسبة لمعدل إشغال المسكن فقد قدر سنة 1998 بـ 7.16 فردا في المسكن الواحد، ليتراجع إلى 6.61 ف/م سنة 2011، ليقترب من المعدل الوطني (6 أفراد/مسكن)، وهذا راجع ربما إلى التخلي عن فكرة المسكن الكبير.

هذا، ويذكر أن الدولة قد قامت بتوزيع 131 سكنا جاهزا على السكان خلال السنوات الماضية إلى غاية 2012عن طريق ديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I، وهذا على دفعات. هذا العدد الموزع على الرغم من صغره إلا أنه يتناسب وحجم البلدية مقارنة ببقية بلديات الولاية وكذا مع كثافتها السكانية. فيما يبقى 24 سكنا جاهزا في انتظار انتهاء الأشغال بها و توزيعها في الآجال القريبة، مما يرفع الحصيلة الإجمالية لعدد السكنات الجاهزة إلى 155 سكنا، تتمركز خاصة بالتجمع الرئيسي مقر البلدية وبالتجمع الثانوي الزقم.

جدول رقم (22): توزيع المجالي للسكنات الجاهزة حسب التجمعات السكانية

التجمعات السكانية	عدد السكنات الجاهزة الموزعة	عدد السكنات الجاهزة في انتظار التوزيع	المجمـوع
التجمع الرئيسي ح ع ك	81	24	105
التجمع الثانوي الزقم	50	00	50
المجمـوع	131	24	155

أ- **التوزيع المجالي للمساكن:**

جدول رقم (23): التوزيع المجالي للمساكن حسب التجمعات السكانية

نـوع التجمـع	عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل إشغال المسكن (ف/م)
التجمع الرئيسي	5997	1121	5.35
التجمع الثانوي الزقم	15823	2262	7.00
التجمع الثانوي الذكار	1892	248	7.63
التجمع الثانوي الغربية	1875	239	7.84
المجمـوع	25587	3870	6.61

المصدر: المصلحة التقنية لبلدية حساني عبد الكريم (2011)

بمقارنة معدل إشغال المساكن لمختلف تجمعات بلدية حساني عبد الكريم، نلاحظ أن أكبر معل إشغال المسكن يوجد بالتجمع الثانوي الغربية بـ 7.84 ف/م، بينما أقل معدل يوجد بالتجمع الرئيسي حساني عبد الكريم، حيث يقدر بـ 5.35 ف/م، وهو معدل يقارب المعدل الوطني. وهذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار المساكن الرديئة التي يقدر عددها بـ 1712 مسكن.

2- برنامج السكن

أ- برنامج السكن لبلدية حساني عبد الكريم2009-2014

140 حصة سكن ريفي مجمع ، 70 ببلدة الزقم ، 15 بالغربية والباقي ما بين حساني عبد الكريم والذكار.

التحصيصات: لا توجد

- **الدعم الريفي** : 312 حصة موزعة على 4 مجمعات السكانية بالبلدية(حساني عبد الكريم، الزقم،الذكار،الغربية)
- **السكن الاجتماعي:**120 حصة موزعة على عاصمة البلدية حساني عبد الكريم ب 40 حصة و الزقم 80.

ب- برنامج السكن لبلدية حساني عبد الكريم 2014 - 2019

- 120 حصة سكن ريفي مدعم موزعة على مستوى تراب البلدية .
- 619 حصة سكن ريفي مدعم موزعة على مستوى تراب البلدية (2015)
- 524 قطعة أرض تحصيصات قابلة للبناء(2015)
- **السكن الاجتماعي** :48حصة بالزقم سلمت و 145 قيد الإنجاز. [1]

[1] مقابلة مع: الهادي نصرات، **مكلف بمكتب التعمير ببلية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/21 على الساعة 11:30.

المبحث الثالث: الديمقراطية التشاركية للنهوض بالتنمية المحلية لبلدية حساني عبد الكريم

لقد أصبح إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية من متطلبات أحداث تنمية المجتمع المحلي، وهذا سواء بإشراكه في رسم السياسات المحلية أو تنفيذها أو حتى الرقابة عليها، بإشراك المواطن المحلي في التسيير يعد مؤشراً لتطور المجتمعات المحلية .

أولاً : مشاركة المواطن في التسيير المحلي :

تعد المشاركة الشعبية حسب تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل او التمويل أو غير ذلك، بل ان المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات[1] .

لقد جاء في الباب الثاني من قانون البلدية 11/10 ضرورة إشراك المواطنين في تسيير شؤون البلدية في المواد 11 و 14 على التوالي والتي تنص على اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم في خيارات أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما جاء في المادة 13 انه يمكن أن يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية وبكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية من اجل تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم .

وعن مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤون بلدية حساني عبد الكريم وبالرغم من دور لجان وجمعيات الأحياء سواء في طرح الاقتراحات في مختلف ميادين التنمية وحتى اهتمامها بمسائل نظافة الحي أو التكفل بالانشغالات والتعاون كون عملها خدماتي خيري ومطلبي بالإضافة إلى دورها في الرقابة فهي همزة وصل بين الإدارة والمواطن إلا أنه وحسب تصريحات المسؤولين المحليين للبلدية يبقى هناك ضعف في مشاركة المواطن

---

[1] وناس المنصف، ***مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي*** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991)،ص 81 .

المحلي في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة او بالتبرع المالي او المادي أو العملي بالإضافة إلى غياب اللقاءات مع المسؤولين المحليين .

كما انه وخلافا لما دعت إليه العديد من المجالس المحلية في مختلف ولايات الوطن في إطار دعم التشاركية الديمقراطية وفي مبادرات غير مسبوقة في إطار إنشاء مجالس استشارية تضم متخصصين ومثقفين وأعيان البلديات وكذا رؤساء ولجان الأحياء بهدف استغلال القدرات و الكفاءات المحلية للنهوض بالبلدية إلا أن بلدية حساني عبد الكريم ما تزال تفتقر لمثل هذا المجلس الذي يعد أداة لإعادة الثقة بين المنتخب والمواطن في تقريب هذا الأخير من مؤسسات الدولة عن طريق الاستشارة في مختلف المشاريع التي تمس مصلحة المواطن مباشرة في جميع المجالات سواء في مجال اشتغال التهيئة الحضرية في مجال الصحة ... الخ مما يتيح مشاركة المواطن المحلي في التنفيذ والرقابة على المشاريع .

ثانياً : دور منظمات المجتمع المدني :

تساهم منظمات المجتمع المدني بدور هام في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الهدف الأساسي للسياسة المحلية للجماعات المحلية [1]

– **دور جمعيات بلدية حساني عبد الكريم في التسيير المحلي:** تساهم الجمعيات في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، وأهم هذه الجمعيات الناشطة على مستوى البلدية نذكر منها:

- جمعية الذكار الخيرية الاجتماعية (محلية)
- جمعية دار الشباب بالزقم . (محلية)
- جمعية الذاكرة لإحياء التراث. (ولائية)
- جمعية جيل الغد. (محلية)
- جمعية الشيخ العدواني. (ولائية)

[1] مقابلة مع بوبكر غريسي علوي، **رئيس مكتب التنظيم والشؤون العامة لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/26 ، الساعة 10:30 .

- جمعية الشهيد عزوز عمر. (ولائية)
- جمعية شباب المستقبل. (ولائية)
- جمعية الإشباع الثقافي. (محلية)
- جمعية الحي بالذكار. (محلية)
- جمعية الرسالة. (محلية)
- جمعيات رياضية. (الوفاق الرياضي لبلدية حساني عبد الكريم خاصة بفريق كرة اليد – جمعية إتحاد الزقم خاصة بفريق كرة القدم لبلدة الزقم)
- جمعيات دينية خاصة بالمساجد موجودة على تراب البلدية.
- جمعيات هيئات أولياء التلاميذ موجود على مستوى المؤسسات التربوية موجودة على مستوى البلدية. [1]

ثالثا/ دور الإعلام في المشاركة المحلية:

تمثل أجهزة الإعلام البسيطة من الإذاعة والتلفزيون أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والقيادات المحلية .

ففي إطار دور الإعلام المحلي في دعم المشاركة المحلية وبالتالي دعم التنمية المحلية ومن منطلق الديمقراطية التشاركية نجد دور إذاعة الجزائر من الوادي والتي انطلقت بشكل رسمي في نوفمبر 1996م حيث عرفت إقبالا كبيرا للجمهور على متابعة برامجها والمشاركة فيها، حيث تضم العديد من البرامج بما فيها البرامج الخاصة بالمجالس المحلية والتي تفتح للمواطن المحلي مجال طرح انشغالاته ونقاشاته حول مختلف القضايا التي تمس المصلحة العامة على مستوى بلدية حساني عبد الكريم والولاية عموما مما يؤدي إلى تقوية إمكانيات المشاركة والمراقبة للمواطن المحلي على عمال المجلس البلدي وكذا ليصبح قوة اقتراح أما للمشاريع أو لمتخلف القضايا التي تمكن من تحسين مستوى الخدمات وبالتالي أفضل مستوى للتنمية .

عملت إذاعة الجزائر من الوادي في إطار تقريب الإدارة من المواطن المحلي وتحسين مشاركته في تسيير الشأن المحلي على تخصيص شبكة برامج من بينها برنامج بين الإدارة

[1] مقابلة مع: ميسي سعد، **مكلف بمكتب الجمعيات ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/27 ، الساعة 10:30 .

والمواطن بهدف فتح المجال أمام انشغالات المواطن في مختلف المجالات، بالإضافة إلى برامج أخرى مناسبتية تهتم بإعطاء تقييم عام لمختلف الانجازات المحلية [1].

رابعا/ معوقات التسيير المحلي لبلدية حساني عبد الكريم:

تعرف بلدية حساني عبد الكريم كباقي البلديات عبر الوطن العديد من العراقيل سواء في جانب التسيير الإداري أو المالي وحتى المورد البشري الذي يعد أداة أساسية للتحول نحو آفاق التطور وأداء تجسيد أهداف التنمية المحلية كأهم أولويات السياسة المحلية

ومن بين أهم العراقيل التي تواجه بلدية حساني عبد الكريم على وجه الخصوص وباقي بلديات الوطن عموما نجد:

غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة تسيير المشاريع القطاعية رغم أنها تنجز على تراب البلدية.

عند دراستها لواقع البلدية في مجال اتخاذ قراراتها المحلية نحد أن المشرع أكد على استقلالية المجلس المنتخب كهيئة مداولة من خلال مظاهر عديدة، لكن المجلس لا يعتبر صاحب الكلمة الأخيرة في اتخاذ المقررات اللازمة دائما، كما أن البلدية بأجهزتها المحلية المستقلة لا تتدخل في الشؤون المحلية بعيداً عن أعين السلطة المركزية بل أحاطها المشرع برقابة مركزية صارمة أثناء ممارسة صلاحياتها وهو ما يحد من فعاليات القرار المحلي.

نستخلص مما سبق ذكره أن منطلق ما جاء في هذا الفصل وعلى اعتبار أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية ونواة التغيير في المجتمع ، يتحدد لنا من دراسة واقع بلدية

[1] مقابلة مع: مسعود رتيمة، **صحفي بإذاعة الجزائر من الوادي**، يوم 2015/04/07، الساعة 13:25.

حساني عبد الكريم في التسيير أن أهم ما يغلب على نمط التسيير المحلي في هذه البلدية هو غياب الرؤية الإستراتيجية لمتطلبات التنمية على مستوى البلدية في اتخاذ القرارات المجدية المتأخرة والسياسات يعكس الصورة الفعلية لمدى ضعف كفاءة السلطات المحلية في إيجاد سبل النمو والتطور الذي ينشده المواطن المحلي بالإضافة إلى ضعف التأهيل في التسيير المالي والإداري والذي يؤثر بالدرجة الأولى على مشاريع التنمية المحلية على مستوى البلدية .

الاستنتاجات

تعتبر التنمية المحلية مسألة مركزية في النقاشات الفكرية ذات الصلة بالحراك الاجتماعي والسياسي داخل مؤسسات الحكم وخارجها في إطار مجموعة قيم ومعايير لبناء الدولة الحديثة فهي الوسيلة الأنسب لدفع دولة ما نحو التطور والازدهار وذلك من خلال عملها على احترام خصوصية كل إقليم وإعطاء فرصة المشاركة للمواطنين، لذلك حضيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها لذلك تظل التنمية المحلية الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة والجماعات الإقليمية على حد سواء في تفعيل استراتيجيات التنمية المحلية على المستوى الوطني أو المحلي وذلك في إبراز دور المجالس المحلية المنتخبة خاصة البلدية باعتبارها المسير الإداري للمرافق المحلية وبإمكانها تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها وذلك بالحرص على تطبيق الإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار للمقترحات المطروحة عليها خاصة في مجال التمنية من خلال وضع وتنفيذ مختلف البرامج التنموية وتبني كل الآفاق والتطلعات التي من شانها الارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في إطار ما يعرف بالتنمية المحلية المستدامة.

ومن هنا يمكن أن نستنتج الاستنتاجات الآتية:

- الخطوط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي لمخططات البلدية للتنمية تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا.
- دفع عجلة التنمية ما لم تكن مدعمة بإشراك الفواعل غير الرسمية (المجتمع المدني– القطاع الخاص) المشاركة الشعبية عند الإعداد والتنفيذ والتقويم.
- نقص الكفاءة و التأهيل لإطارات وموظفي الجماعات المحلية .
- تبعية الجماعات المحلية للجهات المركزية بسبب الإعانات المقدمة من طرف الدولة.
- نقص برامج ومخططات التنمية المحلية المقدمة من طرف السلطات المركزية.
- الثغرات القانونية لشروط الترشح للمجالس المحلية المنتخبة.

وكذلك من خلال دراستنا لهذا البحث تبين لنا أن استقلالية المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر تحقق تنمية محلية ناجحة على مستوى الإقليم المحلي.

- تلقى ميزانية الجماعات المحلية فرض رقابة إدارية ومالية من الجهات المركزية (الحكومة) مما يجعلها في تبعية لها وهو ما يؤثر في التنمية المحلية خاصة وأن جل البلديات على المستوى الوطني تعاني شح الإرادات وفقر وعجز في الميزانية مما يجعل السلطات المركزية تتدخل عبر إعانات للبلديات لإخراجها من أزمتها

- التسيير المحلي لبلدية حساني عبد الكريم في الجوانب المالية والمادية يؤثر سلبا بسبب عدم إشراك الفواعل غير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث نجد أن التنمية المحلية تظهر بقوة في عاصمة البلدية وبلدة الزقم، في حين تغيب بالمجمعين السكنيين الذكار والغربية رغم النهضة التنموية في السنتين الأخيرتين (2014|2015)

- يعتبر تخلي أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحساني عبد الكريم عن ميولاتهم السياسية والإيديولوجية والتكتل الحزبي الذي أعطى ثماره للتنمية المحلية للعهدة الانتخابية (2012|2017)

أما عن التوصيات:

- التسيير الأمثل للجماعات المحلية يقتضي بذل كل الجهود الممكنة لتسخيرها في خدمة لصالح العام وهذا بالضرورة لإيجاد مختلف السبل و لمعالجة المشاكل المحلية بهدف نجاح برامج خطط التنمية المحلية .

- إعادة تأهيل موظفي البلدية .

- تنسيق الجماعات المحلية العمل مع الجامعات في مجال الدراسات والبحوث المتعلقة بالجماعات الإقليمية و التنمية المحلية وأخذها بعين الاعتبار

- إبعاد الخلفيات الحزبية في التسيير المحلي للمجالس المنتخبة .

- تشجيع الجماعات المحلية على الحصول على موارد للنهوض بعجلة التنمية المحلية .

- تعزيز مركز رئيس المجلس الشعبي البلدي بفرض القانون المؤهل الجامعي للترشح للمنصب بهدف أن يكون المسؤول المحلي ذا كفاءة في التسيير للنهوض بالتنمية المحلية .

- الابتعاد عن المحسوبية في التوظيف على مستوى الجماعات المحلية بتطبيق قواعد الجدارة و الاستحقاق لا الولاء الشخصي والعشائرية.
- مواصلة تفعيل تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة أو ما يسمى بالإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في المرفق العام(على مستوى الجماعات المحلية).

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1. ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة التلويث البيئة دراسة مقارنة،** (الأردن :دار الثقافة للنشر للتوزيع،2008).

2. ابرهيم بن محمد الساسي، **العوامر الصروف في تاريخ الصحراء وسوف،**(تونس: دار التونسية للنشر 1977).

3. ادريسي عبد الله، **محاضرات في القانون الإداري المغربي،** (لبنان: دار المنهل اللبناني، 1995م).

4. بدير كامل، **نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة،** (لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1996).

5. بربر كامل، **نظم الإدارة المحلية-دراسة مقارنة،** (لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996م).

6. بعلي محمد الصغير، **دروس في المؤسسات الإدارية،** (الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، بدون سنة).

7. بعلي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية،** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002).

8. بهلول محمد بلقسام حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م).

9. بوشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري،** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ن)).

10.بوضياف محمد، **الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية،** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، (د س ن)).

11.توفيق حسين، **الدولة و التنمية في مصر (الجوانب السياسية دراسة مقارنة)،** (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث التنمية ،2000) .

12.رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011).

13.الرواشدة شاهر علي سليمان، **الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها**،(الأردن: دار مجدلاوي، 1987م).

14.سمير محمد عبد الوهاب، **دور الإدارة المحلية و البلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، (د.ب.ن) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (د.س.ن).

15.شنطاوي علي خطار، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن وفرنسا**، (الأردن: المركز العربي للخدمات الطلابية، 1994م).

16.شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)**، (د ب ن: دار الكتاب العربي، 2009).

17.شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**،(الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

18.الصاوي علي، **الإدارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية**، (مصر: مكتبة نهظة الشرق، القاهرة ، 1995م)، ص124.

19.الطماوي سليمان، **الوجيز في القانون الاداري**،(لبنان: دار المنهل اللبناني، 1979م).

20.عاشور محمد صقر، **الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن**، (بيروت، دار النهضة للنشر، 1979).

21.عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الإسكندرية، دار الشباب الجامعة، 2009.

22.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

23.عبد النور ناجي ، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، (عنابة: منشورات باجي مختار، 2010)، ص83.

24.عبد الوهاب محمد رفعت، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002م).

25.عبد محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية** ،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2004).

26.عوابدي عمار، **القانون الإداري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط5، 2008م).

27.عوايدي عمار، **القانون الإداري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005).

28.قرفي عبد الحميد، **الإدارة الجزائرية مقارنة سوسيولوجية**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع).

29.القيسي محي الدين، **مبادئ القانون الإداري العام**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 1999م).

30.كنعان نواف، **القانون الإداري الاردني**، (الأردن: دار مجدلاوي، 1993م).

31.ماروك عبد الكريم، **الميسر في شرح قانون البلدية في الجزائر**، (الجزائر: منشورات زين الحقوقية، 2013).

32.محمد بن محمد بن عمرالعدواني، **تاريخ العدواني**، (لبنان: دار المغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 2005).

33.مشورب إبراهيم، **التخلف والتنمية في الدراسات لااقتصادية**، (لبنان: دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002م).

34.المنصف وناس ، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991).

35.موساوي اسماعيل، موساوي أسماء، **مفكرة نهاية القرن العشرين (1999 – 2000)**، (الوادي: المطبعة العصرية 1999).

ب– المجلات:

1. أحمد عامر، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة البحث، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010.

2. بن حسين ناجي، **التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد(5)، (2008).

3. داني محمد أحمد ، **اللامركزية للألفية الثالثة الميلادية**، أوراق بحثية، العدد05، أفريل 2008.

4. رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، 2011.

5. شريف أحمد، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (40)، السنة (06)، (2009).

6. العابد سميرة، عيان زاهية، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

7. القطب إسحاق يعقوب، **التطوير الإداري للمدن العربية**، (الكويت:مجلة المدينة العربية، العدد 10 اكتوبر، 1983).

ج- الملتقيات والمداخلات:

1. أحسن طيار، عمار شلابي، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008.

2. بلعيور الطاهر، ضلوس كمال ،**البلدان العربية في مواجهة أزمة الغذاء و مشكلة الفقر واقع وتحديات** ،ملتقى جامعة 20أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية ، سكيكدة، 2010.

3. بوجعاد إلياس، **حماية البيئة وآثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008.

4. بوجعادة الياس، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنتنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2008.

5. بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، **تدابير حماية بيئة في الجزائر أو الفجوة بين القرار و التنفيذ (دراسة ميدانية)**، ملتقى وطني بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

6. بورغدة وحيدة، **تمثيلية الجماعات المحلية في الجزائر في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة واستشراف في قانوني الولاية و البلدية**، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح، يومي 13/12 ديسمبر 2010، .

7. توهامي إبراهيم، عتيقة طرفاني، **الزراعة والأمن الغذائي**، ملقتى جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة ، 2010.

8. خليفة محمد، **مداخلة بعنوان إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيجل.

9. ساطوح مهدية، **البيئة في الجزائر واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، سكيكدة، يومي 22/21 اكتوبر 2008.

10.سلطاني آمنة، **دور المجالس المحلية في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر – المعوقات والتحديات –**، (مداخلة الدكتورة في ملتقى دور الجماعات المحلية 02 و03جوان 2014).

11.الشريف عمر، **الطاقة الشمسية و حماية البيئة كاستراتيجيه لتحقيق التنمية** ، ملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة ، جامعة 20اوت 1955،سكيكدة،يومي 22/21اكتوبر 2008.

12.شريف عمر، **الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة،** الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة، سكيكدة ، الجزائر، يومي 22/21 أكتوبر 2008.

13.عبو عمر، هودة عبو، **جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة،** ملقتى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي.

14.عثماني أمينة، الفرطاس زوليخة، **الحم الراشد والتنمية المحلية المستدامة،** ملتقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصي مرباح ورقلة ، 2010.

15.مليكة طيب سليمان، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة،** الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 04/03 مارس 2008.

د- المذكرات:

1. تلايجية نورة، **برامج التنمية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2006/2005).

2. دبابش سامية، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر عير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012).

3. شباط خيرة، **التنمية المحلية المستدامة في الجزائر-دراسة حالة ولاية سوق اهراس-**، مذكرة الماستر غير منشورة، (جامعة باجي مختار عنابة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013،).

4. شريفي أحمد، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009).

5. عزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

6. فروحات حدة **تمويل المشاريع البيئية في الجزائر – دراسي حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة –**، مذكرة ماجستير غير منشورة (**جامعة قاصدي مرباح ورقلة:** كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،2007).

7. قادري محمد الطاهر، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2006/2005)

8. كاهي مبارك، **الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى**، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم السياسية والإعلام،2007-2008).

9. مشري محمد الناصر، **دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- حالة ولاية تبسة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2008).

10.ناصر مراد، **الاصلاح الصريبي في الجزائر و آثارها على المؤسسة والتحريض الاستثماري**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1997/1996م).

11.هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة لحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

هـ-النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. قانون رقم 90-08، المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أفريل سنة 1990 يتعلق بالبلدية.

2. الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم بموجب القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 07 فبراير 2004م.

3. المادة (14) من دستور 1989م، ودستور 1996.

4. المادة (16) من دستور 1989م، ودستور 1996م.

5. المادة (84) من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية.

6. المادة (85) من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية.

7. المادة 60 من قانون الولاية.

و- المواقع الالكترونية:

1. حاج احمد الأمين العوض وآخرون، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، أوت 2007، المحمل من الموقع:

www.walfare.gov.sbworkshoptanmia2.pdf ، يوم التحميل: 2015/04/15.

2. عبده نجلاء فتحي ، **لمحة عن نظام الإدارة المحلية**، متحصل عليه.

Kenan online.com/urerd/pladminist/post/230336

3. موسى سعيد ياسين، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية** ،2002، منشور على الموقع:

www.zouba-arabic/articles/art20260112-2htm-22.

ز- المقابلات:

1. مقابلة مع: حساني عبد النور ، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2016/04/09 على الساعة: 09:30

2. مقابلة مع: حساني عبد النور ، **رئيس مكتب الإحصاء ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/09 على الساعة 10:00.

3. مقابلة مع: حشاشن عبد المجيد، **الأمين العام لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/27 على الساعة 10:00

4. مقابلة مع: سويد كمال ، **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية حساني عبد الكريم**، 2015/04/20 مع 11:36

5. مقابلة مع: سويد كمال، **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/15 على الساعة: 11:00

6. مقابلة مع: غريسي علوي بوبكر، **رئيس مكتب التنظيم والشؤون العامة لبلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/26 ، الساعة 10:30 .

7. مقابلة مع: مسعود رتيمة، **صحفي بإذاعة الجزائر من الوادي**، يوم 2015/04/07، الساعة 13:25.

8. مقابلة مع: ميسي سعد، **مكلف بمكتب الجمعيات ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/27 ، الساعة 10:30 .

9. مقابلة مع: ناني عبد المجيد ، **رئيس مكتب التجهيز ببلدية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/02/25 على الساعة 10:45

10.مقابلة مع: نصرات الهادي ، **مكلف بمكتب التعمير ببلية حساني عبد الكريم**، يوم 2015/04/21 على الساعة 11:30.

11.مقابلة مع: هيمة مراد ، **نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لحساني عبد الكريم**، يوم 2015/03/17 على الساعة 14:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres :**

1. André Barllari، Pierr & Froncois Guédon. « Les collectivités territoriales »3éme édition d'organisation.paris.2005.p23.
2. Andre-roger voisin ، **le souf mongraphie** ، (el-oued el-walid 2003)، p87

3. G.Thomas wiss covernance. **Good govarnance and global governance** , (conceptual challenger third world quarty. 2000).london.pp 213-217
4. JAQUES MEYLAN. **Problémés actuels de l'autonomie communale**. (Revue de droit suisse. N°91 ;1972) ;P50.

ملخص:

خلال تناولنا لدراستنا دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية لبلدية حساني عبد الكريم لولاية الوادي 2015/2010 ، تم التعرف على نظام الإدارة المحليةفي الجزائر من خلال النظام القانوني واشكال هاته الادارة ألا وهي البلدية والولاية ، كما تم التعرف على كيفية صنع السياسات المحلية من طرف هذه الجهات وبرامج سياستهم في التسيير المحلي للتنمية المحلية ، وتم تقييم هذه الاداء للجماعات المحلية وأدرجت الدراسة دراسة ميدانية لبلدية حساني عبد الكريم والتعرف والدور التنموي للبلدية ثم استنتاجات للدراسة ، خدمة للبحث العلمي، وتم الخروج بنتيجة لهذه الدراسة هي أن التنمية المحلية لا زالت تتطلب تظافر الجهود من الجهات المركزية والمحلية وإعطاء استقلالية للجماعات المحلية لتسييرها للمشاريع التنموية وهذا بغية تحقيق تنمية محلية وشاملة ومستدامة

Abstract:

While dealing with the study of the local communities role in the local development of Hassani Abdelkrim, El Oued 2010/2015 , the Algeria management system has been identified through the legal system and forms of this administration, namely municipality and state, also it has been identified the way to make local politics by these entities and political programs their in the local management of local development . the performance of the local community was evaluated, and the study was included as a field study Hassani Abdelkrim to be exposed to the developmental role of the municipality,and then conclusions of the study, the service of scientific research, outcome of this study is that the local development still requires the concerted efforts of the central and local parties. Autonomy should be given to local groups to conduct development projects and this in order to achieve local and comprehensive and sustainable development .